فاعلية دور المرأة في المجتمع المدني العراقي

(دراسة ميدانية في المنظمات النسوية)

رسالة تقدمت بها

بانياس عدنان جلوب المطيري

إلى مجلس كلية الآداب في جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير آداب في علم الاجتماع

بأشراف

الأستاذة الدكتورة

فـــــوزية العـــــــطية

١٤٢٦هـ **٢٠٠٥م**

((ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعضٍ للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساءِ نصيبٌ مما اكتسبن وسألوا الله من فضله إن الله كان بكل شئٍ عليماً..))

صدق الله العظيم

النساء : (٣٢)

الإهداء

إلى....

من ستظل دعواتهم الطاهرة نبراساً

أمي وآبي

ينبوع حياتي وسندي في الحياة

زوجي وابنتي

الذين يقفون جواري ويمدوني بعونهم

أخواتي وإخوتي

إقرار المشرف

أشهد أنّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ(*فاعلية المرأة في المجتمع المدني العراقي " دراسة ميدانية في المنظمات النسوية* ") والمقدمة من قبل الطالبة بانياس عدنان جلوب ، قد جرى تحت إشرافي في قسم الاجتماع / كلية الآداب / جامعة بغداد ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير آداب في علم الاجتماع.

التوقيع

أ.د.فوزية العطية

المشرف

التاريخ

بناءا على التوصيات المتوفرة ارشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع

أ.د. ناهدة عبد الكريم القيسي

رئيس قسم الاجتماع

التاريخ

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة أدناه نشهد إننا قد اطلعنا على رسالة الطالبة (**بانياس عدنان جلوب)** الموسومة بـ(**فاعلية دور المرأة في المجتمع المدني العراقي** "دراسة ميدانية مقارنة في مدينة بغداد) وقد ناقشانا الطالبة في محتوياتها وبكل ما له علاقة بها ونرى بانها جديرة بالقبول كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علم الاجتماع بتقدير ( ) .

رئيس اللجنة
التوقيع:
الاسم: د.فهيمه كريم المشهداني
المرتبة العلمية: أستاذ مساعد
التاريخ:

عضو اللجنة
التوقيع:
الاسم: د.كامل جاسم المراياتي
المرتبة العلمية: أستاذ مساعد
التاريخ:

عضو اللجنة
التوقيع:
الاسم: د.ثناء محمد صالح الحديثي
المرتبة العلمية: أستاذ مساعد
التاريخ:

عضو اللجنة(المشرف)
التوقيع
الاسم: د.فوزية العطية
المرتبة العلمية: أستاذ
التاريخ:

مصادقة عمادة كلية الآداب/جامعة بغداد

نصادق على ما جاء أعلاه

عميد الكلية
التوقيع:
الاسم: د.فليح كريم خضير الركابي
المرتبة العلمية: أستاذ
التاريخ:

شكر وتقدير

بعد أن شارفت هذه الرسالة على الانتهاء لا يسعني لا أن أتقدم بجزيل الشكر للأستاذة الدكتورة فوزية العطية المشرفة عليها .

كما أتقدم بفائق التقدير إلى رئاسة قسم الاجتماع ولا سيما رئيسة القسم د. ناهدة عبد الكريم التي وقفت مشجعة ومحفزة لي على مواصلة البحث وإكمال الدراسة.

كما أتقدم بفائق الشكر والتقدير إلى جميع أساتذة قسم الاجتماع وأخص منهم أختي وأستاذتي الدكتورة نبراس عدنان لما قدمته لي من مساعدة وعون طوال مدة أعداد البحث والى الدكتور عامر حسن فياض الأستاذ في كلية العلوم السياسية والدكتور عدنان ياسين لما أبداه لي من مساعدة في أعداد البحث ، كما أتقدم بفائق الشكر والامتنان إلى الصديقة المخلصة آسيا حمود لما أبدته من مساعدة وجهد في طباعة هذه الرسالة والى الأخت أيمان مسؤولة مكتبة قسم الاجتماع والى الست نجاة علوان مسؤولة مكتبة الدراسات العليا والى جميع موظفات المكتبة في الجامعة المستنصرية لما أبدوه لي من دعم ومساعدة مكنتني من تذليل الكثير من الصعوبات والى صديقي وزميلي في الدراسة زوجي د. حازم حمود لما أبداه لي من مساعدة كبيرة وتذليل جميع الصعاب لإكمال هذا البحث .

والله ولي التوفيق

المقدمة

شهدت منظمات المجتمع المدني ، التي تشمل المنظمات الانسانية والمهنية والدينية والنقابات وكافة المنظمات غير الحكومية (النفعية غير الربحية) التي تقدم نفعا للجمهور دون مقابل ودون رقابة مباشرة من الدولة عبر مؤسساتها المختلفة ، نمواً عدديا ملحوظا بعد (٩/ ٤/ ٢٠٠٣) دفعنا للتسأل عن الانجازات النوعية لهذه المنظمات مقارنةً بتراكمها الكمي ، وهل استطاعت هذه المنظمات أن تقوم بدورها كاملا وبدون نقصان ؟.

إن مقدرة هذه المنظمات على القيام بدورها وبشكل كامل مرتبطا ارتباطا وثيقا بوقف الدولة لتدخلها الدائم في تشكيل وتنظيم وإدارة هذه المنظمات ، والتي تحاول دائما السيطرة عليها بهدف شل قدراتها التنظيمية ، وابرز هذه المحاولات هو استحدثت وزارة تعنى بشؤون المجتمع المدني وتكون ذات صلة بمنظمات ذلك المجتمع الا وهي وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني .

لم تستطع منظمات المجتمع المدني وبالتحديد المنظمات النسوية من تحقيق دور مهم وحقيقي وتقديم خدمة نوعية لصالح المواطن على الرغم من كثرة إعدادها ، فواقع الخدمات التي قدمتها هذه المنظمات لا يتعدى الحد الأدنى من المهام الملقاة على عاتقها فجاءت هذه الرسالة لتدرس دور المرأة العراقية في هذه المنظمات وما يمكن أن تقدمة المرأة إلى المجتمع واهم المعوقات التي تحد من مشاركتها الفاعلة في هذه المنظمات ، وهذا ما يوضح أهمية تناول موضوع المرأة ويؤكد ضرورة تهيئة الظروف المناسبة لتمكينها من العمل ، فهذه الدراسة تهدف التعرف على مفهوم المجتمع المدني في المجتمعات العربية والغربية والتطرق إلى أهمية إشكالياته ، ومن ثم تحليل دور المرأة في منظمات المجتمعات العربية بصورة عامة والعراقية بصورة خاصة من خلال التعرف عن طريق الدراسة الميدانية على أهم العوامل التقليدية التي تحد من مساهمة المرأة في منظمات المجتمع المدني ومعرفة العلاقة الجدلية بين الدولة وهذه المنظمات ، إضافة إلى معرفة مدى تأثير منظمات المجتمع المدني في سياسية التنمية في المجتمع العراقي ، ولتحقيق هذا الهدف قسمت الدراسة الى ثلاثة اطر وعلى النحو التالي:

أولاً :الجانب المنهجي ، وتضمن الفصل الأول الذي تألف من مبحثين: الأول الإطار المنهجي الذي يوضح إجراءات عناصر البحث الأساسية والتي تمثلت في موضوع البحث واهميتة وأهدافه

وكذلك تحدد المفاهيم والمصطلحات العلمية التي تم تناولها في الدراسة ، وقد تم استخدام ثلاثة منهاج هي منهج المسح الميداني ، المنهج التاريخي ، المنهج الإحصائي. اما المبحث الثاني فقد تضمن الإجراءات المنهجية والتي تشمل تصميم العينة الإحصائية ، مجالات الدراسة ، الأدوات المستخدمة في الدراسة وهي المقابلة ، الاستبيان ، فضلا عن الفرضيات التي استخدمت في البحث والتي أردنا اختبارها والتحقق منها.

ثانياً :الجانب النظري ، فقد تالف من ثلاثة فصول أولها الفصل الثاني الذي تناول أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية وقد توزعت ما بين الدراسات العراقية والعربية والأجنبية. ثم الفصل الثالث الذي تضمن عرضا لمفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي والعربي وإشكالية هذا المفهوم ، وأخيرا الفصل الرابع الذي تناول دور المرأة العربية بصورة عامة والعراقية بصورة خاصة في المجتمع المدني .

ثالثاً:الجانب العملي تالف أيضا من ثلاثة فصول هي الفصل الخامس الذي تناول دراسة خصائص العينة وخاصة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية لعينة الدراسة ، والفصل السادس تضمن قياس فاعلية المنظمات النسوية في المجتمع المدني العراقي وكان الفصل السابع عرض لأهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة كما تم طرح مجموعة من التوصيات التي يمكن الاستفادة منها في الوصول الى نتائج أفضل مستقبلا.

الخلاصة

ان دراستنا هذه هي دراسة ميدانية لدور المرأة في مؤسسات المجتمع المدني العراقي ، نحاول من خلالها الكشف عن طبيعة العلاقة بين المرأة والمجتمع المدني من خلال تعريف مفهوم المجتمع المدني ومرحل نموه عالميا وعربيا ومحليا ومعرفة الدور الذي يمكن ان تلعبه المرأة في مؤسسات هذا المجتمع ، والتي تعتمد على بعض المتغيرات الأساسية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية .

أخذت عينة الدراسة بطريقة عشوائية لـ(١٥) منظمة نسوية مسجلة في وزارة التخطيط من مجموع (٣٠) منظمة ، حيث تم جمع المعلومات من هذه العينة بطريقة الاستبيان ومن ثم تمت معالجتها إحصائيا .

تم التوصل الى عدد من النتائج تبين ان فاعلية المرأة محدودة في مؤسسات المجتمع المدني بصورة عامة ، نتيجة لعدة عوامل منها تدخل الدولة في عمل هذه المؤسسات وتأثير العادات والتقاليد ووجود بعض المعوقات كتدهور الوضع الأمني وعدم وجود مكان ثابت ودائم لهذه المنظمات ، بالإضافة الى عدم كفاية البرامج المقدمة في هذه المنظمات للنهوض بواقع المرأة . وعلى الرغم من هذه المحدودية استطاعت منظمات المجتمع المدني النسوية ان تكون قوه ضاغطة في قرارات سياسية مهمة وان يكون لها إسهام ملموس في الخطط التنموية للدولة .

المبحث الأول

الإطار المنهجي

١. مشكلة البحث :

يعيش المواطن العراقي وخصوصا المرأة ظروفاً صعبة وقاهرة في ظل المتغيرات التي يمر بها البلد . ان واقع المرأة العراقية ودورها في مجال عملها في منظمات المجتمع المدني مرتبط بكل تأكيد بالواقع الاجتماعي والسياسي للمجتمع ، فمسألة مشاركتها في هذه المنظمات تصطدم بجملة من المعوقات الثقافية والاجتماعية ، لعل النظام القبلي والعائلي من أبرزها . فمشاركة المرأة العراقية في منظمات المجتمع المدني ما تزال تمثل إشكالية ، وتزداد هذه الإشكالية تعقيداً إذا ما علمنا أن تأثير الثقافة العراقية التقليدية ما يزال قائماً ، ومع هذا فان حضور المرأة العراقية كان قلقاً بين التقدم والتراجع حيث نلاحظ أن دورها في ظل الظروف الصعبة التي مر بها العراق قد تراجع كثيراً عن مستوى طموحها في التغير . المرأة العراقية اليوم أمامها فرصة مهمة لكي تثبت وجودها آو تبلور فكراً نسوياً يعبر عن تصورات وطموحات المرأة العراقية فعلاً . لذا فان مشاركتها في مؤسسات المجتمع المدني هو صمام الأمان للدخول في برنامج واضح المعالم يعمل على تطوير إمكانياتها ويحارب التمييز ضد المرأة ويعمل على توضيح مطالبها بشفافية وديمقراطية لتكون قادرة على التأثير في سياسة التنمية.

ان عملية الإصلاح الاجتماعي وبناء ثقافة المجتمع المدني التي تسعى إليها المنظمات لا تأتي عن طريق الإرشاد والمواعظ والكلام المجرد وإنما ينبغي أن يسند ذلك بإجراءات مادية تغير واقع الحال إلى حال أفضل وتصنع حلولاً عملية ومباشرة لمشكلات الإنسان . إن الأوان قد آن لكي تخرج المرأة من قوقعتها وان تعلن ثورتها الثقافية الواعية وان تواجه المواقف التي حالت دون ظهورها في المجتمع بشكل واسع من خلال انخراطها في التنظيمات السياسية والنقابية وفي منظمات المجتمع المدني ، خصوصا المنظمات التي تدعو إلى تحرير المرأة التي عانت الكثير إلى ان أصبح لها دور في المرحلة الانتقالية الحالية حيث دخلت البرلمان بنسبة (٣٠%) واستطاعت ان تكون مؤثرة في قرارات الدولة بالرغم من أن ذلك قد لا يكون تمثيلاً حقيقياً لواقع المرأة التي تشكل نصف المجتمع العراقي.

٢. هدف البحث :

تهدف دراستنا الحالية لتحقيق أغراض عديدة منها :

(١) التعرف على مفهوم المجتمع المدني في المجتمعات الغربية والعربية والتطرق إلى أهم إشكاليته .

(٢) تحليل دور المرأة في منظمات المجتمع المدني في المجتمعات العراقية والعربية .

(٣) التعرف عن طريق الدراسة العلمية التحليلية الميدانية على :

أ – العوامل التقليدية التي تحد من مساهمة المرأة في منظمات المجتمع المدني .

ب . العلاقة الجدلية بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني .

ج – مدى تأثير منظمات المجتمع المدني في سياسة التنمية في المجتمع العراقي.

٣. أهمية البحث :

أهمية الدراسة تكمن في بحثها دور المرأة ووضعها في المجتمع المدني العراقي في ظل الظروف التي يمر بها البلد ، وعدم اعتماد ها على ما توفر من معلومات رسمية في الكشف عن دور المرأة في منظمات المجتمع المدني بل من خلال الوقوف على التغيرات التي مر بها المجتمع العراقي خلال مراحل عديدة ، حيث تم إجراء دراسة ميدانية تتناول دورها في المنظمات النسوية وفاعليتها فيها ، ومدى تأثير سياسة الدولة في عمل تلك المنظمات وبالتالي الوقوف على أهم العوامل التي تحد من مساهمة المرأة في منظمات المجتمع المدني .

٤. تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية:

تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية خطوة مهمة من خطوات البحث العلمي وعلى الباحث عندما يعد الدراسة أن يختار مشكلة البحث ثم يحدد المفاهيم والمصطلحات العلمية المستخدمة فيها بوضوح لكي يفهم القارىء المعاني والأفكار لتلك المفاهيم ويعرف المقصود في الدراسة كما أن المفاهيم العلمية بمثابة المرتكزات الأساسية للدراسة التي من خلالها يتم رسم صورة واضحة عن الموضوع ومضامينه بصورة عامة ومن ابرز المفاهيم التي وردت في الدراسة:

(أ) المجتمع المدنـــي Civil Society:

يشير مصطلح المجتمع المدني إلى مجموعة من المنظمات الاجتماعية التي تتمتع بدرجة من الاستقلالية وتحفظ لها مكاناً وسطاً بين الدولة من جهة والمجتمع من جهة أخرى (١) . يتكون المجتمع المدني من مجموعة المؤسسات التطوعية ومؤسسات المجتمع المحلي ومؤسسات البحث والمؤسسات الثقافية فضلاً عن القطاع الخاص ورجال الأعمال حيث يتم اجتماع هذه المؤسسات ضمن إطار يوحدها جميعاً لا الثقافة والقيم المشتركة فحسب بل الرغبة في العمل للصالح العام(٢) . لذلك نقول أن المجتمع المدني هو مجتمع لاحق من حيث طبيعته في (الشكل والمضمون) لمجتمع العشيرة ، الطائفة ، القبيلة لذا أخذت فيه الكتل الاجتماعية (المغلقة) السابقة للمجتمع بالتفكك الذي بدأ فيه الفرد يعي ذاته بأنه فرد مستقل في أرادته وقراره ولم يعد قراره بالعرف والعادة وقرار الشيخ وتحطيم الكتل الاجتماعية القديمة وتشكل كتلة جديدة على وفق مصلحته ومصلحة الكتلة الاجتماعية التي اخذ ينتمي اليها طبقيا لا عقائديا اي كتلة المجتمع المدني(٣) ، الذي لا يميز عن السياسة الا في انه سياسة ديمقراطية وانه نمط من التنظيم الاجتماعي يتعلق بعلاقات الأفراد فيما بينهم لا بوصفهم مواطنين أو أعضاء في وطن واحد لا من حيث خلق روابط أو رابطة الوطنية الشاملة (الأمة و الدولة) ولكن من حيث أنهم منتجون لحياتهم المادية وعقائدهم وأفكارهم ومقدساتهم ورموزهم (٤).

---

(١) د.علي الدين هلال ، نيفين سعد ، النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغير، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٠ ، ص١٧٨.

(٢) كامل صالح أبو جابر، المدخل إلى بعض مفاهيم المجتمع المدني، قضايا إستراتيجية، المركز العربي للأبحاث والدراسات الإستراتيجية ، العدد ١ ، الأردن ، ٢٠٠٠، ص٧٣.

(٣) عدنان عويد ، المجتمع المدني ودول ما قبل الدول ، مركزالأبحاث والدراسات الاشتراكية في الوطن العربي ، مجلة النهج ، سوريا ،٢٠٠١ ، ص٢٣٧ .

(٤) برهان غليون ، بناء المجتمع المدني العربي ، دور العوامل الداخلية والخارجية ، ورقة قدمت عن المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز بحوث ودراسات الوحدة العربية ، بيروت ،٢٠٠١ ، ص٧٣٦.

أذن هو أولاً وقبل كل شئ مجتمع المدن بمؤسساته الإدارية أو شبه إدارية وذلك على النقيض تماماً من مؤسسات المجتمع البدوي القروي التي تتميز بكونها مؤسسات طبيعية يولد الفرد منتمياً أليها مندمجاً فيها لا يستطيع الانسحاب منها (القبيلة، الطائفة ...الخ) (١). ويعرفه محمد عابد الجابري بأنه ذلك المجتمع الذي تقوم فيه أو به (دولة المؤسسات) بالمعنى الحديث للمؤسسات البرلمان ، القضاء المستقل والأحزاب والنقابات والجمعيات(٢). في حين عده بعضهم بأنه مفهوم يقوم على إقصاء البنى التقليدية الأهلية من تعريفات المجتمع المدني (٣). لعل أحدث تعريف للمجتمع المدني كما عبر عنه د.سعد الدين إبراهيم هو فضاء للحرية يلتقي فيه الناس ويتفاعلون تفاعلاً حراً و يبادرون مبادرات جماعية بإرادتهم الحرة من اجل قضايا مشتركة أو مصالح مشتركة أو لتعبير عن مشاعر مشتركة (٤) .

والتعريف الإجرائي للمجتمع المدني يمكن أن يعرف بأنه هو كل المنظمات التي تتيح للأفراد التمكن من الاستفادة من الكلمة الحرة والتعبير الحر دون تدخل توسط الدولة.

(ب) التغيــر الاجتماعي Social Change :

أن موضوع التغير الاجتماعي من المواضيع المهمة والمشوقة في علم الاجتماع ولهذا نلاحظ أن المفكرين والمنظرين والكتاب قد تناولوا هذا المفهوم كل ضمن نطاق اختصاصهم ، إذ عرفه الدكتور أحمد زكي بأنه تلك التحولات والتعديلات التي تطرأ على المكانة والأدوار والوظائف الاجتماعية والحضارية للمجتمع وأفراده (٥).

---

(١) محمد عابد الجابري ، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد١٦٧، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص٨،٥.

(٢) محمد عابد الجابري ، المصدر السابق ، ص٧٦.

(٣) عبد الحميد الأنصاري ، نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني ، مجلة المستقبل العربي ،العدد ٢٧٢ ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص١٠١.

(٤) عزمي بشارة ، المجتمع المدني ، دراسة نقدية (مع الإشارة للمجتمع المدني العربي) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،١٩٩٨ ، ص ٢٧١.

(٥) احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الأجتماعية، مكتبة لبنان ، بيروت، ١٩٧٧ ، ص٣٨٢ .

أن التحويل والتبديل الذي يطرأ في تركيب المجتمع ووظائفه هو جزء من التغير الاجتماعي والحضاري الذي يشمل التغيرات التي تشمل الآداب والفنون والعلوم التقنية والفلسفية فضلاً عن التغيرات التي تقع في النظم الاجتماعية ، وهذا يعني إن التغير الاجتماعي هو جزء من التغير الحضاري الذي هو أوسع نطاقاً واكثر شمولاً(١) . أن ما يطرأ على الأدوار والمؤسسات والنظم الاجتماعية من تغير حيث النشأة والنمو والتلاشي والاندثار كل ذلك يشير إلى مفهوم التغير الاجتماعي ، أي إن هذا التغير لا يشمل الأدوار فحسب وإنما يشمل النظم والمؤسسات الاجتماعية (٢). ولقد عرفه جي روشية (Guy Rochey) الذي افرد جزءاً من كتابه (مدخل إلى علم الاجتماع العام) لمعالجة التغير الاجتماعي الذي يتألف من التحولات الملاحظة والممكن التثبيت منها في المدة الأكثر إيجازاً أو قصراً من الزمن ، ويرى جي روشية (Guy Rochey) أن التغير يمكن ملاحظته داخل مساحة جغرافية أو داخل إطار سوسيولوجي ثقافي اكثر تحديداً (٣). فالتغير هو حالة طبيعية من الحالات التي يمر بها المجتمع ، ويذكر العالم (ولبرت مور) اهم الصفات التغيرية التي يشهدها المجتمع المعاصر بالتغير السريع الذي يحدث في المجتمع والحضارة ويكون اما مستمر او متقطع وتكون هذه التغيرات بشكل سلسلة متتابعة من الأحداث تتبعها مراحل هادئة يعم فيها البناء أو التعمير ويكون لنتائجها صدى على العالم كله (٤).

---

(1) Daniel Chariot, Social Change, The Social Science Encyclopedia, London, 1985، p 760.

(2) د . فوزية العطية ، المرأة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي ، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر ، الكويت، ١٩٨٣ ، ص ٩٥.

(3) Guy Rochey, Sociology on introduction, Social Change, John Wiley and Sons, New York , ١973, P 647.

(٤) د. عدنان مسلم ، الشباب والتغير الاجتماعي ، مجلة شؤون اجتماعية تصدرعن جمعية الاجتماعيين ، العدد ٦٣ ، الشارقة ،١٩٩٩ ، ص ٨٨.

ويشير مصطلح التغير الاجتماعي إلى أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعي والنظم والعادات وأدوات المجتمع نتيجة تشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك أو نتاج لتغير أما في بناء فرع جديد أو في جانب من جوانب الوجود الاجتماعي أو البيئة الاجتماعية.لقد عرفه فان وايز (Van Wiese) ملخصاً استخدامات مصطلح التغير الاجتماعي لانه حل محل مصطلحات أخرى مثل التطور والتقدم(١) . اما التعريف الإجرائي الذي يمكن أن نعرف به التغير الاجتماعي هو التبدل الذي يطرأ على الأدوار والمؤسسات والنظم الاجتماعية والقيم والأعراف والناتج الحضاري والرموز والمقاييس وهذا التبدل يؤدي إلى تغير سلوك الفرد وقواعده وهي حالة طبيعية من الحالات التي يمر بها المجتمع.

(ج) الدور الاجتماعي Social Role :

لكل فرد من أفراد المجتمع أدوار عديدة ، ويعد الدور الوجه الديناميكي للمكانة التي يكتسبها الفرد. وقد عرف الدور من قبل عدة من المختصين في علم الاجتماع بأنه السلوك المعين الذي يتحتم القيام به كما انه يعكس الاتجاه نحو شيء ولا يوجد الدور ألا عندما توجد أدوار أخرى(٢) . ومن وجهة نظر بانتون (Banton) ان الدور يمثل الجانب الديناميكي لمركز معين ، فالقيام بتنفيذ الحقوق والواجبات هو أداء دور معين (3) ، بينما المركز الواحد قد يرتبط به جملة ادوار ويوضح هذه العلاقة رالف لنتون حيث يرى ان المركز هو مجموعة الحقوق والواجبات والسير عليها ومعناها القيام بالدور(٤).

---

(١) عبد الهادي الجوهري ، قاموس علم الاجتماع ، حرره وراجعه الدكتور محمد عاطف غيث ، التغير الاجتماعي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ ، ص ٣٩٠.

(٢) د.سناء الخولي ، مدخل إلى علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٠ ، ص ٨٥.

(3) Michael Banton, The Social Science Encyclopedia, Role, London,1965, P.714.

(4) هيثم عبد الرزاق احمد الراجح ،العلاقة الجدلية بين التغير الاجتماعي ووضع المرأة الاجتماعي ، دراسة ميدانية مقارنة في مدينة البصرة وقرية حمدان ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،١٩٩٢ ، ص١٨.

هناك من يعرف الدور على انه ذلك السلوك المتوقع من شاغل المركز الاجتماعي(1) . وعندما نحلل هذا التعريف نجد أمامنا مصطلحين اجتماعين هما الدور الاجتماعي ، المركز الاجتماعي ونبدأ بالتساؤل ما العلاقة بين هذين المصطلحين ؟ وللإجابة عن هذا التساؤل نقول أن لكل فرد في المنظمة أوالجماعة مركز معين (Position) ويتطلب هذا الموضع من الفرد أن يقوم بجملة أنشطة لها صفة الانتظام والتكرار(2) . يعرف الدور بأنه ما يستطيع الفاعل القيام به من خلال علاقته بالآخرين(3) . أو هو مجموعة أنماط السلوك المتعارف عليها والمصاحبة لمركز معين(4) . ويمكن القول أن التعريف الإجرائي للدور في دراستنا هذه هو دور المرأة في الحياة الاجتماعية وما أصاب هذا الدور من تغير نتيجة للتغيرات الاجتماعية التي حدثت في المجتمع وما تبعها من تغير في مكانة المرأة الاجتماعية الذي انعكس على دورها في الحياة الاجتماعية .

٤. منهجية البحث :

كل باحث علمي عندما يشرع بالقيام ببحث علمي في اختصاص ما لا بد إن يرسم لنفسه طريقاً يستطيع بموجبه الوصول لغايته ، هذا الطريق هو ما يطلق عليه اصطلاحاً المنهج والذي من خلاله يستطيع الباحث إن يتبع الخطوات والإجراءات الصحيحة التي توصله لتحقيق هدفه العلمي وبما يسهل عليه مهمته ويجعل خطواته متسلسلة ومنظمة ومبرمجة ، فضلاً على ذلك فأن للباحث اكثر من طريقة منهجية للحصول على الحقائق والمعلومات المطلوبة في البحث العلمي وان استعمال طريقة واحدة لا يمكن أن تساعد الباحث على الدراسة كاملة ومفصلة تستطيع تزويد الباحث بجميع الحقائق والبيانات المطلوبة في الدراسة (٥).

---

(1) البروفسور دينكن ميشيل ، معجم الاجتماع ، ترجمة د. إحسان محمد الحسن ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ١٩٨٠ ، ص ٢٥٣.

(٢) د. عبد الباسط محمد حسن ، علم الاجتماع الصناعي ، مكتبة غريب ، القاهرة ، ١٩٧٨، ص ٧٢ .

(٣) Guy Rochey , Sociology on introduction, Role, New York, 1973, P 616.

(٤) د. إبراهيم العسل ، الأسس النظرية والأساليب التطبيقية في علم الاجتماع ، مؤسسة الجامعة للدراسات والنشر،الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص٥٤ .

(٥) د.عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط٦ ، ١٩٧٧، ص٢١٥.

ولقد استخدمت الباحثة في هذه الدراسة مناهج عديدة هي :

(أ) منهج المسح الميداني Social Survey Method:

وهي طريقة علمية تهدف الى تحقيق غايات وأهداف محددة يسعى الباحث الوصول أليها عن طريق دراسته(١). ويعد منهج المسح الميداني من المناهج الأساسية في علم الاجتماع وذلك لدوره الكبير في مساعده الباحثين الاجتماعيين على تسجيل المعلومات الميدانية التي تخص المشكلة أو الظاهرة المبحوثة وبما يعطي البحوث قوة علمية نابعة عن الميدان الحقيقي للظاهرة او المشكلة المدروسة . وقد حاولت بولين يونج (P.young) أن تعرف المسح تعريفاً شاملاً بتأكيدها انه عبارة عن دراسة الجوانب المختلفة للأوضاع الاجتماعية القائمة في منطقة جغرافية معينة بحيث ان هذه الأوضاع يمكن قياسها ومقارنتها بأوضاع أخرى لغرض تقديم برامج للإصلاح الاجتماعي(٢). ويمكن أن تصنف المسوح الاجتماعية من ناحية مجال الدراسة إلى مسوح عامة ومسوح خاصة أو محددة ، اما من ناحية المجال البشري فتصنف الى مسوح شاملة ومسوح بطريقة العينة (٣) . في الدراسة الحالية اعتمدنا على المسوح بطريقة العينة .

(ب) المنهج التاريخي Historical Method :

هو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع المعلومات عن الأحداث والحقائق الماضية لغرض دراستها وتحليلها واستخلاص النتائج العامة التي لا تقف فائدتها على فهم أحداث الماضي بل تتعداه إلى المساعدة على تفسير الأحداث الجارية وفي توجيه التخطيط للمستقبل على أساس من الفحص الدقيق والنقد الموضوعي للمصادر المختلفة للحقائق التاريخية(٤).

---

(١) عمر محمد النواحي الشيباني ، مناهج البحث الاجتماعي ، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، طرابلس ، ١٩٨٩، ص ١٣٣.

(٢) د. إحسان محمد الحسن و د. عبد المنعم الحسني ، طرق البحث الاجتماعي ، دار الكتب للطباعة والنشر، مطابع جامعة الموصل ، ١٩٨٢، ص ١٥٧.

(٣) د. عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، مكتبة ألا نجلو المصرية ، القاهرة ، ط٤ ، ١٩٧٥، ص ١١٥.

(٤). صلاح مصطفى ، منهجية العلوم الاجتماعية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٢، ص ٥١.

(ج) المنهج الإحصائي Statistical Method :

يشير المنهج إلى الوسائل والطرائق الإحصائية التي استخدمت في تحليل وتفسير بيانات ونتائج الدراسة الميدانية ، اعتمدت الدراسة على هذا المنهج لأهميته العلمية التحليلية واعتمدت

على منهج البحث الإحصائي وفق اهداف البحث ، إذ أن من الشواهد العلمية لهذا المنهج هو ما يستخدمه من أدوات بحث رصينة في العلوم الصرفه تساعد في وضع الفرضيات واختبارها بواسطة أدوات مناسبة موثوق بها تستطيع أن تبعد العامل الذاتي من التحكم بنتائج الدراسة الإنسانية(١).

(١) د. معن خليل ابراهيم ، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٨٣، ص ٦٤.

المبحث الثاني

الاجراءات المنهجية

١.تصميم العينة الإحصائية:*

أن تصميم العينة يتطلب اتباع الخطوات التالية:

(أ) تحديد حجم العينة:

تحديد حجم العينة يعني اختبار مجموعة من الأشخاص من مجموع مجتمع البحث وهؤلاء الأشخاص يكونون العينة التي يهتم الباحث بفحصها ودراستها والعينة المختارة من مجتمع البحث يجب أن تكون ممثله له في مزاياه الديموغرافية والاجتماعية والحضارية والفكرية(١). من أهم العوامل التي يجب على الباحث الاهتمام بها هي مدى تمثيل العينة لمجتمع الدراسة ومقدار النسبة والتناسب بين حجمي المجتمع والعينة وتجانس أو عدم تجانس مجتمع الدراسة . وبما أن مجتمع البحث هو مجتمع معروف حيث يبلغ عدد العضوات في المنظمات النسائية (٢١٥٠) * نأخذ (٧%) من مجموع مجتمع البحث لاستخراج مجتمع العينة فالعينة تمثل (٧%) من مجتمع البحث الذي مجموعه (٢١٥٠) فيكون حجم العينة (١٥٠) مبحوثة بحسب القانون التالي :-

قانون النسبة والتناسب على الشكل التالي :

$$\text{ن} = \frac{٢١٥٠ \times ٧}{\quad} = ١٥٠,٥$$

حيث أن حجم مجتمع البحث (٢١٥٠) وتمثل (٧%) من مجتمع البحث أي أن كل (١٠٠) مبحوثة تمثلها (٧) مبحوثات فيكون حجم العينة المطلوبة (١٥٠,٥) ولأغراض إحصائية فقد حذف النصف واصبح حجم العينة (١٥٠) وحدة .

---

(١) د. إحسان محمد الحسن،الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي ، دار الطليعة للطباعة النشر، ط ٢، بيروت،١٩٨٦،ص ١٩.

* زودت الباحثة بكتاب تسهيل مهمة إلى وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي حيث قامت السيدة انسام مديرة قسم منظمات المجتمع المدني التابع لوزارة التخطيط بتزويد الباحثة بأسماء وإعداد المنظمات التابعة للمجتمع المدني وعدد عضواتها .

* زودت الباحثة بورقة من قبل د. كامل المرياتي تشمل ملاحظاته حول المعالجات الإحصائية لتصميم العينة الإحصائية.

(ب) اختبار مصداقية العينة:

أن الغرض من إجراء هذه العملية الإحصائية هو التأكد من مصداقية العينة في تمثيلها لمجتمع الدراسة أو بمعنى أخر هل العينة المختارة تمثل مجتمع الدراسة آم أنها تنحرف عنه بالصفات والخصائص الأساسية فإذا كانت نتيجة الاختبار تقل عن (١,٩٦) لمستوى ثقة (٩٥%) و

(٢,٥٨) لمستوى ثقة (٩٩%) فان العينة تكون صادقة في تمثيلها لمجتمع البحث ، آما إذا ازدادت درجة الخطأ المعياري عن هذين الرقمين أي (١,٩٦ و ٢,٥٨) فان العينة مرفوضة لأنها لا تمثل مجتمع الدراسة من حيث الصفات والخصائص . لأجل اختبار مصداقية العينة حاولنا اولاً أيجاد الوسط الحسابي لأعمار المبحوثات المنتميات إلى المنظمات النسوية من خلال القانون آلاتي :

$$\overline{س} = ص + \frac{\sum ت\ ي}{ن} \times م$$

وبعد ذلك قمنا بتعويض رموز المعادلة بالأرقام :

$$= ٣٤,٥ + \frac{٤٤}{١٠} \times ١٠$$

$$= ٣٤,٥ + \frac{٤٤٠}{١٠٠}$$

= ٣٤,٥ +٢,٩ = ٣٧ الوسط الحسابي لأعمار المبحوثات

ثم نجد الانحراف المعياري لعينة البحث حسب القانون آلاتي:

$$ع = م \times \sqrt{\frac{\sum ت\ ي^{٢}}{ن} - \left(\frac{\sum ت\ ي}{ن}\right)^{٢}}$$

$$ع = ١٠ \times \sqrt{\frac{١٠٨}{١٥٠} - \left(\frac{٤٤}{١٥٠}\right)^{٢}}$$

$$ع = ١٠ \times \sqrt{٠,٧}$$

= ١٠ × ٠,٨ = ٨ الانحراف المعياري لعينة البحث

$$ي = \bar{س} \pm ١,٩٦ \frac{ع}{\sqrt{ن}}$$

حيث أن :

ي = الوسط الحسابي لمجتمع البحث

$\bar{س}$ = الوسط الحسابي للعينة

ع = الانحراف المعياري

ن = حجم العينة

$$ي = ٣٧ \pm ١,٩٦ \frac{٨}{\sqrt{١٢,٢}}$$

$$ي = ٣٧ \pm ١,١$$

ي = ٣٧ +١,١ = ٣٨,١ الوسط الحسابي لمجتمع البحث على مستوى ثقة ٩٥%

بعد ذلك قامت الباحثة باستعمال قانون لاختبار مصداقية العينة(ت) في تمثيلها لمجتمع الدراسة والقانون على النحو آلاتي :

$$ت = \frac{|\bar{س} - ي|}{ع}$$

حيث ان:

$\bar{س}$ = الوسط الحسابي لأعمار العينة

ي = الوسط الحسابي لأعمار مجتمع البحث

$$ع_{\bar{س}} = \frac{ع}{\sqrt{ن}}$$

إذ أن ن = حجم العينة ، ع = الانحراف المعياري في العينة ، ويسمى ع = خطأ معياري .

$$ع_{\bar{س}} = \frac{ع}{\sqrt{ن}} = \frac{٨}{\sqrt{١٥٠}} = \frac{٨}{\sqrt{١٢,٢}} = ٠,٦$$

$$ت = \frac{|٣٧ - ٣٨,١|}{ع_{\bar{س}}} = \frac{|٣٧ - ٣٨,١|}{٠,٦}$$

$$ت = \frac{١,١}{٠,٦} = ١,٨$$

بعد أجراء اختبار الفرق المعنوي بين الوسط الحسابي للعينة والوسط الحسابي لمجتمع البحث لم نجد هناك فرقاً معنوياً ذات دلالة إحصائية بين الوسط الحسابي للعينة والوسط الحسابي لمجتمع البحث لأن القيمة المحسوبة (١,٨) هي أصغر من القيمة الجدولة (١,٩٦)على مستوى ثقة (٩٥%) واصغر من (٢,٥٨) على مستوى ثقة (٩٩%) لذا فأن العينة التي اخترناها هي عينة صادقة ويمكن الاعتماد عليها في أجراء الدراسة .

(ب) تحديد نوع العينة :

لقد استعملت عينة عشوائية لكونها تمثل الأنموذج المختار من مجتمع نسوي في المنظمات النسوية وقد كانت العينة عشوائية لان هذه الطريقة أعطت أفراد مجتمع الدراسة فرصة متساوية للاختبار، وتعد هذه العينة من احسن وافضل العينات لان انحيازات الباحث وأهواءه ونزعاته لا تدخل في عملية الاختبار ، وعلية فأن هذه الطريقة يمكن الاعتماد عليها اعتماداً كبيراً في معرفة الخصائص الموضوعية والذاتية التي يتسم بها مجتمع البحث(١). إذ وضعت جميع أسماء المنظمات النسوية التي سجلت في وزارة التخطيط ومن ثم تم خلطها مع بعضها (بعد كتابتها على أوراق صغيرة) وسحبت عدد معين من أسماء المنظمات وبما يتلاءم مع حجم العينة التي نرغب في دراستها.

٢. تحديد مجالات الدراسة:

من الخطوات المنهجية في تصميم البحوث هو تحديد مجالاتها المختلفة فلكل دراسة أو بحث ثلاثة مجالات أساسية يجب على الباحث توضيحها عند تخطيط إجراءات البحث أو الدراسة وهذه المجالات هي كآلاتي :

(أ) المجال المكاني :

ويقصد به المنطقة الجغرافية التي تجري فيها الدراسة ، لقد حددت مدينة بغداد مجالاً مكانياً للدراسة لأسباب عديدة منها أن بغداد هي المدينة التي تسكن بها الباحثة فضلاً على أن مدينة بغداد تحتوي على عدد كبير من منظمات المجتمع المدني النسوية واللاتي ينحدرن من شرائح ومستويات اجتماعية وحضارية وثقافية مختلفة مما ساعد على أن تكون العينة المختارة من مجتمع الدراسة عينة ممثلة لها في جميع الصفات والخصائص إذ اختيرت العينة من مناطق مختلفة من بغداد بجانبيها الكرخ والرصافة.

(ب) المجال الزماني :

ويقصد به السقف الزمني المحدد للدراسة وهو الوقت الذي استغرقته الباحثة لإعداد الدراسة بأكملها والمجال الزمني لدراستنا امتد من (١/١٠/ ٢٠٠٤) ولغاية (٢٢/١٠/٢٠٠٥).

(ج) المجال البشري :

ويقصد به مجموعة النساء اللاتي ستجري عليهن الدراسة وقد حدد المجال البشري لهذه الدراسة بحيث يشمل النساء العاملات في المنظمات النسوية المسجلة* والتي تم اختيارها بالطريقة العشوائية من قبل الباحثة من منظمات المجتمع المدني من (٩/٤ /٢٠٠٣) وحتى (٢٠/٧/٢٠٠٥) وقت انتهاء الدراسة الميدانية.

٣.أدوات جمع البيانات :

بعد الانتهاء من تصميم العينة قمنا بتحديد أهم الأدوات والوسائل التي نستطيع من خلالها جمع المعلومات من المبحوثين والتي تتعلق بالمشكلة المدروسة .

ومن أهم الأدوات المستعملة في الدراسة الحالية هي :

---

(١). د. إحسان محمد الحسن و د.عبد المنعم الحسنى ، المصدر سابق ، ص٩٠.

(أ) الاستبيان :

يعرف بأنه أداة مقننة على نحو دقيق لجمع البيانات والمعلومات من مجتمع البحث ، كما انه مجموعة من الفقرات والأسئلة صيغت للحصول على إجابات معينة لتحقيق اهدافاً حددها الباحث مسبقاً وهو لا يحتاج إلى عدد كبير من الباحثين المساعدين لتنفيذه كما انه يوجز إلى المبحوثين حرية الإجابة(١). فبحكم طبيعة وأهداف وفرضيات موضوع الدراسة لجأت الباحثة إلى تصميم استبيان لجمع المعلومات والبيانات الخاصة بموضوع الدراسة ، جرى بعد ذلك الاطلاع على عدد من الدراسات والبحوث النظرية والميدانية التي لها صلة بموضوع الدراسة وقبل أن يأخذ الاستبيان الشكل النهائي عرضته الباحثة على الأستاذ المشرف على الدراسة للإفادة من خبراته فجرت مناقشة كل سؤال وفقرة من أسئلة وفقرات الاستبيان ، في ضوء تلك المناقشة تم تعديل البعض منها وحذف البعض الآخر ودمج المتشابهة منها لتتلاءم مع أهداف الدراسة فضلاً عن التحقيق من فرضياتها. فيما يخص الاستمارة الاستبيانية صممت الباحثة استبيان يضم (٣٤) سؤالاً تمثل المعلومات الأولية والخاصة بموضوع الرسالة.

(ب) المقابلة :

تعد المقابلة أداة من الأدوات المستخدمة لجمع المعلومات الخاصة بالبحوث التي لا يمكن الحصول عليها باستخدام أدوات أخرى، وقد أصبحت المقابلة في العصر الحديث اداة بارزة من أدوات البحث العلمي(٢).

لقد اعتمدت الدراسة استخدام المقابلة بوصفها وسيلة للحصول على حقائق وبيانات مهمة عن طريق المبحوثات كذلك محادثتهن عن أهمية الدراسة وضرورة إدلاءهن بالمعلومات والإجابة عن أسئلة الاستبيان ، حيث استخدمت الباحثة من المقابلة الفردية والجماعية اسلوباً لتطبيق الأداتين ، ففي تاريخ (٢٠٠٤/١٢/٩) تمت زيارة إحدى المنظمات النسائية في منطقة ألاعظمية (جمعية الأخت المسلمة) والتقيت بعدد من عضوات الجمعية وحاولت السؤال عن طبيعة عملهن وكيفية النهوض بها .

---

* قامت الباحثة بتسجيل عدد المنظمات النسوية وتم وضعها في ملحق خاص بالأطروحة.

(١) د. ناهده عبد الكريم ، مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية، مطبعة المعارف، بغداد ، ١٩٨١، ص ٦٧.

(٢) عزيز حنا داود و أنور حسين عبد الرحمن ، مناهج البحث التربوي ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠، ص ٩٨

كما زارت الباحثة (منظمة الأمل) في منطقة الكرادة بتاريخ (٢٠٠٥/٢/١٢) والتقت رئيسة الجمعية لسؤالها عن طبيعة عمل المنتميات لهذه المنظمة وما هي المعوقات التي تواجهن في عملهن كما التقت بعدد من عضوات المنظمات النسائية بصورة منفردة للتعرف على المعوقات التي تواجهها والمهام التي تقوم بها تلك المنظمات .

٤. **اختبار صدق الاستمارة الاستبيانية :**

إن الغاية من أجراء هذه العملية الإحصائية هو التأكد من مصداقية العينة في تمثيلها لمجتمع البحث بمعنى هل أن العينة المختارة تمثل مجتمع البحث او أنها تنحرف عنه بالصفات والخصائص الأساسية ولغرض أجراء اختبار صدق الاستبيان اختارت الباحثة خمسة خبراء* متخصصين في ميادين علم الاجتماع وعلم النفس لمعرفة مستوى الصدق للاستبيان الذي وضعته الباحثة ومدى دقة الأسئلة وشموليتها والاستفادة من التصحيحات و التعديلات لينصحوا الباحثة بها وقد كانت درجة صدق الاستبيان(٩٣,٤ %) وهذا يدل على أن الاستبيان يتسم بالصدق ولا سيما فيما يتعلق بالأسئلة الاختصاصية التي بنتها الباحثة .

٥. **اختبار ثبات المقياس أو الاستمارة الاستبيانية :**

يقصد بالثبات قدرة المقياس على إعطاء النتائج نفسها باستمرار إذا ما تكرر تطبيق المقياس على المجموعة نفسها التي اجري عليها البحث وتحت الظروف نفسها ، وقد عرض الاستبيان عند قياس درجة الثبات على مجموعة من المبحوثات وعددهن (١٠) مبحوثات قد أجريت معهن مقابلتين والمدة الزمنية بين المقابلة الأولى والثانية عشرة أيام وعند تحويل ردود أفعال المبحوثات إلى أرقام عبرن عنها في كل مقابلة أجريت معهن .

---

*الخبراء :

د. إحسان محمد الحسن / قسم الاجتماع / الآداب

د. كريم حمزة / قسم الاجتماع / الآداب

د. عدنان ياسين مصطفى / مركز البحوث / جامعة بغداد

د. ليلى ألاعظمي / علم النفس / كلية التربية

د. قاسم حسين صالح/ علم النفس / كلية الاداب

فحصلنا على عمودين من الأرقام كل عمود يمثل مقابلة معينة وقد استخدمنا مقياس (سبيرمن) لقياس الترابط المرتبي بين درجات المقابلة الأولى ودرجات المقابلة الثانية للمبحوثات فكانت نتيجة الترابط المرتبي (+ ٠,٩) وهذا يدل على أن الاستمارة الاستبيانية تتسم بصفة الثبات وعليه

يمكـن الاعتمـاد عليهـا فـي جمـع المعلومـات مـن المبحوثـات عـن موضـوع الدراسـة.

٦. تبويب البيانات الإحصائية :

تقسم مرحلة تبويب البيانات الإحصائية على ثلاثة مراحل فرعية هي :

(أ) مرحلة التدقيق والتأكيد من آن لكل سؤال جواب وان الإجابات تتسم بالمصداقية والتناسق .

(ب) الترميز:

هي عملية تحويل إجابات المبحوثات إلى رموز أو أرقام لكي تنقل بعد ذلك إلى بطاقة الترميز حتى يصار إلى وضعها في جداول إحصائية بعد جمعها وإحصائها .

(ج) عملية التحليل الإحصائي :

وهي تفسير الجداول الإحصائية البسيطة والمركبة تفسيراً يفضي إلى نتائج علمية وهنا تستعمل الباحثة مقاييس إحصائية متعددة في التحليل كقياس التسلسل المرتبي حيث استعمل هذا المقياس فـي تحليـل الجـداول الإحصـائية التـي حصـلنا عليهـا فضـلاً عـن مقيـاس تحديـد حجـم العينـة الإحصائية .

٧.الوسائل الإحصائية المستخدمة في الدراسة :

آما أهم الوسائل الإحصائية التي تم اعتمادها في هذه الدراسة لتحليل البيانات من اجل التوصل إلى النتائج النهائية للدراسة فهي :

١. النسبة المئوية والقانون على النحو الآتي :

$$\frac{\text{الجزء}}{\text{الكل}} \times ١٠٠$$

٢.قانون الوسط الحسابي وصيغته على النحو الآتي :

$$\dot{س} = ص + \frac{\sum \dot{ت} \, ي}{ن} \times م$$

حيث:

$\dot{س}$: الوسط الحسابي لمجتمع العينة

ص : مركز الفئة لأكبر تكرار(النقطة الاصلية المختاره)

ت : التكرار

ي : قيمة الاختزال

ن : حجم العينة

م : طول الفئة

٣. قانون الانحراف المعياري وهو على النحو الآتي:

$$ع = م \sqrt{\frac{\sum ت\ ي^{٢}}{ن} - \left[\frac{\sum ت\ ي}{ن}\right]^{٢}}$$

حيث:

ع: الانحراف المعياري

م : طول الفئة

ت : التكرار

ي : قيمة الاختزال

ن : حجم العينة

٤. معامل ارتباط بيرسون في أعاده الاختبار للتحقق من ثبات الأداة والقانون على النحو الآتي :

$$ت = \frac{ن \sum س ص - \sum س \sum ص}{\sqrt{\left[ن \sum س^{٢} - (\sum س)^{٢}\right]\left[ن \sum ص^{٢} - (\sum ص)^{٢}\right]}}$$

حيث:

ت: معامل الارتباط

ن: عدد الحالات

س: المتغير المستقل

ص: المتغير المعتمد

٥. مربع كآي ٢ × ٣ لاحتساب أهمية الفرق المعنوي على النحو الآتي :

$$\text{كا}^2 = \text{ن} \left(\frac{\text{أ}_1^2}{\text{ن}_1 \text{ب}_1} + \frac{\text{أ}_2^2}{\text{ن}_1 \text{ب}_2} + \frac{\text{أ}_3^2}{\text{ن}_1 \text{ب}_3} \right) - \text{ن}$$

$$\text{م}_1^2 = \text{ن}_1 \text{جـ}_1 \text{جـ}_2 \text{جـ}_3 \quad \text{م}_2^2 = \text{ن}_1 \text{جـ}_1 \text{جـ}_2 \text{جـ}_3$$

حيث:

كا^2 : مربع كاي

أ$_1^2$ ، أ$_2^2$ ، أ$_3^2$ ، م$_1^2$: رموز المربعات للوح الأول

ب١ ، ب٢ ، ب٣ ، م$_2^2$: رموز المربعات للوح الثاني

جـ١ ، جـ٢ ، جـ٣ ، ن : رموز المربعات للمجاميع الأفقية

٥.قانون سبيرمن:

$$\text{ر} = 1 - \frac{6 \text{ مج ف}^2}{\text{ن} (\text{ن}^2 - 1)}$$

حيث ان:

ف^2: هو حاصل مجموع الفرق بين القيم

ن: عدد الحالات

٨.<u>الفرضيات المطلوب اختبارها في الدراسة الميدانية:</u>

يعتمد بناء الفرضية على الأفكار والتجارب والخبرات والمشاهدات والدراسة والمعرفة العلمية بقصد تحقيق أو التحقق من صحة معلوماتها أو بطلانها وتجريب أفكار تفسر حقائق الدراسة لنا. أن الفرضية تعد من أهم المراحل المنهجية في دراسة البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع البحث وتحليلها وتفسيرها والتأكد من شرعيتها للواقع لتحديد قبولها أو رفضها(١). وتختبر الفروض العلمية عن طريق الملاحظة والتجربة(٢).

وفيما يأتي الفرضيات التي أردنا اختبارها والتحقق منها :

- الفرضية الرئيسة

تعاني المرأة العراقية من محدودية الفرص للمساهمة في منظمات المجتمع المدني بسبب العادات والتقاليد.

- الفرضيات الفرعية :

١. هناك علاقة وثيقة بين سيطرة الدولة على ميادين الإنتاج المادية الثقافية للمجتمع وبين دور المرأة في المنظمات المجتمع المدني في العراق .
٢. تعد الجهود النسوية المبذولة من خلال مؤسسات المجتمع المدني رأي ضاغط عام على الدولة.
٣. تخطط هذه المنظمات للتأثير في سياسية التنمية وتنفيذها نيابة عن الجماعة التي تشملها
٤. إمكانية تطوير إمكانيات المرأة من خلال البرامج الموجودة في المنظمة والمقدمة إلى المرأة.

---

(١) د. إحسان محمد الحسن ، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٤٥.

(٢) لويس كوهين ، لورانس مانيون ، ترجمة أ.د كوثر حسين وأ.د وليم تاو ضروسي ، مراجعة أ.د سعد مرسي، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والتربوية ، الدار العربية للنشر ، ط١ ،١٩٩٠ ،ص ٤٢ .

تمهيـــــد:

بوجه عام توجد أهداف عديدة لعرض الدراسات السابقة من بينها على سبيل المثال معرفة أوجه القصور والنقص الموجود في الدراسة لتفاديها ، كذلك الوقوف على المعوقات التي واجهت تلك الدراسات لتجاوزها ، ومن أهم الأهداف الاستفادة من النتائج التي توصلت أليها تلك الدراسات لأجل مقارنتها بنتائج الدراسة الحالية لمعرفة مدى التشابه والاختلاف ومحاولة توظيف ذلك في تحقيق أهداف الدراسة الحالية .

لقد صنفت الدراسات السابقة والتي ركزت على دراسة دور منظمات المجتمع المدني وفعاليتها في المجتمع وعلى دور المرأة في منظمات المجتمع المدني وماله من أهمية في أحداث التغير في القرارات التي تتخذ من قبل الدولة سواء كانت الدراسات دراسات عراقية آم عربية آم أجنبية وفيما يأتي عرض لبعض الدراسات السابقة والبحوث التي نشرت.

أهم الدراسات المستعرضة:

١. دراسات عراقيـة.
٢. دراسات عربـية.
٣. دراسات أجنـبية.

أولاً: دراسات عراقية:

١.دراسة فالح عبد الجبار الموسومة بـ ((الدولة .المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق)) .

٢. دراسة د. فلاح حسن آل مانع الموسومة بـ ((المجتمع المدني في العراق)).

ثانياً: دراسات عربية:

١. دراسة جمال الخطيب الموسومة بـ ((الوضع الراهن للمرأة الأردنية "العوائق والفرص")).

٢. دراسة ثناء فؤاد عبد الله الموسومة بـ ((قانون الجمعيات الأهلية الجديد والمسار الديمقراطي في مصر)) .

ثالثاً: دراســـــات أجنبية:

١. دراسة (Kristen Ghodsee) كرستين جودسي الموسومة بـ ((دور المنظمات الدولية في تنظيم المجتمع المدني النسائي في بلغاريا)).

٢. دراسة (Lachin Hasanova) لاشين حسنوفا الموسومة بـ ((دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز المساواة بين الجنسين)).

أولا: دراسات عراقية:

١.دراسة فالح عبد الجبار الموسومة بـ((الدولة.المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق)) (١).

تهدف الدراسة إلى :

١. سرد نظري لفكرة نشوء المجتمع المدني نحللها مناظرةً لنظرية نشوء المجتمع المدني غربا وشرقا خلصنا الى ان المدنية صنعت الدولة غربا والعكس شرقا .

٢. آلية نشوء الدولة وما الت اليه في علاقتها مع المجتمع ، فتشكل الدولة العراقية الحديثة يأتي عن طريق الانتقال من المركزية الزراعية التي تقوم على الاكتفاء الذاتي والتنظيم الداخلي المستقل كالقبائل والعشائر الى المركزية الحديثة التي لا يمكن ان تعيش بدون تنظيمات مظبوطة مثل الجيش الدائم ، ونظام تعليم ، ونظام اتصالات ، وصناعات حديثة . هذا هو الاطار العام للانتقال من المركزية الزراعية المميزة للعهد العثماني الى المركزية الحديثة التي بدأت تتطور في العراق في بداية القرن العشرين .

٣. الخصائص المميزة للتكوينات الاجتماعية والاقتصادية لعراق فترة الدراسة (ثمانينات وتسعينيات القرن العشرين) يؤكد تحول المجتمع المدني العراقي من مجتمع زراعي ريفي الى مجتمع مجتمع حديث حضري قائم على الطابع الاقتصادي المزدوج للدولة فالدولة نفطية ، ريعية ، منتجة هذا التحول الهائل ادى الى نمو قطاع الخدمات الذي يعتمد على الريوع النفطية ، فمنذ منصف الثمانينات وحتى اليوم وعلى الرغم من بدء رحلة الليبرالية الاقتصادية وما انطوت علية من خصخصة وفك القيود الحكومية الا ان القطاع الحكومي بقى الابرز من ناحية مؤثرات تكوين راس المال ، حجم الانتاج ، والاستثمارات.

٤. فاعلية المجتمع المدني ازاء دولة الحزب الواحد او دولة الحزب الاسرة افتراضاً منه ان المجتمع مر بثلاث اطور .. طورها الاول هو طور التعددية من (١٩٦٨م-١٩٧٩م) وطورها الثاني هو طور فرض النظام الحزب الواحد (١٩٧٩م-١٩٨٨م) والطور الثالث ازمة النظام الواحد (١٩٨٨م-١٩٩٠م) .

---

(١) د.فالح عبد الجبار، الدولة.المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق ، تقديم د.سعد الدين إبراهيم ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة ، ١٩٩٣، ص٥٠، ١٨٥، ١٨٨.

وقد خلصت الدراسة إلى:

١. تتركز عملية بناء المجتمع المدني على عاملين أساسيين هما اندماج المنطقة في السوق الرأسمالي العالمي وبناء الدولة الحديثة (إن الدولة في العراق هي في الجوهر مجموعة قرابية منظمة في جهاز عسكري – بيروقراطي حديث اي مجموعة ترتبط بعلائق الدم وعلاقة الضبط البيروقراطي ، إنها تلتحم بأواصر الدمج الميكانيكية (التقليدية) وعوامل الدمج العضوية (الحديثة) مما يفسر سر تماسكها الشديد وهذا ينافي مستلزمات نشوء الدولة الحديثة).

٢. لقد نما جبروت الدولة بفضل الريوع النفطية التي تعطيها استقلالاً اكبر عن شروط ومستلزمات إنتاج الثروة الاجتماعية وحاجتها الى المجتمع كي تعيل نفسها كدولة.

٣. امتثلت الدول العراقية لنموذجي الدولة الريعية والدولة المنتجة ، كما هيمنت الدولة على ميادين الإنتاج المادي والثقافي لتنطلق منها للهيمنة على ميدان المنظمات الاجتماعية مما حال دون فاعلية المجتمع المدني وان فعل بشكل عفوي في انتفاضة او هيجان جماهيري نجده يفتقر الى الأدوات والوسائل الحديثة للتنظيم الذاتي والتعبير الذاتي أدى الى الحيلولة في عدم القدرة في التعبير عن الذات مما يضطره الى اللجوء للتنظيمات التقليدية لتبقى العشيرة و المرجعية الدينية فاعلة والى الأبد مادامت الدولة العراقية فاقده لمعادلة أساسها التوازن بين الدولة والمجتمع .

٤. ان المجتمع المدني هو الذي خلق الدولة الحديثة القائمة على حق دنيوي وعلى تفويض اجتماعي لا على أساس مقدس.

٥. ان المجتمع المدني هو ميدان تقسيم العمل ، وإنتاج الثروة ، والتبادل المستقل عن المجال السياسي.. إذن فهو ليس جنة التوازن والتصالح ، بل ميدان الصراع والاحتدام ، وهذا الاحتدام هو الذي يولد ظرورة نشدان السلام الاجتماعي.

٦. ان طبيعة نشوء وتطور وانقسام المجتمع المدني ، أو أشكال هذا الانقسام ومداه ، ينعكس على طبيعة بناء الدولة وطبيعة العلاقة بينها وبين المجتمع المدني ، علاقة توازن ، خضوع...الخ.

٧. لم تتوطد الدولة الديمقراطية الا في القرن التاسع عشر، ولم تترسخ الا بعد الحرب العالمية الثانية واكتسبت الحركة زخم اكبر بعد عام (١٩٩٠م-١٩٩١م) وهو عام تفكك الدولة الاوربية القائمة على نظام الحزب الواحد.

٢. دراسة د. فلاح حسن آل مانع الموسومة بـ((المجتمع المدني في العراق)) دراسة نظرية تحليلية في علم الاجتماع السياسي ٢٠٠٤.

تهدف الدراسة إلى(١) :

محاولة التعرف على تاريخ المجتمع المدني من خلال عملية التحليل والنقد فضلاً عن محاولة التعرف على مضمون هذا المصطلح ودراسته دراسة علمية وانعكاسات ذلك المصطلح على المجتمع بأبعاده الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية وبالتالي تأثيره السلبي آو الإيجابي على حياة الناس التي تظهر في أسلوب عيشتهم وقيمهم وعاداتهم وتقاليدهم .

ولقد خلصت الدراسة إلى:

١. أن لمصطلح المجتمع المدني تحولات كبيرة في توظيفه منذ مرحلة التأسيس حتى توظيفاته المعاصرة وكانت تحولات المدلول تابعة لظروف البيئة وحاجاتها والتوجيهات السياسية والاقتصادية السائدة لدى نخبها الفكرية والسياسية .

٢. لم يكن هناك تميزٌ واضحٌ بين الدولة والمجتمع المدني في القرون الوسطى في الغرب إلى حدود القرن التاسع عشر ، هذا يعني أن الدولة القديمة كانت تقوم على التوحد أو الانصهار بين الدولة السياسية والمجتمع المدني الذين ما كانا قد توصلا بعد إلى نوع من الانفصال ويعود ذلك إلى سببين أولهما سياسي ثقافي والثاني اقتصادي .

٣. استخدم المصطلح استخدامات عديدة رافقته منذ نشوئه حتى اليوم ، الاستخدام الأول هو الذي جعل منه مناقضاً لمفهوم الطبيعة والمجتمع الطبيعي ، الذي لدى بعضهم المجتمع الحيواني أو المجتمع الأبوي أو المجتمع التقليدي أو مجتمع الحرية الأولى . وقد نشأ هذا الاستخدام في سياق تحليل النمط التقليدي للمجتمع الإقطاعي أو الدولة بعد الإقطاعية القائمة على البديهية الدينية أو العرفية ، آما الاستخدام الثاني فقد جاء في القرن التاسع عشر بشكل خاص حيث كانت البرجوازية قد حققت ثورتها ونقلت السياسة فعلاً من الميدان الديني او العرفي إلى الميدان الاجتماعي أي جعلها حقيقة إنسانية تعاقدية ، آما الاستخدام الثالث وهو الذي نشأ في النصف الأول من القرن العشرين وذلك في إطار احتدام الصراع الثوري وفي سياق إعادة بناء الإستراتيجية الثورية في مجتمعات أوربا الصناعة .

---

(١) د. فلاح حسن آل مانع ، المجتمع المدني في العراق ، دراسة نظرية تحليلية في علم الاجتماع السياسي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ .

الاستخدام الرابع لمفهوم المجتمع المدني أُعيد اكتشافه في العقدين الآخرين من القرن العشرين بعدما تم تنقيته مما علق فيه من تراث الماركسية كي لا يحتفظ منه آلا بفكرة المنظمات أو الهيئات والمؤسسات الاجتماعية الخاصة التي تعمل إلى جانب الدولة لكن ليس تحت أمرتها .

٤. هناك رأي عن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني قائم على مبدأ تقسيم العمل الاجتماعي وان انفصال الدولة عن المجتمع المدني هو استقلالها عن المصالح الطبقية أو حيادها إزاءها لكي تكون أداة لتنظيم التعارضات الاجتماعية والصراعات الطبقية.

٥. لمفهوم المجتمع المدني مقومات يرتكز عليها منها الديمقراطية والحرية ، فالديمقراطية كونها أداة لتنظيم العلاقات فيه بما يضمن حل صراعاته سلمياً وبالحرية تستطيع الأمم أن ترتقي على قدر احترامها لها وتتخلف عن الارتقاء بل ترجع إلى الوراء على قدر عبثها بالحرية .

٦. أن للمجتمع المدني تشكيلات كونه أحد أشكال تنظيم المجتمعات بما يحقق التعاون بين أفراده والجماعات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهدف حماية حقوق ومصالح الفئات المتنوعة .

٧. في مجال التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في العراق القديم فأن التاريخ يبين لنا اتخاذ الناس لإشكال مختلفة في الاتحادات كانت مهمتها إضفاء المنزلة والحماية للفرد ، وكانت هذه الاتحادات مهنية أو أدبية أو سياسية .

٨. كان للتطور الثقافي الذي حصل في العراق في الثلاثينات وزيادة اتصال العراقيين بالعالم الغربي ، الأثر الذي أدى إلى تغلغل الأفكار والمبادئ والنظريات الاجتماعية والسياسية ، فراحت بعض الكتل والجماعات والأحزاب تسترشد بتلك النظريات .

٩. ظهرت الأحزاب في بغداد عام (١٩٠٨م) عند ميلاد الدستور الذي كان يحوي نصوصاً تضمن الحريات العامة ، تأليف الأحزاب وإصدار المطبوعات و عقد الاجتماعات والترشيح للمجالس البلدية والنيابية ، وهكذا منحت أحزاب وجمعيات ونقابات واتحادات شكلت بداية لعهد سياسي جديد.

١٠. أدى تحطيم وابتلاع منظمات المجتمع المدني المستقلة إلى نتيجة واحدة وهي حرمان شتى مكونات المجتمع من وسائل تنظيمها الذاتي ، الذي قاد أحداث حالة فراغ بين المكونات الاجتماعية من جهة والدولة من جهة أخرى .

١١. أن المجتمع العراقي كغيره من مجتمعات البلاد العربية عانى فكرة الواحدية في التسلط والقيادة الشمولية المهيمنة على المجالات الاقتصادية والأنشطة الاجتماعية كافة ، والتدخل في كل شاردة وواردة من شؤون الحياة ، ولا سيما قطاعات المجتمع المدني فأفرغتها من محتواها

الإنساني وعطلت دورها السياسي والاجتماعي بدلاً من أن تقيم معها علاقة تفاعلية وشراكه تعاونية مثمرة .

١٢. حدوث تغيير سياسي واضح بعد (٩/٤/ ٢٠٠٣) حيث بدأ يظهر ويتصارع في (أروقة المجتمع العراقي وعلى أرضه ومؤسساته) ، فظهرت المرجعيات الدينية والأحزاب والقوى الإسلامية التي توزعت على الخط المحافظ التنظيري والخط المحافظ الحركي .

١٣. لقد أدى انهيار السلطة في العراق إلى هدم البناء القومي السياسي ، الذي استند على آليات الحزب الواحد آو التفرد وهو ما أنعكس سلبياً على البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

١٤. أن مشروع الحل الممكن مستقبلاً ، إنما يبدأ ألان ، ألان تعني كل لحظة يمكننا الشروع فيها بالعمل على نقض ثقافة الاستبداد والشعارات الثورية داخل البيت أو المدرسة أو الشارع والأحزاب والشروع بتشكيل أحزاب مدنية ديمقراطية كبديل راهن ومستقبلي للأحزاب والتنظيمات الثورية التي استهلكتها التجربة الماضية .

١٥. أن الأحزاب والمنظمات والجمعيات المدنية ، هي ظاهرة حضارية تنتمي لثقافة وضرورات العصر الحديث ، وان وجودها وثقافتها ومستقبلها يعتمد على مفاهيم واقعية واضحة ومحددة تتعلق بالمصالح المشروعة للجماعات آو الفئات التي تمثلها.

ثانياً: دراسات عربية:

١. دراسة جمال الخطيب الموسومة بـ((الوضع الراهن للمرأة الأردنية "العوائق والفرص)) (١) .

تهدف الدراسة إلى :

١. توحيد وتنظيم جهود وطاقات المرأة الاردنية للدفاع عن مكتسباتها .

٢. العمل على دمج المراة الاردنية في عملية التنمية الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية.

٣. إعداد البرامج التدريبية والمشروعات التأهيلية لتثقيف المرأة وتدريبها على ممارسة ادوارها بفعالية.

٤. القيام بالدراسات والأبحاث وإصدار النشرات والمطبوعات لدعم ومساندة المرأة.

ويذكر الباحث أهم المعوقات التي تعترض طريق تحقيق أهداف المنظمات النسائية:

١. التنظيم والتنسيق :

أن التنظيمات النسائية الأردنية تفتقر إلى العمل المنظم والإطار الموحد الذي يجمع بين الآراء ويدفعها باتجاه المصلحة المشتركة للتنظيمات .

٢. الوضع المالي:

الغالبية من التنظيمات النسوية تواجه عجزاً مستمراً في تمويل البرامج والنشاطات ولذلك تجد نفسها في حالة عجز دائم عن تحقيق أهدافها .

٣. الكفاءة والخبرة والأهلية:

تعاني الحركة النسائية الأردنية نقص الكفاءات النسائية ذات الأهلية والخبرة في التخطيط وتنفيذ المهام وهذا الآمر ينعكس على مستوى فعالية المنظمات النسوية وعطائها .

---

(١) د.جمال الخطيب ، الوضع الراهن للمرأة الأردنية (العوائق والفرص) ، إصدار المفوضية العليا لحقوق الإنسان ، مركز القدس للدراسات السياسية ، ٢٠٠٣ ، ص١ ، ٣-٦ .

2004/4/15 http://www.electionsj.com

٤ .دور نخبوي:

الملاحظ انه ظهر في المجتمع الأردني مؤخراً فئات يمكن اعتبارها تقدمية. حيث تهدف إلى النهوض بالفكرة النسوية إلى مستوى أعلى وأكثر تقدماً ، وأصبح هناك في الآونة الأخيرة الحديث عن قضايا كان يحرم الحديث عنها في السابق مثل العنف ضد المرأة ، وندية المرأة للرجل وغير ذلك .

ورغم المعوقات فان المدنية اثمرت بالقوانين التالية:

١. تعديل المادة (٣٤) من قانون العقوبات الخاص بجرائم الشرف عام (٢٠٠٠م).

٢. إقرار كل من مجلس الوزراء والنواب عدداً من القوانين التي قامت اللجنة القانونية بدراستها وإقرارها كآلاتي :

(أ) – قانون العمل رقم (٨) لعام (١٩٩٦م) حيث ضمن تعديل القانون للمرأة الموظفة حق عدم التعرض للفصل في مجال العمل في إجازة الأمومة كما تم تعديل إجازة الأمومة لتصبح (١٠) أسابيع بنصف الآجر.

(ب) –تم تحديد إجازة الأمومة من (٦٠) يوماً إلى (٩٠) يوماً لموظفات القطاع العام ، نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة (١٩٨٨م).

(ج)– تعليمات قانون الأحوال المدنية رقم (٣٤) لسنة (١٩٧٣م) وتعليمات قانون جواز السفر رقم(٢) لسنة ١٩٦٩ وقد كفلت التعديلات الجديدة صرف دفتر عائلة للمرأة المطلقة والأرملة واستناداً القيد المدني نفسه استطاعت المرأة إضافة أطفالها القاصرين دون سن (١٦) إلى جواز سفرها.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها :

١. ارتبطت مساهمة المرأة الأردنية في مؤسسات المجتمع المدني بدرجة الانفراج السياسي التي عاشتها الحياة السياسية في الأردن .

٢. تعتبر المرأة إحدى قطاعات النفوذ في العمل النقابي حيث شهدت النقابات توسعاً ملحوظاً في عضوية النساء إذ تصل نسبة مشاركة النساء إلى (٢١,٢%) عام (٢٠٠١م) في النقابات المهنية .

٣. لا تزيد نسبة مشاركة المرأة في الروابط الثقافية والسياسية عن ٣% من العضوية في حين يوجد أربع هيئات نسوية خالصة .

٤. تصل نسبة العضوية النسوية في الجمعيات الخيرية إلى (١٧,٥%) وذلك في (٦٨١) جمعية خيرية منها(٧٧) جمعية نسوية .

٥. تبلغ نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة (١١%) أما نسبة صاحبات العمل لا تزيد عن (١%).

٦. تتميز المرأة الأردنية بافتقارها للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية العامة من اقتصادية وإدارية واجتماعية ويرجع السبب إلى ارتفاع نسبة الأمية.

٧. جاء اشتراك النساء في الفعاليات السياسية المختلفة على خلفية قرار سياسي وليس نتيجة لضغوط شعبية واسعة من مؤسسات المجتمع المدني .

٨. نجد أن الحركة السياسية تتسم بافتقارها إلى إستراتيجية عمل قادرة على أعاده صياغة آليات العمل في ضوء الحاجة الفعلية للنساء ويرجع ذلك إلى الظروف السياسية الخاصة بالمنظمة مما أدى إلى تجميد مؤسسات المجتمع المدني وانسحاب تأثيرها في قوة المشاركة النسائية .

٢. دراسة ثناء فؤاد عبد الله الموسومة ((قانون الجمعيات الأهلية الجديد والمسار الديمقراطي في مصر)) (١).

تهدف الدراسة الى:

١. التعرف على الفلسفة التي تحكم فكرة العمل الاهلي .

٢. مدى التغير الذي يلحق هذه الفلسفة تبعاً للظروف السياسية والاجتماعية التي مرت بها مصر.

لتحقيق الهدف لابد من الوقوف عند :

١. فلسفة التقنين : حتى تحقق هدفها فقد اكدت الباحثة ضرورة الموازنة بين اعتبارات التنظيم ومسؤولية اطلاق الحريات مع مراعات حق المواطن في الاختيار .

٢. مع فلسفة العمل الاهلي : لم تثمر مفاهيمة في الخمسينيات عما يخدم مسيرة المجتمع التطورية مما اضطرها الى تغير مسارها باتجاهات تتجلى في:

(أ) – التأكيد على البدء بتنمية القدرات البشرية مستشرطة البدء بدعم المشاركة على المستوى المحلي والشعبي ، تحت مقولة (ان الناس يعرفون عادةً اذا ما اعطو الفرصة ما يصلح لهم وهم قادرون على تحقيق الكثير).

(ب) – ان المشاركة المحلية والشعبية لا تتجزأ ، فلا يمكن تشجيع المشاركة على الصعيد الاقتصادي ومنعها على الصعيدين السياسي والاجتماعي ، حيث أصبح مصطلح المشاركة الكاملة مرادفاً لمفهوم "التمكين والمساعدة على اتخاذ القرارات" ، فلقد أثمر هذا التركيز في النظر الى الجمعية الاهلية التطوعية والهيأت الغير حكومية على انها قواعد اساسية يستند اليها في عمليتي التمكين والتنمية في كافة الجوانب ومن كل فئات المجتمع .

٣. جدلية العلاقة بين القانون وعمل الجمعية الاهلية تناول محورين ، الأول حق تكوين الجمعيات والعلاقة بينها وبين الدولة ، والثاني يتعلق باليات عمل هذه المنظمات ومدى فاعليتها ، فقد تعرض عمل المنظمات للتعثر وبشكل مستمر اقتضى المراجعة المستمرة لعلاقة الدولة بالجمعيات مما اثمر عن ما يسمى بالمواثيق الاخلاقية اسستها الجمعيات لنفسها بقصد تنظيم علاقتها مع الحكومة ومع المانحين والمستفدين من انشطتها ، ويعتبر مشروع (جونزهوبكنز) انموذجاً لهذه المواثيق ... واهم قواعده:

---

(١) ثناء فؤاد عبد الله ، قانون الجمعيات الأهلية الجديد والمسار الديمقراطي في مصر ، مجلة المستقبل العربي ، السنة٢١ ، العدد ٢٣٩ ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص١٧، ٢٠، ٣٠، ٣٧.

(أ) – للهيئة التطوعية إسهام فاعل في تدعيم الديمقراطية.

(ب) – ضرورة استقلال الهيئة عن الحكومة .

(ج) – تجنب تأثير الجهات المانحة في عمل وسياسة الهيئة الاهلية.
(د) _على القطاع الحكومي والخاص المساهمة في تسير عمل القطاع الاهلي .
(هـ) – الديمقراطية اسلوب مهم في ادارة عمل الهيئة .
(و) – على الحكومة تشجيع نشاط الهيئة الاهلية سواء ماديا او معنويا .
(ز) – يجب ان تخدم الهيأت الاهلية المصالح العامة للمواطنين لا الخاصة.

٤. العلاقة بين المجتمع المدني وقانون الجمعيات الأهلية الجديد* :

لقد أجمع ممثلوا منظمات حقوق الإنسان والجمعيات الأهلية في أن نقاط الخلاف بين تلك المنظمات والحكومة تتمحور في التالي :

(أ) – ضرورة أن تتفق الفلسفة العامة للقانون مع فكرة تحرير مؤسسات المجتمع المدني وذلك في إعطاء الحق في أنشاء مؤسساتهم بالإرادة الحرة .

(ب) – حق الجمعيات والمؤسسات الأهلية في تنمية مواردها والحصول على تمويل لبرامجها من أفراد ومؤسسات داخل مصر وخارجها.

(ج) – لا يجوز حل الجمعية بقرار أداري وعلى الجهة الإدارية إذا كان لديها أسبابها لحل الجمعية اللجوء إلى القضاء .

وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج كان ابرزها :

١. أن دور المنظمات غير الحكومية يرتبط بالتحولات التي مر بها المجتمع المدني إذ كان لعمليات الإغاثة والتكافل الاجتماعي الأساس في نشاط هذه المنظمات .

٢. بعد عام (١٩٥٢م) نما دور الدولة تدريجياً وتقلص دور المنظمات غير الحكومية.

٣. بعد انفتاح المجتمع المصري سياسياً وأقتصادياً وتضييق دور الدولة التي طرحت مهام جديدة أمام هذه المنظمات أهمها محاصرة نطاق الفقر .

٤. تعد الجمعيات الأهلية إحدى تجليات المجتمع المدني حيث أن المجتمع المدني هو ساحة تدور فيه التفاعلات الاجتماعية العامة .

---

* القانون الجديد يقصد به قانون الجمعيات الأهلية الذي أكد على القانون المصري الجديد ذو الرقم ١٥٢ لعام ١٩٩٩.

٥. أن مستوى تحقيق العلاقة التفاعلية بين الحكومة والجمعيات الأهلية هو أفضل مقياس للبرهنة على مستوى وقدرة المنظمات غير الحكومية على التصدي لحالات الفقر وتمكين الفئات الاجتماعية من الحصول على حقها من الموارد والثروات.

أما التوصيات التي أوصت بها الباحثة :

اتفقت الباحثة مع قانون الجمعيات الاهلية مقيمة اياه على انه احد تجليات المجتمع المدني بقيمه وثقافته وابنيته ومؤسساته ، حيث المجتمع المدني هو ساحة تدور فيها التفاعلات الاجتماعية العامة التي لا تتعلق بالربح ولا بالصراع على السلطة السياسية او السيطرة على السلطة التنفيذية ، وبتعبير اخر يمثل البنية التحتية التي تمارس من خلالها اشكال من الصراع الاجتماعي اقل عنفاً بين الفئات الاجتماعية المتصارعة التي تحاول توضيف هذه المؤسسات لبناء نفوذها الفكري والسياسي بديلة لتلك التي تتبناها الدولة كجزء من معركة الصراع الاجتماعي ، ولذلك فقد أكدت أن المطلوب هو اتخاذ كافة الوسائل لتفعيل دور الجمعيات بما يؤدي إلى تنشيط وإنعاش حركة المجتمع المدني التي تكون إحدى العوامل الأساسية في تفعيل التحول الديمقراطي وجعل دورها شريكاً في عملية التنمية .

ثالثاً: دراسات أجنبية:

١. دراسة (Kristen Ghodsee) كرستين جودسي الموسومة بـ((دور المنظمات الدولية في تنظيم المجتمع المدني النسائي في بلغاريا)) (١) .

تهدف الدراسة إلى:

١. معرفة دور المنظمات الدولية في مجال دعم نشاط المرأة .

٢. قدرة المرأة الأوربية الشرقية في تحدي القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتنظيمية بشكل دفعهن إلى المجال العام في المجتمع .

٣. دراسة دورالمرأة في عملية البناء الاجتماعي خلال السنوات العشر التي سبقت اعداد الدراسة.

النتائج التي توصلت أليها الدراسة هي:

١. تدهور مستويات المعيشة للشعب ولا سيما للنساء مما نتج عنه نقص في خلق أية حركة نسائية هامة.

٢. منذ انهيار الكتلة الشرقية تعرض المجتمع الى تقلص نشاطات المرأة السياسية والاقتصادية.

٣. بروز ظاهرة النساء الأوربيات الشرقيات اللواتي لا يرغبن بالعمل في الأعمال التجارية بسبب الفساد الذي رافق عملية الخصخصة .

٤. قلة نشاط المنظمات النسائية في بلغاريا تعزى إلى أن منظمات المجتمع المدني كانت جديدة نسبياً ومعزولة عن الشعب البلغاري.

٥. ديناميكية عمل السوق جعلت النساء متساويات مع الرجال في المكانة وهي فكرة كانت غير مرغوب بها في بلغاريا.

٦. أن المنظمات غير الحكومية تعتمد وبشكل أساسي على المتبرعين الأجانب فأغلب التمويل يكون من هؤلاء المتبرعين.

٧. المنظمات الدولية لا تجعل المرأة من ضمن أولوياتها في برامج المساعدات الدولية ، الآمر الذي يجعل دور المرأة مهمش ويهدر الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

---

(1) Kristen Ghodsee , the Role of the International Organization on Women's civil organization in Post- Communist Bulgaria, Kalis /GSW3/Kristen Ghodse, 2001, p 1,3.
2004/4/16 WWW.Ksg.harvard-edh/Kok

٢ . دراسة (Lachin Hasanova) لاشين حاسنوفا الموسومة بـ((دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز المساواة بين الجنسين)) (١) :

تهدف الدراسة إلى :

١. دراسة دور ومساهمة المنظمات غير الحكومية في تعزيز وتحقيق المساواة بين الجنسين في الولايات المتحدة الأمريكية.

٢. الاستعانة بنتائج هذه الدراسة وتطبيقها في تعزيز مبادرات المنظمات غير الحكومية في أذربيجان لدمج وتحقيق المساواة في النشاطات وبرامجها اليومية بغية خلق بيئة خالية من التمييز حيث يكون صوت المرأة والرجل مسموعاً باحترام ومساواة.

نتائج الدراسة :

١. أن المنظمات غير الحكومية تقوم بدور كبير في تشجيع وتعزيز المساواة بين الجنسين في الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن إنجازها لأهدافها يصبح اصعب حينما لا تدعمها الحكومة .

٢. لغرض تحقيق المساواة بين الجنسين ينبغي للمنظمات غير الحكومية وقطاعات الدولة التعاون بطريقة منتجة .

٣. أن دستور أذربيجان يوفر حقوقاً متساوية للرجل والمرأة ولكن التمييز بين الجنسين موجود في كل حقل من حقول الحياة في أذربيجان .

٤. لم تحقق أذربيجان مساواة بين الجنسين ألا في مجال التعليم.

٥. البطالة منتشرة في أوساط النساء ، واللاتي لهن عمل موجودات في مجالات اقتصادية ذات اجور منخفضة.

٦. ليس للنساء صلاحية أو تفويض في اتخاذ القرارات بشأن صحتهن التناسلية.

---

1) Lachin Hasanova ,The Role of NGOS in Promoting Gender Equality a Policy Brief the FSA Contemporary issues fellow ship Program, 2001,P1. 2004/4/16 http://www.Hasanova.Com

توصيات الدراسة :

١. من الضروري تثقيف المجتمع على أهمية المساواة بين الجنسين في عملية نمو البلاد ، بدءاً من الأطفال مروراً بالشباب انتهاءاً بكبار السن .

٢. من الضروري ضمان مساهمة أكبر من الرجل والمرأة على حد سواء في تثقيف الناس في قضايا الجنس.

٣. من الضروري العمل على ان تكون النساء ذوات الخبرة والمؤهلات نصف المخططين والسياسين في البلد .
٤. من الضروري أن يقتنع الرجال والنساء أن مساواة الجنسين ستعني المساهمة أو المشاركة المتساوية لكل من الرجل والمرأة في صنع القرارات واتخاذهما فرصاً متساوية في الوصول إلى الموارد والسيطرة عليها.

مناقشة الدراسات السابقة:

تضمن هذا الفصل استعراض وتحليل بعض الدراسات والبحوث التي تناولت المرأة والمجتمع المدني ، وسنحاول ألان مناقشة هذه الدراسات والبحوث بصورة علمية وتوضيح بعض الأمور المشتركة بين الدراسات ورسالتنا الحالية وكذلك الأمور والمسائل التي يختلفان فيها والنتائج المشتركة التي توصلنا إليها ، وبيان أهم المسائل الأمور الجديدة التي أتت بها الدراسة ، ونبدأ بالدراسات العراقية التي تناولتها الدراسة وأولها دراسة فالح عبد الجبار (الدولة.المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق) فلقد تناولت هذه الدراسة المجتمع المدني العراقي وتطوره في العراق وبالمقارنة مع دراستنا الحالية نجدها تشترك معها في تناول فكرة نشوء المجتمع المدني ابتداءً من الغرب وصولا الى الشرق ، فالمجتمع المدني في الغرب هو الذي صنع الدولة والدولة في الشرق هي التي صنعت المجتمع المدني ، وتشترك الدراستين في إنهما أكدتا على ان الدولة العراقية لا تمتلك توازن بين الدولة والمجتمع ووهي في نفس الوقت تسيطر سيطرة محكمة على ميادين الإنتاج المادي والثقافي لتكون بذلك مسيطرة على منظمات المجتمع المدني.
ولا تتفق دراستنا الحالية مع دراسة فالح عبد الجبار في عينة البحث ، حيث كانت وحدة الدراسة في بحثنا هذا النساء العاملات في المنظمات النسوية في حين كانت عينة البحث لدراسة فالح عبد الجبار جميع تكوينات المجتمع العراقي ، هذا فضلا عن اختلاف مناهج البحث بين الدراستين فلقد استخدمت الباحثة في دراستها منهج المسح الميداني في حين استخدم فالح عبد الجبار منهج المسح التاريخي في تتبع نشوء المجتمع المدني العراقي.
اتفقت دراستنا الحالية مع دراسة د.فلاح حسن ال مانع (المجتمع المدني في العراق) في محاولة التعرف على مضمون مصطلح المجتمع المدني ودراسته دراسة علمية ، ومعرفة المعوقات التي يرتكز عليها هذا المفهوم وهي الديمقراطية والحرية وفيها اشتركت الدراستين في تناولهما للأحزاب السياسية التي ظهرت في العراق في بغداد منذ عام (١٩٠٨م) ، أي عند ميلاد الدستور الذي كان يحوي نصوصا تضمن الحريات العامة وتأليف الأحزاب في حين تختلف هذه الدراسة عند

د.دراسة فلاح حسن في ان دراستنا كانت ميدانية مختصة في جميع النساء العاملات في منظمات المجتمع المدني النسوية في بغداد بينما كانت د.دراسة فلاح حسن دراسة نظرية تحليلية في المجتمع المدني العراقي.

عند مناقشة الدراسات العربية التي تناولتها دراستنا الحالية نجد في مقدمتها جمال الخطيب (الوضع الراهن للمرأة الأردنية العوائق والفرص) ، حيث اتفقت دراستنا الحالية مع هذه الدراسة في كونهما يحولان التعرف على المعوقات التي تعترض طريق تكوين المنظمات النسوية ، ومحاولة تقييم الجهود النسوية المبذولة من النشاطات والمشاركات بمؤسسات المجتمع المدني في محاولة تشكيل رأي ضاغط عام ، وقد خلصت الدراستين الى ان ارتباط مساهمة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني مرتبط بدرجة الانفراج السياسي للحياة السياسية في البلد ، وتختلف الدراسة عن دراسة الباحث جمال الخطيب في كون الأخير لم يشر الى تعريف مفهوم المجتمع المدني واكتفى باستعراض دور المنظمات النسوية في الأردن ، اما الدراسة الثانية في مجال الدراسات العربية فهي دراسة ثناء فؤاد عبد الله (قانون الجمعيات الأهلية الجديد والمسار الديمقراطي في مصر) ، حيث تناولت دراستها قانون الجمعيات الأهلية في مصر وتطوره ومدى التغير الذي لحق به تبعا للظروف السياسية والاجتماعية التي مرت بها مصر ، تتفق دراستنا مع هذه الدراسة في مسالتين الأولى تدخل الدولة في عمل الجمعيات الأهلية ومصادرة الحرية الشخصية بحجة الحفاظ على الأمن القومي للبلد ، اما الثانية فهي ان جميع المجتمعات العربية تعاني نقوصاً مدنيا ، واختلف معها في انها تناولت قانون الجمعيات الأهلية منذ عام (١٩٦٤م) والإطار العام لقانون (١٥٣) لسنة (١٩٩٩م) تاريخياً وتحليلياً لتقف موضحة بان قانون الجمعيات الأهلية هو إحدى تجليات المجتمع المدني بقيمه وثقافته .

في حين تناولت دراستنا الحالية عن المنظمات النسوية تاريخ نشؤها متناولة أهدافها ومؤسسيها حتى عام (٢٠٠٥م) .

اما في إطار الدراسات الأجنبية السابقة ولعل اقرب الدراسات الى موضوع دراستنا الحالية هي دراسة كرستي جودسي (دور المنظمات الدولية في تنظيم المجتمع المدني النسائي في بلغاريا) التي تتناول نشاط المنظمات النسوية في بلغاريا ، حيث تتفق الدراستان في معرفة قدرة المرأة لتحدي القوى الاجتماعية والاقتصادية ، في حين تختلف دراستنا مع هذه الدراسة في ان ديناميكية عمل السوق في بلغاريا جعلت النساء متساويات مع الرجال في المكانة ، اما في العراق فلازالت العادات والتقاليد تحد من مساهمة المرأة في عملها بسبب النظرة غير المتكافئة مقارنة مع الرجل وهذا اول اختلاف . اما الاختلاف الثاني فان اغلب المنظمات غير الحكومية

في بلغاريا تعتمد وبشكل أساسي على المتبرعين فاغلب التمويل يكون من هولاء المتبرعين ، اما دراستنا الحالية فأثبتت ان اغلب التمويل يكون تمويل خارجي . اما الدراسة الأجنبية الثانية فهي دراسة لاشين حسنوفا (دور المنظمات الحكومية في تعزيز المساواة بين الجنسين) فتتفق مع دراستنا الحالية في أهمية إعطاء دور اكبر الى النساء المثقفات في عملية صنع القرار وتثقيف الناس على أهمية المساواة بين الجنسين ، في حين تختلف دراستنا مع دراسة حسنوفا في ان هدف دراسته يقوم على دور ومساهمة منظمات غير حكومية في تعزيز وتحقيق المساواة بين الجنسين في حين تهدف دراستنا معرفة دور المرأة في المنظمات النسوية وفاعليتها فيها.

المبحث الاول

نشوء المجتمع المدني

١. المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث (الليبرالي ، الاشتراكي):

إذا كان من الطبيعي أن نقول أن النظرية الماركسية تجد في الفكر السياسي الكلاسيكي مصدرها المباشر ، فهي تلتقي على ما يبدو مع خصمها اللدود النظرية الليبرالية في المصدر والأسس وعلى الرغم من ذلك فأن الاختلاف والتباين يكاد يكون تاما بين النظريتين(١). إذ أن المذهب الليبرالي يسرف بالأيمان بفردية الإنسان ويعتبرها القيمة الكبرى في تقدير الحقوق والواجبات وهذه القيمة مقدمة على قيمة المجتمع وسابقة على إنشاء الدولة وسن القوانين ، فالدولة هي الحارس الليلي وليس لها أن تتدخل في شؤون الأفراد والمجتمع(٢). ويركز هذا المذهب على استقلالية النقابات والجمعيات والروابط الجماهيرية والمهنية وغير الحكومية وأجهزتها التقليدية(٣). أما المفهوم الاشتراكي فيقوم على أساس تمجيد الهيكل الاجتماعي وتقديم منزلته على منزلة الفرد مما أدى إلى بتر الإنسان وإلحاقه في النظام الاجتماعي وحرمانه من حقوقه السياسية ، فيعمل هذا النظام مع إنسان اقتصادي لا شأن له في الحياة آلا العمل والاستهلاك مما يؤدي إلى طغيان الشأن الاجتماعي على خصائص الإنسان الذاتية(٤).

---

(١) د. احمد شكر الصبحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ٢١ .

(٢) سعيد بنسعيد العلوي ، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث ، ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ٦١.

(٣) سعد قاسم حمودي ، نحو روية عربية للمجتمع المدني ، مجلة الحكمة ، العدد ٣٣ ، شباط (فبراير) ٢٠٠٣ ، ص ٣٧.

(٤) مصطفى الفيلالي ، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ، العدد ٢٢٣ السنة ٢٠ ، أيلول(سبتمبر) ١٩٩٧ ، ص ١٠٦.

التحولات الكبيرة والعميقة في الإطار العلمي والتكنولوجي وتطبيقاتها الصناعية وكذلك الآثار الاجتماعية والثقافية حدثت في الأساس في أوربا في مدة سميت بعصر النهضة ولا سيما في القرن السادس عشر واستمرت في القرن السابع عشر والثامن عشر حتى نهاية القرن التاسع عشر(١) ، وقد تركزت بدايةً وبشكل رئيسي في إطار تجمعات بشرية أطلق عليها تسميه المدن ، تلك المدن أخذت بالتعاظم والتوسع على نحو كبير في نفس الفترة ، تلك المدن وبخاصة في اطارها التجاري ، والاقتصادي وليس السياسي فاخذت تلك المدن ترتبط بنشوء وصعود قوى في مقدمتها الطبقة البرجوازية (الراسمالية) وما ارتبط فيها في ما بعد من قيم فكرية وثقافية جديدة في اوربا(٢). والسؤال الذي يطرح نفسه أهو التطور الاجتماعي في المدن الذي أدى إلى التطور الاقتصادي (تطور الرأسمالية البرجوازية) أم أن العكس الصحيح وبالتالي تكون المجتمع المدني؟.

عزمي بشارة يجيب على هذا السؤال حين يقول " لقد نشأ المجتمع المدني البرجوازي برأي ماركس في الفترة المتاخمة للقرن الثامن عشر بعد ما أخذت علاقات الملكية بالانفصال عن الجمعيات الأهلية وبعبارة أخرى تطور المجتمع المدني مع نشوء البرجوازية(٣) . ولقد احتضنت المدن الغربية تلك القوى الصاعدة وتشكلت النقابات والاتحادات ، ففي بريطانيا تشكلت أول نقابة عام (١٧٢٠م) من قبل عمال الخياطة والتي ظهرت في لندن ثم تشكل عدد من النقابات والاتحادات في نهاية القرن التاسع عشر ، التي بدأت تتغلغل في مجالس المقاطعات البريطانية حتى أصبح لها دور وثقل سياسي متزايد(٤). لقد تحولت الليبرالية من فلسفة كانت توصف في البداية بأنها أيديولوجية الطبقة الوسطى إلى فلسفة مجتمع قومي مثله الأعلى رعاية المصالح للطبقة المالكة والحفاظ على الحريات السياسية المدنية التي

---

(١) جيوفيري نويل وكينيين هور، ترجمة فاضل جتكر، غرامشي وقضايا المجتمع المدني، مركز البحوث العربية (ندوة القاهرة ١٩٩٠) ، دار كنعان للدراسات والنشر ، سوريا ، ١٩٩١، ص٨١.

(٢) د. متروك الفالح ، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية ، مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء ترييف المدن ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، آذار ٢٠٠٢، ص ٤٠ .

(٣) عزمي بشارة ، المجتمع المدني ، دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني الغربي) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ١٧٦-١٧٧.

(٤) د. أمل هنيدي كاطع ، الديمقراطية الليبرالية دراسة نظرية في مفهومها واسسها الفكرية ، مجلة العلوم السياسية ، دورية علمية صادرة عن كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، لسنة ١٢ العدد ٧٤ ، تموز ٢٠٠١ ، ص ١٢٣.

نظمها المذهب الفردي(١). من هنا يلاحظ ماركس أن المدينة استطاعت بقواها الذاتية والبرجوازية ومنذ الثورة الفرنسية أن تخضع الريف إلى حكمها وثقافتها وتكويناتها الاجتماعية ، وفي إطار التجربة الرأسمالية تشكلت قوى ومؤسسات وجمعيات واحزاب ذات مضامين ثقافية لها صلة بمؤسسات الدولة ومحور التطور السياسي(٢). فقيام الثورة الفرنسية والتي أعادت تشكيل الجسم السياسي لا في فرنسا فقط بل في القارة الأوربية وفي العالم كله ، التي وضعت بالثورة الدستورية التي ألهمت المفكرين الذين مهدوا لها فكرياً واخلاقياً الدستور الأمريكي والإنكليزي فهي لم تكن ثورة على ذوي الامتيازات فقط بل هي ثورة على مبدأ الامتيازات ذاته(٣). ان الحركات النقابية التي نشأت في بريطانيا أعتبرها كل من ماركس وإنجلز نموذجاً جديداً لصراع الطبقات من نظام الاستغلال الرأسمالي . لم يكن هدف هذه النقابات قلب النظام وإنما في الواقع كانت تهدف إلى تقديم دعمٍ جديدٍ للطبقة العاملة وساهمت في توزيع السلطة بين الرأسماليين والعمال(٤). من هنا اصبح المجتمع المدني عند ماركس هو مجال للصراع الطبقي وهو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة ويحدد المستوى السياسي للدولة بوصفها مستوى متطور للعلاقات الاقتصادية(٥) ، فماركس لم يتناول مسألة الدولة آلا من جانب واحد وهو جانب القمع والسيطرة وبالتالي فالدولة في هذا المفهوم ما هي آلا دولة الكراهية ومن المعروف أن الفكر الماركسي قد قسم البنية الاجتماعية إلى بنية فوقية وبنية تحتية (القاعدة) ويتطابق المجتمع المدني (قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج في المعالم العريضة مع البنية التحتية بحسب فكر ماركس(6)) .

---

(١) محمد محمود ربيع ، إسماعيل صبري ، موسوعة العلوم السياسية ، مجلد جامعة الكويت ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، ١٩٩٤، ص ٤١.

(٢) مبروك الفالح ، المصدر السابق ، ص ٤٦.

(٣) جان توشار ، تاريخ الفكر السياسي ، الدار العالمية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ٤٠٣.

(٤) جون كينيت وستانسلاف متبشيكوف ، ترجمة هشام متولي الرأسمالية والاشتراكية والتعايش السلمي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ١٠٥.

(٥) جان توشار ، المصدر السابق ، ص ٦٠١ .

(6) Rama.S. Melkote. Frameworks of civil Society "contextualising civil society,2003, p.2.
2004/4/16 http://www.ids.ac.uk

أي أن مفهوم المجتمع المدني عند ماركس يشير هنا إلى عالم الحاجات ، في حين أن الفكر الليبرالي انطلاقاً من إخفاء الصفة الطبقية والاستغلالية للدولة وأجهزتها السياسية لم يطرح مفهوم الدولة ولا سيما في المرحلة الرأسمالية الاحتكارية (كأداة تعمل على تنظيم دوره العمل وتحقيق التأثيرات الخطيرة والمتزايدة في كل مرحلة جديدة من مراحل تراكم الرأسمالية(1) . لقد خضعت الماركسية لتطور جدي على يد الفيلسوف الإيطالي انطونيو غرامشي ولا سيما مفهوم المجتمع المدني الذي يعارض تنظير ماركس ، إذ ينظر إلى المجتمع المدني كونه جزءاً من البنية الفوقية التي تتألف من مجتمع سياسي ومجتمع مدني وظيفة الأول السيطرة والإكراه ووظيفة الثاني الهيمنة عن طريق الأيديولوجيات(2) ، فإذا كان المجتمع المدني عند ماركس هو عالم الحاجات فأن المجتمع المدني عند غرامشي يصبح عالم الأيديولوجيات ووعي هذه الضرورات . والجديد في التصور الغرامشي للمفهوم أن المجتمع المدني ليس مجالاً للتنافس الاقتصادي كما ابرز ماركس بل هو مجال للتنافس الأيديولوجي(3) ، بهذا المفهوم الجديد يتجاوز غرامشي النظرية الكلاسيكية في وظيفة الدولة وأضاف إلى جهازها الاكراهي أجهزة أيديولوجية متميزة ضمن المجتمع المدني الجديد والتي تتمثل في مؤسسات الدين والتربية والحقوق والسياسية بما في ذلك الأحزاب السياسية والنقابات والمؤسسات المهنية والنظام العائلي (4) ، وكما هو الحال مع روسو حيث وجد غرامشي صلة بين العقد والإرادة العامة ، إذ يؤكد أن هناك تمفصل في الهيمنة وما يدعوه بالإرادة الجماعية (الوطنية والشعبية) ، فالهيمنة عند غرامشي تنبثق من الإرادة العامة وهي القوة المحركة التي تضم في كل واحدة منها جماعات اجتماعية قادرة على التأثير بدرجات متفاوتة على الخطة التطهيرية(٥) .

---

(١) Koula Mellos , Development in Advanced Capitalist Ideology, Canadian Journal of Political Science, December 1978, P 829.

(٢) احمد شكر ، المصدر السابق ، ص ٢٣.

(٣) جان توشار ، المصدر السابق ، ص ٦٠١.

(٤) نايف سلوم ، المجتمع المدني المفهوم وعودته ، مجلة النهج ، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في الوطن العربي ، السنة ١٧ ، العدد ٦٧ ، سوريا ، ٢٠٠١ ، ص ٢٤٦.

(٥) كارلوس نيلسون ، ترجمة معين الأمام ، الإرادة العامة والديمقراطية عند روسو وغرامشي، مجلة النهج مجلة فكرية سياسية تصدر عن الأبحاث والدراسات الاشتراكية في الوطن العربي ، العدد ٢٩ ، سوريا ، لسنة ٢٠٠٠، ص١١١.

لذلك فمفهوم غرامشي له وظيفتان أساسيتان للسلطة السياسية وهما وظيفة الهيمنة التي تمارسها الفئة السائدة على المجتمع بأسره من خلال استخدام أجهزة الدولة الأيديولوجية ووظيفة السيطرة والضبط (السلطة المباشرة المادية) التي تمارسها الحكومة . يؤكد غرامشي على المثقف ليؤكد أن الطبقة يمكن أن تصبح طبقة ذات فائدة قبل أن تصبح طبقة مسيطرة سياًسياً ، وبذلك تفوز بالهيمنة على المجتمع المدني أي أن تصبح مهيمنة ايديولوجياً قبل أن تستلم السلطة(١) ، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن انجح وأسرع طريقة للسيطرة أيديولوجياً على فئة اجتماعية معينة تتمثل في فئة المثقفين المرتبطين بالدولة ، فوقعت على الطبقة البروليتارية مهمة تاريخية عالمية ليس تحرير نفسها من الحكم البرجوازي حسب بل إنهاء المجتمع الطبقي تماماً(٢) .

اما هيكل فقد راى وجوب اخضاع مكونات المجتمع المتعددة الى سيادة الدولة القائمة(٣) ، اي انه ينقل حرب الجميع ضد الجميع الى قلب المجتمع المدني ، فالمجتمع المدني هنا هو مجتمع تقسيم العمل ، مجتمع انتاج الثروة الاجتماعية بصورة فردية ، مجتمع الصناعة والتجارة ، وان حق حماية الثروة والملكية والحياة تاتي عن طريق العنصر المشترك في كل فرد والعنصر الشامل في كل ذرة اجتماعية ، وهو حق مرهون لا بالفرد ذاته بال بالمجتمع السياسي (اي الدولة)(٤) ، لكنه انكر الانسجام الذي تفرضه نضرية التعاقد بين الدولة والمجتمع المدني ، وراى ان الدولة هي المجسدة للحرية ، فهي نظام العقل ولذلك نظر هيكل الى المجتمع المدني بعتباره يشكل واحدا من تمظهر الدولة ، اما المستوى الاخر فهو الاسرة لذلك فالمجتمع المدني في نظره يقع بين العالم البسيط للاسرة الابوية والدولة المستحكمة في ذاتها (٥) .

---

(١) سليمان خاله الخادمة ، قراءة في أزمة الماركيسة اللينينية ، دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية ، المجلد ٢٦، العدد واحد ، ١٩٩٩ ، ص ٨٣.

(٢) بيتر و رسلي ، القومية الاشتراكية في العوالم الثلاثة ، ترجمة صلاح سعد الله ، مطبعة شفيق ، بغداد ،١٩٩٠، ص ١٠٤.

(٣) جمل علي حسين ، عن المجتمع المدني ، مجلة فكر حر مجلة ثقافية فكرية تعني بمفاهيم البناء الديمقراطي للامة العراقية تصدر عن التجمع الثقافي في شارع المتنبي ، بغداد ، ٢٠٠٥، ص٥٥.

(٤) فالح عبد الجبار، المصدر سابق ، ص٤٤.

(٥) د. كامل جاسم المراياتي ، سوسيولوجية المجتمع المدني ، مجلة الحكمة ، العدد٢٦، بغداد،٢٠٠٤،ص٤٧-٤٨.

وفي ضوء ما ورد في راي الكل من غرامشي وماركس وهيكل نجد ان فكرة غرامشي عن المجتمع المدني هي الاقرب الى المجتمع العربي بشكل عام والمجتمع العراقي بشكل خاص لما ينطوي علية من الملامح العامة المتشابهة بين المجتمع العربي الراهن والمجتمع الايطالي في ذلك الوقت.فالعلاقة بين المدينة والريف يحكمها عدم التكافؤ ، شمال متقدم صناعيا وجنوب متخلف زراعيا وهو سوق استهلاكي لبضاعة الشمال كما هو الحال في المجتمعات العربية فالمدينة متقدمة صناعيا والريف متخلف زراعيا . اجد السبب الاخر والاهم للعلاقة الايجابية مع غرامشي في رؤيته الخاصة للمعرفة ، فهو يقول ان الفرد العامل يشعر ولكنه لا يفهم دائما ، اما الفرد المثقف فالخطاء الذي يرتكبه يقوم على اعتقاده بانه يستطيع ان يعرف دون ان يفهم وبالاخص دون ان يشعر ، اما في ما يخص المجتمع المدني فلقد اعطى نظام الحكم في ذلك الوقت الاولوية الى المجتمع السياسي دون المجتمع المدني كما هو الحال في مجتمعاتنا العربية.

٢. المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر :

أن الاستعمال الشائع لمفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي يطرح تحديات متباينة حيث يذهب بعض الكتاب إلى جعل المفهوم مفتوحاً ليشمل كل التنظيمات الخاصة المرتبطة بالدولة وخارج إطار العائلة وقسم أخر يحصر المفهوم في البيئة الحديثة أي مجتمع مدن أي قرين الحداثة (١) . أوانه المجتمع الذي تنظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية تحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (٢).

وينطلق هولاء من استنتاج وتساؤل مفادهما أن الأبحاث التطبيقية عن المجتمع المدني في الأقطار العربية انتهت إلى أن ليس هناك مجتمع مدني بالمعنى القائم في الدول الغربية حتى في الأقطار العربية التي انتهجت منهج تغريبي(٣) ، فقد شهدت البلدان العربية منذ مطلع القرن التاسع عشر محاولات جادة لتقديم مشاريع نهضوية تحديثيه قدمتها جماعة من المفكرين المتنيرين ولا سيما المشاريع التي تقدم بها كل من الطهطاوي فضلاً عن رواد الإصلاح والتجديد من أمثال الكواكبي وعبده بحيث شكلت هذه المشاريع البنى الأساسية التي قام بها الفكر العربي الحديث(٤) ، ويعتبر رفاعة رافع الطهطاوي (١٨٠١م- ١٨٧٣م) من أوائل المفكرين الذين وضعوا المعالم الأولى لموكب ثقافي جديد يجمع بين الحداثة والتراث ، ويمكن القول انه الرائد الأول في الفكر العربي الحديث الذي وقف على التجربة السياسية الأوربية ولا سيما فيم يتعلق بالحقوق المدنية للمواطنين(٥) .

---

(١) د. احمد شكر الصبحي ، المصدر السابق ، ص٢٩.

(٢) محمد عابد الجابري ، اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي ، السنة ١٥، العدد ١٦٧ يناير ، بيروت ،١٩٩٣ ، ص ٥.

(٣) وجية كوثرأني ، المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي ، ورقة قدمت إلى المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ١٤٥.

(٤) د. احمد شكر ، المصدر السابق ، ص ٥٦.

(٥) معن زيادة ، المجتمع المدني والدولة في فكر النهضة العربية الحديثة ، ورقة قدمت إلى المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،٢٠٠١ ، ص ١٥٧.

يعد الطهطاوي أهم مقومات الحقوق المدنية للمجتمع هي الحرية والمساواة ، فالحرية هي أحد الأسس العامة للحقوق المدنية في الدول الحديثة والتضييق عليها هو حرمان الإنسان من حقه

وبهذا فهو تعدي على حقه ومخالفاً لأحكام وطنه(١) ، وهو بذلك يعد أول مؤلف عربي حاول تأصيل فكرة الحريات والحقوق العامة في الدولة الحديثة وربط بين المدن والحرية. أما عبد الرحمن الكواكبي(١٨٥٤م-١٩٠٢م) فعلى الرغم من مكانته الدينية فهو لم يتردد في الدعوة إلى التجديد الديني والى النضال السياسي ، فيأتي موضوع الاستبداد في مقدمة الموضوعات الاساسية التي عالجها في مؤلفاته واكد على ضرورة العمل والدعوة آليه، فهو إذ يدعو إلى العمل فهو لا يتوجه إلى الرجال دون النساء بل انه وجد في عمل المرأة نهضة للمجتمع وهو جزء من مهمة التربية والتعليم مع اعترافه بأفضلية المرأة البدوية والريفية على المرأة الحضرية التي اعتبرها نموذج المرأة المستهلكة(٢). بذلك يكون الكواكبي قد تلمس أهمية عمل المرأة في حياة المجتمع بل ربما في تحررها الأمر الذي يجعل رؤيته هذه عصرية والتي ما زال مجتمعنا العربي المعاصر يؤكدها . وعلى هدى هذه الصورة وفي ظل سياقها الاجتماعي تمت القراءة المجتمعية للنصوص الدينية المتعلقة بالمرأة وتم توظيفها ابتداءاً بالحبس والحرمان من التعليم وانتهاءاً بمنعها من المشاركة بأي نشاط مجتمعي ويؤكد الأمام الفقيه محمد الغزالي أن الأحكام القرآنية أهملت كل الإهمال لأنها في مصلحة المرأة فالكتاب الكريم يحتوي على صورة مشرقة للمرأة(٣) . أما محمد عبدة (م١٨٤٩- ١٩٠٢م) فموضوع المجتمع المدني عنده ، هو مجتمع المواطنين الذين قد يختلفون في العقيدة والمذاهب ألا أنهم يتكلمون لغة واحدة ويحرثون في أرض واحدة الجميع أخوان حقوقهم في السياسة والقانون متساوية(٤) .

---

(١) رفاعة رافع الطهطاوي ، مناهج الألباب المصرية في المناهج الآداب العصرية ، في : محمد عمارة ، الأعمال الكاملة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ١٩٧٣، ص ١٦٤ وما بعدها.

(٢) علي نوح ، الكواكبي صوت النهضة العصروي في خطاب النهضة ، قراءات في لفكر العربي ، سلسلة كتب مستقبل العربي ٢٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ٩٨، ص١٠٤ .

(٣) فادية احمد الفقير ، نساء ديمقراطيات بدون ديمقراطية ، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ديسمبر ٢٠٠١ ، ص ٢٢٢.

(٤) احمد شكر ، نفس المصدر ، ص ٩٥.

منذ القرن الماضي أي منذ بدأية الاحتكاك بالغرب دخلت الحداثة بعض الجوانب لحياتنا وظهرت التيارات الأيديولوجية النهضوية من سلفية وعلمانية وليبرالية وقومية واشتراكية ، لقد كان المشروع النهضوي يقوم اساساً على تجاوز المحددات (الموروثة ، القبلية) من الوضع

الاجتماعي القديم إلى محددات جديدة معاصرة (١) .أذن فنحن بحاجة إلى ايديولوجية عربية تتحدث عن الواقع العربي وتنطق باسمه وتعمل على تفسيره ، فالمدارس الفكرية التي تأسست في الغرب على منطق العلمانية والذي قام على معارضة الكنيسة والتحالف مع النظم الملكية الطاغية (٢). فمسألة الانتقال من الواقع إلى المستقبل لا يمكن أن يتم إلا في ضوء أعاده تجديد وعينا التاريخي وهذه هي صفة الفكر الذي ينشده دائماً البناء ، لان علاقة الفكر بماضية له أهمية خاصة(٣) . ويلح الجابري على ضرورة تحقيق قطيعة مع أشكال القرارات السابقة للتراث الفكري العربي والتي يحصرها في ثلاث وهي السلفية والاستشراقية والماركسية، فالمنهج السلفي قائم على أساس كيفية استعادة أمجاد الماضي ، آما الاستشراقية فهو قائم على معالجة التراث معالجة خارجية أي التمركز حول أوربا ، أما الماركسية فغالباً ما تأخذ الماركسية كمقولات وقوالب (٤) . وبما أن الصفة المميزة للدولة العربية هي التقاليد واللاعقلانية وبذلك فهي تنفي عنها الحداثة وتبرز مظاهر التقليد في سطحية النقد السياسي والتلوين الذاتي مما يؤكد التأخر الثقافي الذي يعاني منه المجتمع العربي (٥) . ولا يمكن أنكار هشاشة المضمون الحداثي للأحزاب والمنظمات المدنية القائمة في معظم أقطار الوطن العربي وانكفائها على مؤسساتها العصبوية عند أول صِدام (٦).

---

(١) محمد عابد الجابري ، اشكاليات الفكر العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،٢٠٠٠ ،ص١٨١.

(٢) مصطفى الفيلالي ، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، السنة ٢٠ العدد ٢٢٣، بيروت ، أيلول ٩٩٧ ١، ص ١٠٥.

(٣) بن فريان بن شرقي ، تجديد الوعي التاريخي العربي مهمة الجيل القادم ، قراءة في فكر قسطنطين زريق ، قراءات في الفكر العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٣، ص ١٦٧.

(٤) محمد عابد الجابري ، قراءات في الفكر العربي ، سلسلة كتب المستقبل العربي ٢٠، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ١٧٧.

(٥) محمد الطيب بنكيران ، حول مسئلة الدولة في الفكر العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٣، ص ٢٢٧.

(٦) عبد الإله بلقزيز، دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهلية العربية العوامل الداخلية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،١٩٩٧ ، ص ٥٥.

لذلك تبرز ضرورة التفتح والتقليل من تمركز الدولة (١) ، فالواقع العربي الحالي لا يدعو إلى التفاؤل ولا حتى الاطمئنان ولقد أصبح من المستحيل على فئة الحكم عدم التعاون مع الأحزاب والفئات السياسية والاجتماعية ، فتجاهل هذه الحقيقة معناها فقدان السيادة والضعف والوهن

الاقتصادي مقارنة ببلدان العالم الأخرى(٢) . لان الفكر العربي القومي اكتشف وبعد مواجهة مع الغرب في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أن يتسأل عن الأسباب الكامنة وراء تقدم الغرب وانحدار العرب ، فاعتبرت الديمقراطية هي القوة الدافعة لتقدم أوربا(٣). فالديمقراطية بقدر ما هي تطور للواقع وامتثال للتعددية الحزبية ، فأنها تشكل الأساس للتغير السلمي المدني(٤) ، لما يتميز به المجتمع العربي بكونه مجتمع زراعي تجاري يتمركز في تنظيمه حول العائلة فهو مجتمع أمي ينقصه النظام السياسي الموحد ويتغلب مفهوم الجماعة على مفهوم الفرد والمجتمع ، فضلاً عن ميزته الأبوية والنزوع إلى الاستبدادية(٥) ، جعلت المرأة تعاني في المجتمعات العربية ، فالمرأة لا تتمتع في أي مجتمع بالفرص نفسها التي يتمتع بها الرجل بالنسبة للمشاركة السياسية والاقتصادية والأجتماعية ، فهى محدودة بالنسبة للمرأة ، لذلك نلاحظ انه على الرغم من كثرة القوانين التي صدرت فى الفترة الأخيرة لصالح مساواة المرأة بالرجل في ممارسة حقوقها المختلفة السياسية والأقتصادية ....الخ وازالة كل انواع واشكال التمييز ضد المراة ، فأن هذه القوانين لم تضمن حصول المرأة على حقوقها.

---

(١) د. محمد عبد الباقي الهرماسي ، المجتمع والدولة في المغرب العربي ، مشروع استشراقي مستقبل الوطن العربي محور المجتمع والدولة، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ١٣٦.

(٢) وليد خدوري ، غياب الصراحة وعدم الاعتراف بالخطأ ، الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية المواقف والمخاوف المتبادلة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠، ص ٤٥.

(٣) د. يوسف الصواني، ترجمة سمير كرم ، القومية العربية والوحدة في الفكر السياسي العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،٢٠٠٣ ، ص ١٣٩.

(٤) جورج طرابيشي ، الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية المواقف والمخاوف المتبادلة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مشروع دراسات الديمقراطي في البلدان العربية ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ٨٩.

(٥) د. حليم بركات ، المجتمع العربي في القرن العشرين بحث في تغير الأحوال والعلاقات ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي تصدر عن مركز دراسات وبحوث الوطن العربي في الجامعة المستنصرية ، مجلة علمية محكمة ، العدد ١٠ ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٦٨.

الذي حصل أن المرأة هي من اكثر الفئات المستضعفة خصوصاً النساء المعيلات لأسرهن وكبار السن والمعاقين لانعدام المساواة في الفرص المتاحة للمرأة . خلاصة القول أن المجتمعات العربية ما تزال في الغالب في أوطاننا منقوصة الممارسة لحقوقها محدودة التمتع بالحريات وما تشهده اليوم المجتمعات من دعوة صريحة لتفعيل المجتمع المدني أو لإنشاء لجان مجتمع مدني

وتنامي تكوين المنظمات غير الحكومية في اكثر من قطاع ومجال يعبر أحسن تعبير عن حضور هذا المفهوم لدى النخبة الحاكمة واعتبارها أداة لعبور الأزمة وتجاوزها (١).

---

(١) فهيمة شرف الدين ، الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٧٨ ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٦.

المبحث الثاني

إشكالية مفهوم المجتمع المدني

ينطوي مفهوم المجتمع المدني على ثلاثة استخدامات متشابكة على الرغم من تباينها، الاول الاستخدام السياسي ويعود هذا الاستخدام إلى جون لوك الذي لم يفرق بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي ، أما الاستخدام الثاني فيشير إلى المدلول الاجتماعي للمجتمع المدني حيث

يستخدم هذا المفهوم لتوصيف النظام الاجتماعي القائم على فكرة الديمقراطية ، أما الاستخدام الثالث فيؤكد الناحية الفلسفية بمعنى انه يستخدم كغاية أخلاقية تحاول تقديم العلاقة بين الفرد والمجتمع ، أي شكل العلاقة بين الدولة والمجتمع(١). فإذا ما أردنا أن نحدد مفهوم المجتمع المدني فأن ذلك يتم عبر فصله وتميزه عن المجتمع السياسي(٢)، الذي يتكون من التنظيمات السياسية المركزية التي تختص بتكوين السلطة المركزية وحمايتها ، بينما المجتمع المدني يتألف من التنظيمات المدنية التي تقوم على الخصوصية والاستقلالية الذاتية وتخضع إلى قوانين غير الرسمية وهذا لا يعني أنها تقوم على أساس الضبط الدقيق لسلوك أفرادها والقسر، إنما طريقة تكوين السلطة الداخلية فيها وممارستها مختلفة عن الشأن السياسي الذي تبنى فيه العلاقات على أساس قانون ثابت وعام ومجرد وموضوعي(٣). وبذلك فمؤسسات المجتمع المدني تتميز بالمرونة والديناميكية فهي تولد وتنشأ على أساس العمل الطوعي للأفراد المستند إلى المصالح الخاصة والمشتركة ، لكنها تنمو وتتطور في سياق نمط من العلاقة مع المجتمع السياسي يقوم على الاستقلالية قدر الإمكان (٤) .

---

(١) د.كريم حلاوة ، إشكالية مفهوم المجتمع المدني ، الاهالي للطباعة والنشر، سوريا ، ١٩٩٨، ص ١٥٩.

(٢) حسنين توفيق إبراهيم ، بناء المجتمع المدني "المؤشرات الكمية والكيفية " ، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره لتحقيق الديمقراطية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات لوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ،١٩٩٢، ص ٦٨٤.

(٣) برهان غليون ، بناء المجتمع المدني "دور العوامل الداخلية والخارجية " ، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط٢ ،٢٠٠١، ص ٧٣٧.

(٤) د. حسين علوان ، الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ،العدد ٢٣٦، ١٩٩٨، ص١٦٠ .

وفي هذا يتفق المفهوم التقليدي للمجتمع المدني في أسبقية النظام الاجتماعي على النظام السياسي(١) ، فإذا كان المجتمع السياسي يشمل كل المؤسسات الحكومية على اختلاف مستوياتها المكرسة لبسط سلطة الدولة ، أي يشمل عنصر الإجبار المادي المشروع الذي تحتكره الدولة فأن المجتمع المدني هو المنظمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والقانونية التي تظم في حيزها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع(٢) . لذلك فمؤسسات المجتمع المدني تنشأ من تبلور التفاعلات والعلاقات بين مختلف القوى

الاجتماعية محورها المركزي أنماطاً متباينة من التضامنات الخاصة وتميزه عن المجتمع السياسي من ناحيتي المركزية والرسمية(٣) .ينظر إلى التمييز بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني على انه ابرز علائم الديمقراطية(٤) ، فربط مفهوم الديمقراطية بالمجتمع المدني ليس له في الواقع آلا وظيفة واحدة وهي إعطاء نوع من الشرعية السياسية لمشروع الحداثة الذي تمثله الدولة(٥) . ويتبين مدى مصداقية التحول الديمقراطي في الدول من خلال تطوير قوى المجتمع المدني وانتظامها في مؤسسات وتنظيمات مدنية على أساس المصالح الخاصة والمشتركة بينهما في حين أن مستوى وعمق التحول الديمقراطي يتحددان ويقاسان بدلالة حرية العمل السياسي لهذه المؤسسات وامتلاكها القدرة الكاملة في التعبير عن المصالح وتمثيلها بشكل صحيح . هذا يعني أن مفهوم المجتمع السياسي وأن وصف بالديمقراطية لا يعني شيئاً دون مفهوم المجتمع المدني فهو ينتج السياسي وينتج الدولة السياسية ، ففكرة مجتمع سياسي بلا مجتمع مدني أو فكرة مجتمع دولة وطنية بلا مجتمع مدني يشعر المرء بالأسى(٦) .

---

(١) عبد الحميد الأنصاري ، مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٧٢ ، بيروت ،٢٠٠١، ص ١٠٣ .

(٢) سمير امين ، ملاحظات حول تحليل أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،٢٠٠١، ص ٣٠٧-٣٢٠.

(٣) برهان غليون ، المصدر السابق ، ص ٧٣٧.

(٤) سمير امين ، المصدر السابق ، ص ١٦٥.

(٥) برهان غليون ، المصدر السابق ، ص ٧٣٤.

(٦) عزمي بشارة ، المصدر السابق ، ص١٠ .

نستطيع القول أن فهم الحد الفاصل بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني يأتي عن طريق فهم طبيعة السلطة والسياسة ، فما كان يعد في مرحلة ما من شؤون المجتمع المدني يمكن أن يصبح من شؤون المجتمع السياسي والعكس صحيح فهي تختلف مع تغير النظم الاجتماعية(١) . الآمر الذي يجعل من غير الممكن استخدام هذا المفهوم من دون تحريره من اختلاطين رئيسيين اولهما أن المجتمع المدني رصيد قيم الحرية والتحرر مما يضعه في موقف النقيض من السلطة والدولة .

اما الاختلاط الثاني فهو نابع عن مطابقة مفهوم المجتمع المدني مع الشأن الخاص المتعلق بالفرد وحياته الشخصية ، أي جعل الحرية والتقدم في اتجاه الديمقراطية هي العودة الى الفردية وسيطرة المصلحة الشخصية(٢) . ومن الضروري أن نلفت الانتباه إلى أن المجتمع المدني بدأ بالظهور مفهوماً وأداة تحليلية(٣) ، عندما بدأت مؤسساته ترتبط بعلاقة مع الدولة قوامها المحافظة على ذاتيتها الخاصة لتحقيق هدفها الأساسي وهو حماية المواطنين من تعسف الدولة ، فيكون عملها التعبير عن المصالح والمطالب الشعبية وتقديمها إلى المؤسسات الحكومية الرسمية لتحويلها إلى صيغة قرارات وبرامج سياسية(٤) . ولعل الوقت قد حان للتخلص من شبح الدولة كخصم وحيد ودائم للمجتمع المدني ليلتفت المثقف إلى فضاءت ذلك المجتمع في المستوى القاعدي ، فالجهد المبذول حتى ألان في مواجهة السلطة الحاكمة يمكن أن يكون ذا مردود عملي أوسع واعمق إذا ما اتجه إلى تفعيل المجتمع المدني بتحفيز المبادرات وبعث المؤسسات وتنويعها لإشراك الناس في الفعل(٥).

---

(١) برهان غليون ، المصدر السابق ، ص ٧٣٧.

(٢) د. احمد شكر الصبحي ، المصدر السابق ، ص ٢٧.

(٣) Andrew Arato, civil Society Against the State, Poland (1980-81), Telos No. 47 ,spring 1981, P 32.

(٤) د. حسين علوان ، المصدر السابق، ص١٦٠.

(٥) الطاهر لبيب ، حلقة نقاشية المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، مركز دراسات الوحدو العربية ، بيروت ،٢٠٠١،ص٨٢٢.

فالدولة تتميز بطبيعة سلوكية تفرض العديد من القيود على مؤسسات المجتمع المدني ، وفي بعض الأحيان تعمل على محو وجود هذه المؤسسات وإخضاعها للسلطة السياسية والقضاء على مستقبلها ، لكي تستطيع هذه المؤسسات أن تأخذ دورها في سياق العملية الديمقراطية ينبغي وضع حد فاصل بينها وبين الدولة وتدخلاتها بحيث لا تمس حرية مؤسسات المجتمع المدني(١) . لقد قبضت الدولة في الوطن العربي على المجتمع المدني، وأطلقته في أن واحد فانتقلت من سلالية إلى عسكرية إلى ضريبية غير أنها توحدت في المضمون والشكل وهو التسلط والاحتكار الفعال لمصادر السلطة والقوة على الرغم من ثنائية السلطة الظاهرة والسلطة الفتية ، ولقد

اخترقت السلطة اختراقاً ظاهراً للمجتمع المدني ومصادره أشكاله الأولية ومنع تبلور أي تكتل متميز بداخله(٢) ، لذلك يعتبر المجتمع المدني الرادع الحقيقي لتسلط الدولة على المجتمع وهو الذي يُمكن أفراده من من تكوين أعمالهم الجماعية وممارسة أنشطتهم بصورة مستقلة عن مؤسسات الدولة ولكن ضمن حدود القانون الدستوري العادل والمقبول في المجتمع ، وهكذا تعمل مؤسسات المجتمع المدني كقنوات للمشاركة السياسية في عملية التأثير في صنع القرارات السياسية ورسم السياسة العامة للدولة ، مما يجعل منها ضرورة لا غنى عنها بالنسبة للديمقراطية .

أن القضية أعمق من ذلك بكثير، فالأفراد مهما كان لهم دور فانهم لا يستطيعون الانفلات من حقل الحركة الاجتماعية المغناطيسية فأن صلحت الدولة صلحت الآمة فالعلاقة بين الدولة والمجتمع هي علاقة تبادلية عندما تُهمش دور المجتمع في البداية فأنها تقتل نفسها في النهاية(٣) ، فالمهم في كل ذلك هو أدراك حقيقة أساسية وجوهرية هي أن الدولة والمجتمع ليسا أمرين مستقلين أحدهما عن الآخر ولكنهما مترابطان كلياً. أن لكل دولة ولكل نظام سياسي مجتمع مدني يتماشى معه(٤).

---

(١) د.حسين علوان ، المصدر السابق ، ص ١٠٣.

(٢) دلال البزري ، المرأة في العمل الأهلي العربي ، المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩، ص ١١٧.

(٣) عبد الحميد الأنصاري ، نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٧٢، بيروت ،٢٠٠١، ص٩٩.

(٤) برهان غليون ، مصدر السابق ، ص٧٣٨.

فتبرز أهمية الحاجة لمنع تدخل الدولة وفرض سيطرتها على مؤسسات المجتمع المدني والتأكيد على استقلاليته ، لا يعني الاستقلال عن أجهزة الدولة الانفصال الكامل عنهما ولكن يعني أن تتمتع مؤسسات المجتمع المدني بهامش من حرية الحركة عن تدخل المباشر من قبل الدولة(١) ، ومن هذا نكتشف التأزم الحقيقي بين الدولة والمجتمع المدني والعلاقة الضرورية والمنطقية بين المجتمع المدني والديمقراطية بوصفها حقيقة لأي نظام من أنظمة الحكم الذي لا يبلغ درجة الاستلاب الناجز للشعب(٢) . ومن هنا يأتي مفهوم المجتمع المدني ليكون عبارة عن مجموعة من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل باستقلالية عن الدولة

لتحقيق أغراض متعددة سياسية أو اقتصادية أو نقابية أو وطنية أو اجتماعية . ومما لا شك فيه أن من الأمثلة البارزة في هذا المجال هي النقابات العمالية والجمعيات الاجتماعية والثقافية(٣) ، التي تظهر في صيغة تمرد المجتمع ضد وحدانية الدولة أو الحزب ، ومع انهيار المعسكر الاشتراكي وما بدا كأنه انتصار المجتمع المدني في أوربا الشرقية بدأت عملية تعميم هذه الأداة إلى بقية الدول التي لم تتحقق فيها الديمقراطية(٤).

أن طرح إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني ضرورية لفهم معنى الديمقراطية إذ تمثل المشاركة السياسية المظهر الرئيس للديمقراطية ويتسم النظام الديمقراطي بالتمايز والانتظام الواضحين ، حيث تنظم العلاقة بين أولئك الذين يتخذون القرارات والمواطنين العاديين من خلال عدد من الأدوات التي تسهل المشاركة للمواطنين في العمل السياسي(٥).

---

(١) د.حسين علوان ، المصدر السابق ، ص١٦١.

(٢) عزمي بشارة، المصدر سابق ، ص١٠.

(٣) سيف الدين عبد الفتاح ، المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسات الإسلامية المعاصرة ، مراجعة منهجية ، ندوة المجتمع المدني ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،٢٠٠١، ص ٢٨٧.

(٤) عزمي بشارة ، مصدر سابق، ص ٢٩.

(٥) د.حسين علوان ، مصدر السابق ، ص ١٥٥.

من غير الممكن للديمقراطية أن تنضج وتترسخ على مستوى الممارسة السياسية آلا في ظل بيئة ثقافية تقوم على أساس المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والتنظيمات السياسية ، ولا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني بوصفها ابرز أدوات العمل السياسي أن تكون في سياق العملية الديمقراطية من دون إطار ثقافي يساعد على ترسيخ مبادئ الديمقراطية(١) . أذن إصلاح السياسة والدولة كإطار عام وأساسي لأحياء المجتمع المدني وتفعيله يستوجب بالضرورة تبني الديمقراطية كإستراتيجية أساسية في عملية الإصلاح السياسي(٢) ، ولم تعد الديمقراطية قضية ترف فكري لفئة من المثقفين والمفكرين بل أنها أصبحت قضية حياتية للمواطن لأنها تتعلق بعيشه وكرامته وبأمنه ومستقبله ، ومن هنا تأتي علاقتها بالمجتمع المدني في بناء المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا تخضع مباشرة إلى هيمنة الدولة ، هذه العلاقة التي

تؤكد انه لا حرية دون ديمقراطية ولا ديمقراطية دون مشاركة ولا مشاركة دون مؤسسات ولا مؤسسات دون مجتمع مدني واعٍ (٣) ، ومن هنا يأتي التأكيد على أن صدقيه التحول الديمقراطي في الدول لا يأتي ألا من خلال تحرير وتعزيز قوى المجتمع المدني وانتظامها في مؤسسات وتنظيمات مدنية على أساس المصالح الخاصة والمشتركة بينها . فغياب الديمقراطية يعني حرمان الجماهير من المشاركة في العمل السياسي و الدفاع عن نفسها إزاء العدوان الخارجي (٤) ، وهذا يعني أن البحث عن الحرية والعدالة والمساواة والتضامن بين البشر أصبح يتجاوز ما يمكن التعبير عنه من خلال الدولة الليبرالية ويتجاوز حتى ما عبر عنه في دولة الرفاه الاجتماعي(٥) .

---

(١) موريس ديفرجية، ترجمة هشام دياب ، سوسيولوجيا السياسة ، مبادئ أولى في علم السياسة، ١٩٨٠، ص ١٣٠.

(٢) د.كامران الصالحي ، الديمقراطية والمجتمع المدني (دراسة تحليلية سياسية)، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، اربيل ،٢٠٠٢، ص٩٥.

(٣) د.ثامر كامل محمد ، إشكالية المشاركة والمجتمع المدني في الوطن العربي ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، العدد ١٠، ٢٠٠٠، ص ١٩.

(٤) فهد الفانك ، الدولة القطرية وإمكانيات قيام دولة الوحدة العربية ، سلسلة دراسات الوطن العربي ، منتدى الفكر العربي ، عمان ،١٩٨٩ ، ص ١١٤.

(٥) عزمي بشارة ، المصدر السابق ، ص ٣٠ – ٣٢ .

أن تشيد المجتمع المدني في الوطن العربي اليوم يعني تحقيق الديمقراطية وليس مجرد أقامه المؤسسات المدنية الحديثة لموازنة البرلمان والناجمة عن تصور الديمقراطية والليبرالية وهي غير قائمة اصلاً في الوطن العربي . في الواقع نجد المجتمع المدني العربي واقع تحت حصار ثلاثي:

(أولاً) الدولة التي لا تثق بالمجتمع المدني .

(ثانياً) المجتمع الثقافي الذي يحد من ثورانه .

(ثالثاً) التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي لا تسمح للمجتمع المدني التحرك بحرية(١). ففي بادئ الآمر نجد أن موقف الدولة إزاء مؤسسات المجتمع المدني يتسم أما بالتردد

أو عدم الثقة ، فالدولة تسمح قانونياً بإنشاء الجمعيات والتنظيمات المدنية ربما اعترافاً منها لأهمية أحياء هذه المؤسسات ولكنها في الوقت نفسه تضع من القيود القانونية والإدارية ما يجعل لها اليد الطولى في مراقبة هذه الجمعيات والمؤسسات أو حلها أو تحديد مجال حريتها(٢). ومن هنا أن وفرة مؤسسات المجتمع المدني كالنقابات والجمعيات الخاصة تعد أحد المعايير المهمة لقياس الديمقراطية في الأنظمة السياسية فكلما تعددت هذه المؤسسات عكست مؤشراً قوياً لاقترابها من الديمقراطية(٣) ، ولكي تأخذ هذه المؤسسات دورها في سياق العملية الديمقراطية ينبغي وضع حد فاصل بينها وبين الدولة وتدخلاتها بحيث لا تمس حرية كل مؤسسات المجتمع المدني وكذلك تحريرها من الهيمنة التي تمارسها عليها السلطة السياسية(٤) ، وتعمل هذه المؤسسات بدور مزدوج في المجتمع فهي تحصن الفرد ضد سلطة الدولة من ناحية و من ناحية أخرى تحصن الدولة ضد الإضرابات الاجتماعية العنيفة(٥).

---

(١) سعد محسن مولى ، النظام السياسي البحريني ، دراسة في التطورات والمؤسسات السياسية المعاصرة منذ ١٩٩٠ ، رسالة ماجستير جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٢ ، ص ١٣٠.

(٢) أماني قنديل ، الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني في العالم العربي ، مركز دراسات التنمية السياسية والدولية ، القاهرة ،١٩٩٢، ص ٥١.

(٣) إسماعيل الشطي ، تعقيب على بحث علي خليفة كواري ، نحو رؤية مستقبلية لتقرير المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون الدول الخليج العربي ، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٧٦ ، شباط ٢٠٠٢ ، بيروت ، ص ١٤٣.

(٤) د. حسين علوان ، نفس المصدر السابق ، ص ١٦١.

(٥) سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات التنمية السياسية والدولية ، القاهرة ،١٩٩١، ص ١٦.

بذلك يمكن تفسير العلاقة التي تربط بين المجتمع المدني والديمقراطية بأنها علاقة عضوية كون تنظيمات المجتمع المدني مسؤولة عن التنشئة المدنية والسياسية المبكرة للمواطن عبر الحزب والنقابة والجمعيات ، ومما لا شك فيه بأنهما وجهان لعملة واحدة هي الحرية ، فالمجتمع المدني يشكل البنية التحتية للديمقراطية ، حيث يؤكد التحليل الاجتماعي والثقافي أن ابرز عوامل غياب الديمقراطية في النظام هو غياب مؤسسات المجتمع المدني(١) ، فعلاقتهما علاقة وثيقة لكون الديمقراطية هي الجانب السياسي للمجتمع المدني في الصيغة السليمة لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع طبقاً لقواعد متفق عليها من كل الأطراف(٢) . فإذا كان من المسلمات انه لا تنمية من دون ديمقراطية فكذلك لا ديمقراطية من دون مجتمع مدني(٣) . كما يجب عدم إغفال

دور المرأة لأن من عوائق التنمية التمييز ضد المرأة وحرمانها من المشاركة الفعالة والحقيقية في التنمية لأن ذلك يعطل نصف المجتمع من أداء دوره في المجتمع في عملية التنمية .

في بعض الدول تزايد الدعم والحماس العالمي لأفكار الديمقراطية وحقوق الانسان وظهور هذه الافكار كتوجيه تنموي في المجتمع الدولي(٤) ، إذ تعد المنظمات غير الحكومية آلية أساسية في تفعيل المشاركة الشعبية في التنمية بعد فشل تجارب التنمية التي تفرض من الأعلى إلى الأسفل وغابت عن المشاركة الشعبية ، فهناك اهتمام عالمي من جانب مؤسسات عالمية للتأكيد على الدور الفاعل لهذه المنظمات والتي تقع ما بين الدولة والسوق بآلياته وبالتالي يكون لها الدور في تخفيف حدة التوترات الاجتماعية وأدارة الصراعات الاجتماعية(٥) .

---

(١) محمد عابد الجابري ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، سلسلة كتب المستقبل العربي ١٩ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت، ٢٠٠٠ ، ص ٣٦.

(٢) فالح عبد الجبار ، المصدر السابق ، ص ٦.

(٣) عبد الحميد الأنصاري ، المصدر السابق ، ص ٩٧.

(٤) مهدي الحافظ ، تقديم د. علي اومليل ، التحول نحو الديمقراطية ، التنمية السياسية الخارجية الديمقراطية ، منتدى الفكر العربي ، ١٩٩٦ ، ص ٨٧.

(٥) محمد فائق ، حقوق الإنسان والتنمية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٥١ ، بيروت ، يناير ٢٠٠٠ ، ص ١٠٣.

واخيراً نخلص إلى القول ان جوهر المجتمع المدني هو التميز بين السلطة السياسية والسلطة الاجتماعية ، أي التميز بين سلطة مؤسسات الدولة وسلطة هيئات ومؤسسات المجتمع المدني أي إعتاق السلطة المختصة من السلطة العامة وحصولها على اكبر قدر ممكن من الاستقلالية (١) ، حتى تستطيع أن تمارس دورها في التأثير على السياسات والقرارات التي تتخذها الدولة من خلال عدد من المسالك والأدوات بصورة سليمة (٢).

(١) عبد الخالق عبد الله ، بناء المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، حلقة نقاشية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ٨٢٣.

(٢) حسين علوان ، المصد السابق، ص ١٦٦.

المبحث الأول

المرأة العربية والمجتمع المدني

أن المرأة كتجسيد نوعي تمثل نصف المجتمع وقضيتها كانت تمثل ركناً اساسياً طوال الحقب التاريخية التي مرت بها البشرية ، فحقوق المرأة وواجباتها كانت مثار جدل طويل ما بين معارض ومؤيد لهذا الحق أو ذاك ، وقد نشأت بعض التنظيمات التي تولت الدفاع عن حقوق المرأة والمناداة بحقوقها ، ففي أواخر القرن الثامن عشر أنطلقت الشرارة الأولى التي أذنت بقرب انقشاع الغشاوة وكانت تلك الشرارة نتيجة احتكاك الشرق بالغرب ، ففي مصر عندما جاء نابليون بونابرت عام ١٧٩٨م صحب معه العلماء والمطابع وفتحت عيون العرب على ما أصاب الغرب من تقدم لا سيما بالنسبة للمرأة ، حيث كانت مجالس نساء القادة الفرنسيين تدعى فيها نساء مصر مما كان له الأثر الكبير في إيقاظهم على التقدم الحاصل في الغرب(١) . لقد احتلت قضية تحرير المرأة مكاناً بارزاً في الفكر المصري الحديث وخاصة بعد إرسال البعثات العلمية إلى أوربا ولعل تجربة رافع الطهطاوي اكبر دليل على تأثر هذا الاحتكاك في تغيير نظرة المصريين إلى المرأة(٢). إذ يرى الطهطاوي انه لا يوجد اختلاف بين الرجل والمرأة ، فهي بشر مثله تشترك معه في أغلب الصفات الجسمية والعقلية . لقد أراد أن يغير صورة المرأة المصرية ووجد أن وسيلته إلى هذا هو التعليم والذي يبدأ منذ الصغر ، حيث يعترف الطهطاوي بقدرة المرأة في الوصول إلى نفس مستوى الرجل في تحصيل العلم والمعرفة (٣). ومما لا شك فيه أن ملاحظة الطهطاوي للمجتمع الغربي ومقارنته بالمجتمع المصري جعلته يعي العلاقة بين تعليم المرأة ودورها في العائلة والمجتمع والعمل من خلال التمايز بين المرأة المصرية والفرنسية متخذاً الموقف الإيجابي من المرأة الفرنسية الذي رأى فيها العلم والشخصية والاختلاف(٤) . أما قاسم أمين فقد وهب كل جهوده وجميع أثاره

---

(١) لويس عوض ، تاريخ الفكر المصري الحديث الخلفية التاريخية ، دار الهلال ، ط ٣ ، القاهرة ، التاريخ بلا ، ص ٩٥-١١٨.

(٢) د. فاروق أبو زيد ، الجذور التاريخية لحركة تحرير المرأة في مصر ، مجلة قضايا عربية ، السنة٢ ، العدد ٩ ، ١٩٧٦ ، ص ٣٧.

(٣) علا مصطفى انور ، الفكر الاجتماعي عند رفاعه رافع الطهطاوي ، المجلة الاجتماعية القومية تصدر عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية العدد ٢ ، المجلد ٢٧ ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٢٩.

(٤) حذام زهور عداي ، قضايا المرأة العربية المعاصرة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٧٥ ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ١٣٤.

لهذه الدعوة حتى ذهب علماً ورمزاً لها في أي وقت ومجال(١). فعلى المرأة أن تؤمن بقدراتها وإمكانياتها وتعمل على تطويرها وان تحتضن خصوصيتها الجميلة كامرأة وان لا تتنكر لها كخصوصية متنقصة ، فإعلائها قيم الخير والجمال لا ينقص من رجاحة العقل ، أما في مجال النضال السياسي للمرأة المصرية ، فلقد كانت ثورة سعد زغلول (١٩١٩م) مجال المشاركة الواسعة لها في النضال وما تزال تلك المرحلة تعتبر حدثا مهما في تاريخ المرأة المصرية ، ولقد تطورت وتبلورت معها بعض الحركات النسائية حاملةً برامج ذات طابع وطني كانت تدعو باستمرار إلى تحرير المرأة وتطوير وضعها الاجتماعي(٢). فانعقد أول مؤتمر نسوي في القاهرة والذي دعى إلى توحيد جهود المرأة العربية لتساهم بدور فعال في حركة المجتمع في عام (١٩٤٤م) ، حيث أعلن عن تأسيس الاتحاد النسائي برئاسة هدى شعراوي اذ كانت المنظمات النسائية في كل من مصر والعراق وسوريا والأردن وفلسطين ولبنان النواة في هذه الاتحاد حيث تم وضع دستور لهذا الاتحاد (٣). وبعد وفاة هدى شعراوي عام (١٩٤٩م) أنتخبت ابتهاج قدورة خلفاً للرئيسة الراحلة وتراجع نشاطات الاتحاد بعد اتفاقية كآمب ديفيد ولم يعقد المؤتمر ألا في (١٣/١٠/١٩٨١م) ولغاية (١٤/١١ / ١٩٨١م) (٤). لقد ساهم الاتحاد منذ تأسيسه في عام (١٩٤٤م) في المؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة وتمكن من تنبيه الحكومات العربية إلى ضرورة منح المرأة كامل حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفتح المجال إمامها للمساهمة في تنمية المجتمع باعتبارها تمثل نصف المجتمع(٥).

لو تتبعنا تطور المجتمع المدني في مصر لوجدنا انه في المدة (١٩٧٠م–١٩٩٩م) قد تطور وارتبط بتحولات اقتصادية واجتماعية عميقة وارتفع عدد المنظمات لحقوق الإنسان من منظمة واحدة عام ١٩٨٣م إلى (٢٣) منظمة في نهاية التسعينات(٦) .

---

(١) الأعمال الكاملة لقاسم امين، محمد عمارة،ج١،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،١٩٧٦،ص١٣.

(٢) ليندا مطر، دور المنظمات والجمعيات النسائية في الوطن العربي، المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠١ ،ص١٩٢.

(٣) د. فوزية العطية ،المراة والتنظيمات النسوية ، مجلة المعرفة ،٢٠٠٤ ، ص ٤.

(٤) سامي الجميلي ، تاريخ الحركة النسائية في الوطن العربي ، اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ، الامم المتحدة ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ١–٣.

(٥) صبيحة الشيخ داوود ، اول الطريق الى النهضة النسوية في العراق ، طبعت بمطابع الرابطة ، بغداد، ١٩٥٨، ص١٦٦.

(٦) فتحي أبوالعينين ، المجتمع المدني في مصر في مطلع الألفية الجديدة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد٢٧٣ ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ١٣٥.

لعل ذلك يرجع إلى سّن القوانين الخاصة بالجمعيات الأهلية ، فمثلاً قانون رقم (١٥٣) لسنة (١٩٩٩م) الذي كان عبارة عن مذكرة رفعت إلى مجلس الشعب شملت قانون الجمعيات الأهلية جاء فيها(انه لا شك فيه أن الجمعيات والمؤسسات الخاصة أصبحت في الوقت الحاضر الجانب الأعظم من المشاركة الشعبية في النواحي كافة وخاصة في ظل اعتماد خطط وبرامج التنمية المتكاملة التي تعتمد على مشاركة الجماهير في إنجازها ولاسيما في قطعات الخدمات العامة التي لا تستطيع الحكومة القيام بها دون مساهمة المواطنين وذلك لإشباع حاجات المجتمع(١)). أماعام(٢٠٠٠م) فقد نشأت العديد من مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني ألا إنها لم تسهم في نضج الثقافة المدنية ولم توفر الثقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع المدني مما أدى إلى تأثيرات سلبية(٢) . فالمجتمع العربي بدأ في معايشة ظواهر جديدة لم يشهدها في السابق مثل تعدد منظمات حقوق الإنسان بعضها على المستوى القومي مثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان وما يزيد على المائة من المنظمات المحلية ، كما أعيدت الحيوية إلى المنظمات الوسطية والتطوعية كالاتحادات الحرفية والروابط والاتحادات النسائية التي تدعم النضال من أجل حقوق الإنسان(٣). المرأة ليست بعيدة عن هذه الظواهر الجديدة فهي تخوض في الوقت الراهن صراعاً متعدد الجوانب بين القيم الموروثة والمتمثلة في الصورة الاجتماعية للمرأة في الثقافة التقليدية التي تتختزل المرأة في جسدها حيث أنوثتها هي قدرها ومحدد مصيرها ولا يصح وجودها ألا بالرجل ، والقيم الجديدة التي تعلي من شأنها(٤). فالمجتمع العربي كما يقول هشام شرابي هو مجتمع متخلف بسبب وجود النظام الأبوي ، أي قائم على استمرارية السلطة القبلية التي هي صورة مكبرة عن سلطة الأب في العائلة ، فالقبيلة هي الأساس في المجتمع العربي كونها نظام قرابي متكامل لا يمكن فهم ميزة المجتمع العربي من دون فهم هذا الاساس ، حيث تستمد القبيلة قوتها من العصبية مما يؤدي الى ابقاء الفرد مقيد في ولائه لها.

---

(١) ثناء فؤاد عبد اللة ، المصدر السابق ، ص ٢٤.

(٢) فتحي أبو العينين ، المصدر السابق ، ص ١٥٤.

(٣) ثناء فؤاد عبد الله ، ممكنات التغير في المجتمع العربي ، مجلة المستقبل العربي ، السنة ١٦، العدد ١٧٦، بيروت ، اكتوبر ١٩٩٣، ص ٣٥.

(٤) أماني صالح ، المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص١٨٢.

والمرأة الخانعة المستسلمة لقدرها هي ركيزة النظام الأبوي لذلك فهو يحافض عليها بسلطته كما يحافظ على استمرارية العلاقات والقيم القائمة عليها فهي ان لم تستطيع قول كلمة لا اذن لن تكون

هناك امكانية للتغير(١) . أن مجتمع البداوة – المجتمع القبلي التقليدي يحقق مهام مؤسسات المجتمع المدني الحديثة في مواجهة السلطة وان مواطنيه يتمتعون بحرية اكبر مما يتمتع به مواطنوا مجتمع الحضر والريف ، ومن ناحية أخرى قد تعزز العشائرية تقاليد جيدة مثل النخوة والأباء والشهامة فضلاً عن ذلك تحقيق التماسك المجتمعي الذي يمكن في بعض الحالات أن يدفع إلى عملية التحديث كما حدث في اليابان عام (١٨٦٨م) (٢). فالمجتمع البدوي الفردي هو السائد بمؤسساته وتقاليده وسلوكياته وقيمه ويرجع العديد من الباحثين ضعف مؤسسات المجتمع المدني الحديثة في الوطن العربي إلى كونها مؤسسات تقليدية بهيكل حديث نتيجة ظاهرة ترييف المدن العربية بسبب الهجرة لسكان الريف إلى المدينة(٣). فضلاً عن انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة المجتمعية مما يجعل من هذه السلطة أداة مراقبة مستمرة وعائقاً امام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال المؤسسات الاجتماعية وتبقى الجمعيات والتنظيمات في حالة وجودها مجرد منحة من المؤسسات العليا أي الدولة(٤). أذن هناك عملية انتقال طويلة لمجموعة القوى المتقدمة في المجتمع والنساء لتغير القيم والمفاهيم والتقاليد المختلفة والقوانين الاجتماعية القديمة حتى تستطيع المرأة والقوى الاجتماعية أن تحقق تحررها(٥). ففي بحث أجرته باحثة مصرية أكدت فيه أن المرأة ما تزال تتصور أن دور الام هو الأساس في حياة المرأة وهذا يعني انه بالرغم من خروج المرأة إلى العمل وتغير وضعها الاجتماعي فهي ما تزال تعتبر دورها الأساسي الزوجة، الأمومة، يأتي بعد ذلك بالدور الثاني المتمثل بالتعليم والعمل(٦). فقضية المرأة ودورها في المجتمع من القضايا التي لم تحسم حتى ألان في كثير من المجتمعات العربية وفي أي من هذه الأدوار لابد أن تعطى حقوقاً باعتمادها

---

(١) عاطف عطية ، المثقف العربي وصدمة الحداثة دراسة في تطور الفكري عند هشام شرابي ، قراءات في الفكر العربي ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ٢١٩– ٢٢٤.

(٢) ثناء فواد عبد الله ،آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩٧، ص٢١٢.

(٣) محمد عابد الجابري ، اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، السنة ١٥ ، العدد ١٦٧ ، بيروت ، كانون الثاني ١٩٩٣ ، ص ٨.

(٤) ثناء فؤاد عبد الله ، المصدر السابق ، ص ٦٩.

(٥) رضوى عاشور ، هموم المرأة العربية ، ندوة المستقبل العربي ، العدد الأول ، ١٩٧٥ ، ص ١٥٦.

(٦) د. أديب خضور ، صور المرأة في الأعلام العربي ، المكتبة الإعلامية ، سوريا ، ١٩٩٧ ، ص ٥

على المرجعية الدولية والعربية التي أهملتها التشريعات والقوانين أوحجبتها الممارسات ، فلو استقرت الديمقراطية في بلدان الوطن العربي لكشفت الغطاء حتماً عن الطاقات الكامنة لنساء

مما يرفد الحركات الجماهيرية بقدرات جديدة لم تكن بالحسبان(١) .فالمؤمنون بمساواة الجنسين والذين يريدون حقوقاً متساوية للنساء يحاولون تحويل الميزان السياسي من خلال تحريك المرأة من هوامش القوة إلى مواقع يمكنها من خلاله أن تشارك في اتخاذ القرارات المهمة في المجتمع(٢). فالمرأة في المجتمع المدني ليست أنثى أو زوجة أو أماً فحسب بل هي فضلاً عن ذلك مواطنة بمعنى أن المرأة ليست موضوعاً تابعاً أو خاضعاً اوممتلكاً بل هي ذات فاعلية لا تنحصر في المنزل فقط بل تتعدى ذلك إلى مجالات أوسع(٣). لقد كانت المرأة وما تزال قادرة دائماً على إثبات جدارتها في جميع المجالات التي دخلتها وآن الأوان أن تعمل بصورة جدية لتغيير منظور ثقافة المجتمع نحو المرأة ، ولعل على المرأة أن تبادر بنفسها في التغيير وان تبدأ بالتحدي على أدوار لا تعتمد على الجنس وإنما تعتمد على قدراتها(٤). أما في لبنان نمت حركة شعبية للنضال وكان للمرأة مشاركتها فيها وأن كانت محددة آنذاك، فقد بدأت عام(١٩١٤م) في مرحلة إنهاء الانتداب ونيل الاستقلال ، ومع نشوء العامل القومي نشأت العديد من التنظيمات النسائية وتخطى بعضها إطار العمل الخيري والاجتماعي نتيجة الظروف السياسية آنذاك(٥) . فوضع المرأة في لبنان قد خضع بعض الشيء لتغيرات أقرب إلى الجذرية في حصولها على الكثير من الحقوق الاجتماعية كحق العمل وحق اختيار الزوج فضلا عن الحقوق الأساسية المتمثلة في التصويت والترشيح وتتميز المرأة في لبنان بتمثيلها الكثير من القيم الغربية وخصوصاً في المناطق المدينية(٦) .

---

(١) فريدة النقاش ، غياب الديمقراطية واثره المباشر على تقدم المرأة العربية ، مجلة قضايا عربية ، السنة ٨ ، العدد ٤٠ ، ١٩٨١ ، ص ١٣٤.

(٢) Earll Sullivan , women in Egyptian Public life, printed in Egypt by the American University in Cariopress, 1989, P21.

(٣) د. أديب خضور ، المصدر السابق ، ص ٥٣.

(٤) Chales Scribnes, Sons-In Women's Role education women prospects and Problem, New York, 1975,P119.

(٥) ليندا مطر ، المصدر السابق ، ص ١٩٤.

(٦) د. باقر سليمان ، الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، السنة ١١، العدد ١٢٠ ، بيروت ، شباط ١٩٨٩، ص ٩١.

فالحرية والمساواة حقان لصيقان بالإنسان رجل كان أم امرأة ، ولم يعد أحد في التاريخ الحديث ومنذ بداية هذا القرن ينكر أن الناس متساوون في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الأصل أو الجنس أو اللون أو العقيدة ، وبذلك لايمكن ننكر أن هناك قواعد إنسانية تعكس حقوق المرأة تختلف طبعاً عن القواعد المعمول فيها في عصرناً الراهن(١) . وخلال العقود الأخيرة شهدت المجتمعات العربية درجة من النضج الفكري الذي بلغه عدد من المواطنين والمواطنات وبروز نخبة من المثقفين بفضل انتشار التعليم ولو بنسب متفاوتة علاوة على ما حصلت عليه المرأة من حقوق ومكاسب عززت مكانتها في المجتمع ، وعلى الرغم من أن الواقع الاجتماعي والثقافي للمرأة العربية يختلف من بلد إلى أخر من حيث التقاليد والقيم فما هو مجاز ومقبول في مجتمع ما يعد مرفوضاً في مجتمع أخر ، ألا أن واقع المرأة العربية هو جزء من واقع المجتمع العربي ، فالمرأة عانت ولا تزال تعاني من الاضطهاد الاجتماعي المتمثل بانتقاص من قيمها وفاعليتها في البناء والتطوير وتبقى اسيرة تلك القيم التي تعامل المرأة كنصف أنسان في احسن الأحوال ، هذا التخلف الثقافي والاجتماعي والسياسي هو نتيجة مرحلة طويلة للاستعباد التي مرت بها الأمة العربية والمجتمع العربي(٢) . يمكن القول أن لبنان من البلدان العربية التي تتميز بوجود التنظيمات والمؤسسات والنقابات والأحزاب والاتحادات والجمعيات التي تدخل في نطاق المجتمع المدني(٣) . والمحصلة أن مؤسسات المجتمع المدني فقدت فاعليتها وكفاءتها فالمنظمات الوسيطة كالاتحادات التي كانت تربط بين الدولة والأفراد فقدت استقلاليتها وجوهرها ومشروعيتها تدريجياً وأصبحت مجرد أشكال وأدوات تستخدمها حكومات البلدان العربية للسيطرة على المواطنين(٤).

---

(١) د. عبد الوهاب شمسان ، حقوق المرأة في التشريعات الوطنية والدولية ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، المجلد الرابع ، العدد السابع ، تصدر عن جامعة عدن ، يناير ٢٠٠١، ص٢٢٤.

(٢) سلوى الخماس ، المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف ، دار الحقيقة ، ط١ ، بيروت ، ١٩٧٣، ص ٢٨-٤٥.

(٣) ساسين عساف ، النزاعات الأهلية العربية ، العوامل الداخلية والخارجية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٧، ص ١٠٥.

(٤) ثناء فؤاد عبد الله ، تفعيل المجتمع المدني كآلية للتحول الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١، ١٩٩٧، ص ٢٨٦.

لو تناولنا واقع المرأة العربية في سوريا فهو لا يختلف كثيراً عن واقع المرأة العربية في مصر ولبنان فقد كتبت باحثة سورية في بحثها " أن المرأة ظهرت لديها رغبة في الالتحاق بسوق العمل في الستينات والسبعينات ولكن هذه الرغبة تناقصت وتضاءلت في فترة الثمانينات وتناقصت بشكل اكبر في التسعينات بعد أن اكتشفت أن الخروج للعمل لم يخفف من اعبائها التقليدية ولم يحسن وضعها الاجتماعي بشكل يستحق الذكر"(١) . أما المرأة في المغرب العربي فهي لا تختلف كثيراً عن المرأة العربية في كل من مصر ولبنان وسوريا فهي تعاني ما تعاني منه ، فالمجتمع العربي هو مجتمع تسلطي فيما يتعلق بالمرأة القضية الأساسية فيه هو سلطة الرجل على المرأة فمهمة المرأة هي أن تنجب الأطفال وعليها دور الإشباع العاطفي للرجل ويناط بها الدور من خلال عقد الزواج(٢). وبذلك فهي لا تستطيع أن تحصل على المكانة الاجتماعية إذا لم يحصل تغير اجتماعي في المجتمع ، فعلاقة المكانة مع التغير علاقة جدلية فكلما أرتفعت درجة التغير الاجتماعي تغيرت المكانة التقليدية للمرأة واخذت بالارتفاع والعكس صحيح(٣). فلو تكلمنا عن المرأة المغربية لوجدنا أنها استطاعت أن تحقق فرصاً متكافئة في مجال التعليم مع الرجل بفضل البرنامج الذي فرضته الحركة الوطنية الفاعلة بالنسبة إلى تمثيل المرأة في النقابات المهنية والعمالية في المغرب العربي ويمكن القول أن القضاء النقابي هو قضاء ذكوري فالمرأة تغيب عن مستوى المسؤولية النقابية بسبب نظرة المجتمع السلبية نحو المرأة النقابية(٤) . ومن البين بذاته انه من يروم الحديث عن المجتمع المدني أن يتوسل في ذلك الحديث بفحص جملة من المؤشرات على وجوده أو غيابه ، على قوته أو وهنه ، مثل حقوق الإنسان ، مكانة المرأة في المجتمع ، دور الجمعيات وفاعلية النقابات .

---

(١) د. بثينة شعبان ، المرأة المسلمة في سوريا ، مجلة النهج ، العدد ٤١ ، سوريا ، ١٩٩٥ ، ص ٩٩.

(٢) عباس مكي ، المرأة العربية مشاكلها الاجتماعية ودورها السياسي ، ندوة المستقبل العربي ، العدد ٢٣ ، بيروت ، كانون الثاني ١٩٨١ ، ص ١٢٢.

(٣) د. محمد عاطف غيث ، التغير الاجتماعي والتخطيط ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦، ص ٢٤-٤٢.

(٤) غادة علي موسى ، المرأة العربية الواقع والتصور ، مجلة المستقبل العربي ، السنة ١٩ ، العدد ٢٨٠، بيروت ، حزيران ١٩٩٦ ، ص ١٦٥.

ومن ملامح وجود المجتمع المدني في المغرب العربي تستوقفنا جملة من التناقضات فبقدر ما نشاهد تعددية تكاد تكون شاملة في الأحزاب والنقابات يعجب للتشابه في مواقف واراء وممارسات

هذه التنظيمات ، وبقدر ما نشاهد المرأة في الخطب السياسية نجدها في الطرف الأخر في حالة نكوص وارتداد إلى مواقف القرون الوسطى فالرجل يطالب أن يكون مسؤول الأول عن الشؤون التي تتعلق بالاتفاق والمسؤولية(١) . وفي بحث اجري في تونس أكد اكثر من (٦٠%) من الشباب ذكوراً واناثاً بأنهم لا يحبذون فكرة عمل الام خارج المنزل حتى لو كانت الأسرة ذات دخل ضئيل(٢) . ولكن المرأة قد حققت تقدماً واضحاً على الرغم من كل العقبات في مجال القضاء والإدارة ولكنها لا تزال مقصورة في مجالي السلطة التشريعية والتنفيذية حيث لا يتناسب دور المرأة في هذين المجالين مع وزنها السكاني والاجتماعي (٣) . وبشكل عام حققت المرأة المغربية بعض التغيرات أقرب إلى الجذرية في حصولها على الكثير من الحقوق الاجتماعية والحقوق السياسية(٤). اصبح موقع النساء يمثل تركيباً متماسكاً يمثل كل عناصر العقيدة المتكاملة من خلال دورها في الأسرة والمجتمع والاقتصاد الذي فيه عناصر وتكامل النشاط النسوي(٥).

لقد كانت المرأة تابعة للرجل يوجهها ألوجهه التي يريدها وقد يعلو شأنها ويقوى مركزها ويعظم أمرها حتى تستطيع أن توجه الرجل ذاته . والتاريخ العربي في جميع أدواره وعصوره حافل بالكثير من أمثال هذه المواقف فلقد صور لنا القران الكريم عظمة الملكة بلقيس وبعد نظرها وحسن تدبيرها واعتمادها على الشورى في إدارة البلاد ، قال تعالى (اني وجدت امراة تملكهم واوتيت من كل شيء ولها عرش عظيم)(٦). وصور لنا التاريخ زنوبيا* التي بسطت رقعة مملكتها حتى آسيا الصغرى وبلاد النهرين ومصر.

---

(١) سعيد بنسعيد العلوي ، الوطنية والتحديثية في المغرب العربي ، مجموعة دراسات حول الفكر الوطني وبروز التحديث في القرن المعاصر ، بيروت ، ١٩٩٧، ص ١٧٨.

(٢) ميخائيل وديع سليمان ، التوجهات السياسية لدى الشباب التونسي ، تأثير الجنس ، مجلة المستقبل العربي السنة ١٥ ، العدد ١٦٨ ، بيروت ، شباط ١٩٩٣ ، ص ١١٧.

(٣) حذام زهور عداي ، قضايا المرأة العربية المعاصرة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٧٥ ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ١٤٣.

(٤) د. باقر سليمان النجار ، المصدر السابق ، ص ٩٠.

(٥) Evelyne Sullerot ,Women Socity and change , Printed by Librex , Italy ,1971 ,P15.

(٦) القران الكريم ، سورة النمل ، الآية ٢٣.

* زنوبيا : ملكة جليلة ذات راي وحكمة وعقل وسياسية ودقة نظر وشدة بأس .

وبعد مجئ الإسلام ارتفعت مكانة المرأة بصورة عامة وكانت نظرته أليها إنسانية فقد ساوى بينها وبين الرجل قال تعالى(يا أيها الناس أتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة)(1) . لقد كانت المرأة وما تزال قادرة دائماً على إثبات جدارتها في جميع المجالات التي دخلتها وان الأوان أن

تعمل بشكل جدي لتغير منظور ثقافة المجتمع نحو المرأة . أما في بلدان الخليج العربي فيمكن وصف المرحلة التي يمر بها مجتمع الخليج العربي بأنها مرحلة انتقالية يجتاز فيها المجتمع عملية التحول من الصورة التقليدية الجامدة إلى الصورة العصرية المتطورة(2) . فشهدت النظم السياسية الخليجية في الاونه الأخيرة جملة من التطورات السياسية المهمة التي تصب في تدعيم قضايا المشاركة السياسية وتوسيع الانفتاح الديمقراطي ، ولعل ابرز تجربة هي تجربة الانتخابات في عُمان وإفساح المجال للمشاركة السياسية للمرأة وكذلك الحال في البحرين في دخول عناصر نسائية في مجلس الشورى البحريني(3). وتتسم بلدان الخليج العربي من حيث خبرتها في بناء المؤسسات إلى مجموعتين مختلفتين الأولى هي العربية السعودية ، قطر، حيث يلاحظ غياب نسبي لمؤسسات المجتمع المدني والمجموعة الثانية تضم كل من الكويت ، البحرين ، والإمارات العربية المتحدة وعمان وتمتاز بوضوح مؤسسات المجتمع المدني في أدائها لمهامها بعلانية ونشاط(4) . تبرز مسألة إشكالية المرأة في المجتمع العربي في تجاهل البعد الثقافي لهذه الإشكالية والكل يعلم أن الفجوة في التعليم ما بين الذكور والإناث قد ضاقت كثيراً لكن ذلك لم يغير من وضع المرأة بشكل يتناسب مع التعليم بسبب أنظمة القيم ولا سيما فيما يتعلق بالقيم التي تحكم العلاقات بين النساء والرجال وتجعل المرأة في وضع دوني مما يؤدي إلى عدم الثقة بعمل المرأة وهي صورة مكرسة ونمطية للمرأة. لقد ظهرت في الآونة الأخيرة عدد من قرارات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق المرأة منها قرار رقم (٤٦/ ١٣٧) لعام (١٩٩١م) ، فتعهدت في المادة الثالثة بكفالة تساوي الرجال بالنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في العهد الدولي.

---

(١) القران الكريم ، سورة النساء ، الآية ١.

(٢) د. فوزية العطية ، المرأة والعمل في الخليج العربي ، مجلة البحوث والدراسات العربية، منظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، العدد الثالث عشر ، بغداد ، ١٩٨٤، ص ١٢٨.

(٣) فلاح حسن آل مانع ، المصدر السابق ، ص١١٢.

(٤) ميثاء سالم الشامسي ، المرأة الخليجية والمجتمع المدني ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٧٣ ، بيروت ، لسنة ٢٠٠١ ، ص٩٥.

أما ألان فصدرت العديد من المعاهدات والتي تزيد عن الثلاثين معاهدة وتأسست عدد من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية للضغط على الدول لتنفيذ حقوق الإنسان(١). ازداد الاهتمام في هذه المرحلة بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية وتم تدعيم نظام الأعلام

الكوني(٢) . فطبعت في الواقع العربي السنوات الأخيرة بروز مجتمع مدني أكثر حضوراً وكثافة ونضجاً ، ويقابل هذا الجهد المطلوب من منظمات المجتمع المدني جهد مطلوب من جامعة الدول العربية ازاء المجتمع المدني العربي ، والمدخل الى هذا الجهد هو ان تحسم الجامعة العربية امر ادخال المجتمع المدني كعامل تأسيسي وحيوي في نشاطها حتى تستطيع ان تنضج المشروع السياسي والامني والاجتماعي للجامعة العربية بنفس جديدة(٣).

(١) د. علي الحوباني ، ضمانات حقوق الإنسان المدنية والسياسية وحمايتها وخطر الإرهاب الدولي عليها ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، المجلد الرابع ، العدد الثامن ، جامعة عدن ، ٢٠٠١ ، ص ٢٧١.

(٢) السيد يسين ، في مفهوم العولمة ، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، حزيران ١٩٩٨ ، ص ٣٢.

(٣) عبد الله ساعد ، نحو انتفتاح جامعة الدول العربية على المجتمع المدني العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٠١، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٢٨.

المبحث الثاني

المرأة العراقية والمجتمع المدني :

لقد وجدنا بوادر من الاهتمام على ايدي بعض المفكرين والشعراء كجميل صدقي الزهاوي ودعوته لتحرير المرأة وحمل لواء نهضتها منذ رجوعه من الآستانة ومصر وبعدما مكث فيها مدة طويلة وأجتمع برجال السياسة والأدب وفي مقدمتهم مصطفى كامل ، سعد زغلول و قاسم أمين،حيث أطلع على تلك النهضة التي أجتاحت مصر(١). لقد ألمه أن تبقى بلادة تحت وطأة الجهل وعزعلية أن تبقى المرأة العراقية على ما هي علية من جهل وإهمال اللذان أديا إلى انحسار دور المرأة العربية بشكل عام والمرأة العراقية بشكل خاص في بناء المجتمع منذ قرون عديدة ، فعاشت المرأة هامش الحياة فالمجتمع الذي يكون نصفه عاجز لا بد أن يكون مجتمعاً متخلفاً(٢) . فالتاريخ يحدثنا عما أصاب المجتمع العربي من أحداث كانت السبب في تخلفه لمدة طويلة كأجتياح جحافل التتر لبغداد والتي عملت على هدم صرح الحضارة العربية مما أدى إلى تأخير العلم والمعرفة وحجبهما عن العقل العربي ولهذا انعكس هذا الواقع بشكل سلبي على المرأة(٣) . ويتحدد وضع المرأة العراقية عبر التاريخ في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع العراقي الذي يرتكز على بنية إنتاجية زراعية وتجارية متمركزة حول العائلة رافقها ظهور نظام ريعي منتج للنفط (٤). فهو مجتمع يعاني من التبعية والخضوع ووجود النزعة الاستبدادية على مختلف الأصعدة.

---

(١) جميل صدقي الزهاوي ، ديوانه المفقود ، المطبعة العربية ، القاهرة ، ١٩٢٤ ، ص ٣٣-٣٥.

(٢) فتحية هنيدس الشمري ، دور المرأة في بناء المجتمع من منظور تاريخي معاصر ، رسالة دبلوم عالي ، معهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص٥.

(٣) خضر العباس، تحرير المرأة العربية بين شاعرين الزهاوي والرصافي، منشورات دار المستنصرية ، ١٩٢٦، ص ١٠٠.

(٤) د. فوزية العطية ، المرأة العراقية عبر التاريخ ، مجلة المعرفة ، بغداد ، كانون الثاني ٢٠٠٤ ، ص ١.

أن نظرة المجتمع إلى المرأة تعد أهم المعوقات أمام دخول المرأة إلى سوق العمل بتأثير الاعراف والقيم الاجتماعية والتقاليد الموروثات التي ورثها واعتقد بها ، ونتيجة لذلك تولدت لدية نظرة خاصة للمرأة تتحدد من خلالها مكانتها الاجتماعية داخل المجتمع لذا نجد أن المجتمع

العراقي ما يزال متخلفاً في موقفه من المرأة عما يجب ان يكونه ففي نظرته اليها مازالت تكمن بعض مظاهر الاجحاف باعتبارها مخلوقا ثانويا،إذ تقوم عملية التنشئة الاجتماعية بدور فعال فيتحديد وتضييق حركة المرأة في الكثير من الأعمال داخل وخارج المنزل وخلق مرحلة ركود وجمود اجتماعي لدى المرأة والتي انسحبت تأثيراتها الاجتماعية على مكانتها حتى الوقت الحاضر(١). ولو تابعنا نشاطات الحركة النسوية في العراق لوجدنا أن العراق قد تأسست فيه جمعيات ذات أهداف سامية تلتقي في رحاب مبادئ اجتماعية وثقافية وانسانية واحدة فكانت تسعى دائماً إلى رفع مكانة المرأة ، وسنتطرق إلى أهم الجمعيات التي قامت خلال الحكم الوطني وهي :

١. **جمعية الهلال الأحمر** :

أسس الفرع النسوي للهلال الأحمر عام (١٩٣٣م) في بغداد برعاية الملكة عالية وبقي حتى عام ١٩٤٥م حيث أخذ على عاتقه مهمة الأعمال الخيرية والخدمات الاجتماعية وبذلك يظل فرع الجمعية النسوية هو الوحيد الذي ظل يمارس نشاطه حتى الوقت الحالي وقد أنجزت العديد من الأعمال الخيرية ، حيث كانت هذه الجمعية تحصل على وارداتها بعدة طرق:

(أ) اشتراكات العضوات النسوية .

(ب) فوائد النقود العائدة للفرع وفوائد السندات والاسهم .

٢. **جمعية مكافحة العلل الاجتماعية** :

أسستها السيدة سارة الجمالي سنة (١٩٣٧م) مع نخبة من السيدات العراقيات وهي أول جمعية نسوية تحصل على إجازة رسمية وكان هدفها في الاصل محاربة المسكرات وانقاذ مدمني الخمر وفي عام (١٩٤٥م) اضافت اهداف جديدة منها محاربة الفقر والجهل والمرض واسست معهدين هما:

(أ) معهد رمزي للاطفال المتخلفين .

(ب) معهد لتعليم الخياطة (٢) .

---

(١) محمد عاطف غيث ، مصدر سابق ، ص ٤٣ .

(٢) عبدالرحمن الدربندي، المرأة العراقية المعاصرة، االجزء الأول،المطبعة البصري، بغداد،١٩٦٨، ص٢٩.

٣. **الاتحاد النسائي العراقي** :

كان العراق في عام (١٩٤١م) يتمتع بوجود الجمعيات النسوية العديدة والتي كرست عضواتها ساعات فراغهن في خدمة المجتمع وفي منتصف السنة دعي الوفد النسائي إلى مؤتمر

للاتحاد النسائي العربي الذي يعقد في القاهرة وبعد انتهاء المؤتمر قررن العراقيات تشكيل اتحاد نسائي عراقي على شاكلة الاتحاد النسائي المصري (٣).

٤. **جمعية حماية الأطفال** *:

تم تأسيس هذه الجمعية في عام (١٩٤٥م) والتي تهدف إلى حماية الأطفال وتربيتهم ورعاية الأمومة وتقليل الوفيات (١).

لقد نشأت فضلاً عن المنظمات والجمعيات السابقة جمعيات أخرى على طوال المدة السابقة متخصصة في شتى المجالات والنواحي في الحياة العامة محاولة معالجة الواقع المتخلف والسلبيات التي رافقت عملية النهوض بالمرأة العراقية .

في عام (١٩٥٢م) تأسست رابطة المرأة العراقية واعلنت رسمياً عام (١٩٥٩م) وكانت رئيستها نزيهة الدليمي أول وزيرة للحكومة العراقية بعد الاطاحة بالنظام الملكي عام (١٩٥٨م) (٢). أن نشاطات الحركة النسوية لتحسين وضع المرأة العراقية في العراق لم تكن مقتصرة على الداخل فقط بل تعدته الى المديات العربية والعالمية من خلال نشاطات جمعياتها ، حيث ساهمت المراة العراقية في العديد من المؤتمرات العربية والعالمية التي أقيمت فيما بعد لتشارك فيها المرأة العراقية بجميع جهودها وإمكانياتها وتبين فيها قدراتها وقابلياتها ، فمع بداية انقلاب عام (١٩٦٨م) بدأت سلسلة من القرارات والقوانين التي شكلت مؤشراً على الحالة الاجتماعية التي عاشتها المرأة العراقية ، حيث اتجهت الحكومة إلى إصدار عدد من القوانين الاجتماعية والقرارات منها قانون العقوبات رقم(١١١) لعام (١٩٦٩م)

---

(١) محمد عاطف ، المصدر السابق ، ص ٤٤.

* تتكون الهيئة الإدارية لجمعية حماية الأطفال من :

أ. آسيا وهبي .

ب. سرية الخوجة.

ج. ناهدة الحيدري .

د. مائدة الحيدري

(٢) عبد الرحمن الدربندي ، المصدر السابق ، ص١٨١.

(٣) د. فوزية العطية ، المصدر سابق ، ٢٠٠٤ ، ص ٣ .

الذي يعاقب على التحريض على الفسق والفجور وحالات الاغتصاب ، قانون (١٩٧٨م) حيث أعطيت الصلاحيات لقاضي تعينه الدولة للتصدي لسلطة الأباء في تزويج بناتهم في سن مبكرة (دون السن القانوني ١٨ سنة) أبناء قاصرين يعيشون معها ، قانون الرعاية الاجتماعية رقم(

١٢٦) لعام (١٩٨٠م) الذي عرف معيل الأسرة بأنه المرأة والرجل أي ساوى بينهما كون أي منهما رب الأسرة واكد على استحقاق الام أو الزوجة براتب الرعاية الاجتماعية في حالة كونها أرملة أو مطلقة ولها ونذكر ايضاً قانون رعاية القاصرين رقم (٧٨) الذي أكد على أفضلية اختيارالام على أطفالها ، واخيراً قانون رقم (٧٧) لعام (١٩٨٣م) الذي نص على حق الزوجة في المسكن بعد طلاقها(١) .

أما وضع المرأة العراقية في الوقت الراهن فنجد أن عقود الحرب والدمار والحصار الاقتصادي أدت إلى انهيار المؤسسات الرسمية في الدولة والى تفكك المؤسسات الاجتماعية مما أدى إلى صعوبة التفاهم حول الأسس التي تقوم عليها بنية المجتمع ، كما تم اختراق المجتمع المدني وتحول مؤسساته ومنها المنظمات النسائية إلى أجهزة مرتبطة بالدولة(٢) . هذا وتعد المرأة من أكبر ضحايا الحرب والحصار الاقتصادي حيث ألقيت على مسؤولياتها تأمين الحاجات الأساسية للأسرة بسبب الحرب التي أدت إلى تأنيث العائلة ، فقد كانت تخضع المرأة العراقية إلى تدريبات مستمرة لمواجهة نكبات الحروب(٣) . آما في الوقت الحالي فالمرأة العراقية تعاني ومنذ إسقاط النظام السابق من عدة مشاكل لعل من أهمها غياب الاستقرار الأمني في العراق حيث اصبحت الضحية الأولى لهذا الوضع هي المرأة العراقية ، فما نسمعه من عمليات اختطاف واغتصاب أو اضطهاد في ظل غياب القانون فضلاً عن قلة الخدمات الصحية وانتشار الامية الأبجدية والتكنولوجية والثقافية إضافة إلى الظروف الاجتماعية والمتمثلة في سيادة أنماط

---

(١) الاسكوا ، المراة العراقية والحروب ، ندوة مركز حقوق المراة للدراسات والأبحاث ، ٢٠٠٣ ، ص٧،٨.

(٢) د. فوزية العطية ، مصدر سابق ، ص ٥.

(٣) شذا فرزلي ، أيام مثقلة بهموم الرغيف ، ٣٠ أبريل ٢٠٠٣ ، سوريا ، ص ٣ .

2004/4/15 http://www.women/Gateway.com

قيمية تؤمن بالعنف وسطوة الرجال لذلك كان للمرأة العراقية نصيباً كبيراً من هذه المشاكل(١).

أما كيفية المساعدة واليات هذه الكيفية فأننا نعتقد أنها تتوقف على الجهة الداعمة أو المقدمة لهذه الخدمة سواء كانت هذه الجهات افراداً أو مؤسسات تحت عنوان نشاطات المجتمع المدني ، والخواص التي تترشح عن ظهور المجتمع المدني تتمثل في انتقاله جذرية تكون فيها السلطة

غير محتكرة من جانب واحد بل موزعة على اكثر من طرق وبما يسمح بدخول اكثر من تيار في معترك المجتمع . فهو يعمل على إرساء نمط جديد للعلاقة تكون متوازية بين أفرادها من جهة ومتقابلة إزاء الدولة والمنظمات السياسية الأخرى من جهة أخرى(٢) . فحقائق وضرورات المجتمع المدني في حياتنا السياسية ونحن نعيش في مرحلة التغيير قد لا تكون جاهزة للتطبيق أو فرض مسلماتها في الواقع إزاء غياب مؤسسي واضح للتشكيلات الاجتماعية والثقافية وهشاشة تقاليدها في النسق الديمقراطي وممارسة سلطتها المعنوية في النقد والرقابة(٣) . حتى لا يبقى الحكم مرتهناً لحسابات التمثيل الطائفي والعرقي والعشائري لا بد من دخول مرحلة جديدة أساسها ترجيح كفة المواطنة والكفاءة بعيداً عن الاتجاهات التقليدية ، ولا بد من حتمية تخطي الفوارق العرقية والمذهبية والدينية واعلاء التنظيمات المهنية والاختصاصات والمؤسسات الثقافية بحيث تكون قوة تؤثر في القرارات(٤).

---

(١) حميد الهاشمي ، مسؤولية المجتمع المدني تجاه المرأة العراقية ، العدد ٧٣٥ ، السنة ٢٠٠٤/٢/٥،ص٢.
2004/4/16 http://www.rezgar.com .

(٢) عماد مؤيد مونس ، بناء مؤسسات المجتمع المدني يتطلب تجاوز المفاهيم التقليدية ، صادرة عن المنظمة الوطنية من اجل المجتمع المدني وحقوق العراقيين،٢٠٠٤،ص١.
2004/4/16 http://www.iraq of tomorrow.Org .

(٣) علي حسن الفواز ، مفهوم المجتمع المدني ، الخيارات والضرورات الاجتماعية ، في ٢٠٠٤/٤/٦،ص١.
2004/4/16 http:// www.iraq of tomorrow.Org.

(٤) عماد مؤيد المرسومي ، نفس المصدر السابق ، ص ١.

ففي عام ٢٠٠٣ أراد مجلس الحكم آنذاك بموجب قرار (١٣٧) إلغاء قانون الأحوال الشخصية المرقم (١٨٨) عام (١٩٥٩م) المعروف عنه انه قد أعطى حقوقاً واسعة للمرأة وساواها تقريباً مع الرجل في الإرث والطلاق والزواج والشهادة أمام المحاكم وفرض شروط صعبة على تعدد الزوجات(١). إلى أن جهود المجتمع المدني قد تكللت بالنجاح بالرغم من حداثتها عن طريق

إسقاط قرار رقم (١٣٧) * الصادر عن مجلس الحكم العراقي الانتقالي وهي أولى المكاسب للحقوق المدنية التي تسجل بكل فخر واعتزاز لهذا المجتمع بعد زوال النظام السابق(٢). إيقاف العمل في قرار الحكم رقم (١٣٧) المجحف بحق المرأة العراقية وحقوق الاقليات الدينية جاء نتيجة الجهود والمثابرة والدرجة العالية من الإدراك والوعي التي تتمتع فيه منظمات النسوية بشكل خاص وبإسناد ومؤسسات المجتمع المدني كافة . فلقد أثبتت المرأة العراقية جدارتها من جديد عن طريق الرفض والاحتجاج والندوات والقيام بالمظاهرات الصاخبة في كل مكان وعلى المستويات وستبقى المفخرة التي تحظى باعتزاز القوى السياسية الوطنية لتساهم بإصدارها المجيد عدم انزواءها في البيت كجزء لا يتجزأ من الأثاث حيث تحيد الدور الإنساني للمرأة(٣) .
ان الغاء القرار جاء نتيجة لضغوط المجتمعات النسوية على اختلاف انتماءاتها ونتيجة لهذه الضغوط الغى مجلس الحكم والحاكم المدني السابق على العراق بول بريمر(٤) .

---

(١) السيدة العراقية ، حقوق المرأة العراقية ، ١٨ كانون الثاني ، ٢٠٠٤.
2004/4/16 www.geocities.com

* قرار ١٣٧ ينص على إلغاء العمل بالأحوال الشخصية ، علماً أن المسودة الأخيرة للدستور أرجعت القرار ١٣٧ بصيغة أخرى .

(٢) عربي الخميسي ، منظمات المجتمع المدني أسقطت قرار ١٣٧ في ٢/٦/ ٢٠٠٤ ، صادرة عن المنظمة الوطنية من اجل المجتمع المدني وحقوق العراقيين ، ٢٠٠٤، ص٢.
2004/8/3 http:// www.iraq of tomorrow.Org

(٣) زهير كاظم عبود ، مصدر سابق ، ص ٩.

(٤) عماد مؤيد المرسومي ، نفس المصدر السابق ، ص٢.

تعطينا التجربة التاريخية أنموذجاً يوحي لنا بحقيقة ، أن أغلب الدول التي تبدأ بأعداد نفسها لعملية الانتقال من التجربة المقيدة إلى التعددية ولا سيما التي تخرج من ركام الحروب والأزمات ، فالشروع في بناء هذه المؤسسات مسألة ذات أولوية خاصة . ولعل تجربة اليابان خير مثال على ذلك فأول ما قام به الجنرال (دوغلاس ماكارثي) والذي أوكلت إليه مهمة بناء الديمقراطية في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية هو تشجيع إنشاء الاتحادات والمنظمات النقابية والمهنية كما سعى إلى خلق الحركات النقابية الجديدة والمستقلة(١) . وفي ضوء ذلك تشكلت الكثير من

المنظمات والمؤسسات في العراق على الرغم من الظروف الصعبة التي مر بها العراق وخرجت من بين ركام الحروب ونقلت الكثير من الأحزاب والحركات الاجتماعية والخيرية نشاطها إلى داخل العراق بعد أن كانت تنشط خارج البلد استجابة للحاجة الماسة والملحة ، كما نقلت الكثير من الوكالات الدولية التي تستعمل تنظيمات المجتمع المدني محلياً كأدوات خدمية في أثناء الحرب(٢). صحيح أن ثمة تنظيمات نقابية واجتماعية قد تشكلت في العراق مثل اتحادات مهنية وجمعيات خيرية أخذت تدافع عن مصالح أعضائها ألا أن الخطأ الذي تقع فيه هذه التنظيمات هو بقاء تقاسم الخارطة السياسية المرتبطة بتنوع التكوينات الاجتماعية والمذهبية ، فدور القبيلة في الساحة العراقية واضح إلى الحد الذي قيل فيه أن الأحزاب العراقية التي تشكلت في الخارج لم تستطيع أن تثبت جذورها في الداخل لذا اضطرت إلى أن تعيد إنتاج نفسها على أساس عشائري أو اجتماعي أو ديني بعد أن صدمت بحقائق الواقع السياسي والاجتماعي العراقي الموجود(٣) . فتسيس العشائر تتجلى ظواهرها السلبية والمروعة في عهد النظام السابق فالنظام القومي أنتهي إلى نظام عشائري مغرق في جموده وتخلفه وهذا جعله يستدعي عشيرته فتنصره ظلماً حيث وهبته أبناءها جنوداً وحراساً وضباطاً وغدا رئيس النظام هو شيخ عشائر الدولة يديرها بعقلية العشيرة وتقاليدها(٤) .

---

(١) عماد مؤيد المرسومي ، المصدر السابق ، ص٢ .

(2) Martha Walsh, Aftermath،the Role of Womens Organ Zation, Post conflicto Bosnia and Herzegovina, July 2000, p11.
2004/4/16 www.edu.org.

(٣) عماد مؤيد المرسومي ، المصدر السابق ، ص٢ .

(٤) غسان الامام ، المجتمع المدني ، اشكالية تسييس العشائر،2004 ، ص٣ .
2004/4/16 http:// www.iraq of tomorrow.Org

استمرت العشائر تفرض وجودها على الساحة العراقية حتى بعد الإطاحة بالنظام السابق مما جعلها تقوم بدور لا يمكن تجاهله في رسم مستقبل العراق السياسي وبدأ دورها يتطور نتيجة لما يتمتع بها شيوخها بسلطة أبنائها من خلال فض النزاعات والخلافات أستناداً إلى العرف العشائري*والذي تحترمه العشائر. ويعد اختيار الشيخ غازي الياور رئيساً للعراق للحكومة الانتقالية وهو ابن شيخ عشيرة شمر وهي اكبر العشائر العربية في العراق حيث كانت هذه الخطوة من الخطوات المهمة في تعزيز نفوذ العشائر ولو في المرحلة الراهنة(١). وذلك

للقيام بالدور الأساسي في رسم سياسة مستقبل العراق ، فالعشائر العراقية كانت تقوم بدور مشهود في المجتمع ويحسب لها حسابات كثيرة وسيظل هذا الدور قائماً حتى في المستقبل لأن الكثير من المشاكل الاجتماعية قد لا يكون حلها بالقانون فالعشائرية تطل برأسها كلما غاب القانون وتفرض شرعيتها على الناس وفق ذلك(٢). وحتى تأخذ العشائر العراقية دورها في رسم سياسة مستقبل العراق قامت العشائر العراقية بتشكيل رابطة أسمتها "الرابطة الوطنية لشيوخ العشائر العراقية " لكي تثبت جدارتها على الساحة العراقية كقوة لا يمكن تجاهلها عند اتخاذ أي قرار حول مستقبل العراق(٣) . ويرى المراقبون السياسيون أن هناك ضرورة آنية لدور العشائر حالياً وفي المستقبل القريب ، ولكن في حالة وجود السلطة ووجود المؤسسات المهنية والنقابية الدستورية سواء كانت مؤسسات مجتمع مدني او مؤسسات الدولة والتي تبنى وفقاً للدستور ، فأنه لا توجد حاجة ملحة لأن تنظم العشائر إلى السلطة . لقد انقادت العشائر العراقية إلى المؤسسات الدينية ويأتي ذلك أحياناً لكي تتحرر من القمع وقد تحرص هذه المؤسسات الدينية على دور المرأة في المجتمع وأهميتها وعدم تجاهل هذا الدور مثل ما قامت به السيدة بنت الهدى أخت المرجع الديني الشهيد محمد باقر الصدر حيث قادت الحركة النسوية المعارضة للنظام البعثي مما أدى في النهاية إلى إعدامها مع أخيها الشهيد(٤).

---

* تم إلغاء قانون دعاوي العشائر بعد ثورة ١٩٥٨ .

(١) شعلان احمد ، الدور السياسي للعشائر في مستقبل العراق ، ٢ يونيو ٢٠٠٤ ، ص١ .
2004/8/3 www.arabic,xinhuanet.com .

(٢) حميد الهاشمي ، مسؤولية منظمات المجتمع المدني تجاه المرأة العراقية، العدد ٧٣٥ ، ٥/ ٢/ ٢٠٠٤، ص٤.
2004/4/16 http://www.rezgar.com .

(٣) شعلان احمد ، مصدر سابق ، ص٢.

(٤) حسن حسن ، الدور الحقيقي والمفترض للمرأة ، مجلة العلوم الإنسانية، مارس ٢٠٠٤، ص ٢.
2004/8/3 http://www.uluminsania.com

اما المهم ألان التفكير في كيفية خلق الحالة الحياتية الملائمة للمجتمع العراقي والذي نحلم به وبقدراته العقلية من خلال الأيمان بقوى الإنسان وخلق ثورة على البنية الذهنية التي يرتكز عليها العقل وخلق مجتمع يرتكز على دعائم حقوق الإنسان والديمقراطية . ومما يجدر الإشارة إليه في هذا الصدد ذكر المسودة المعدلة لقانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية في المادة(٢١) وهي كآلاتي :

لا يجوز للحكومة العراقية أو الحكومات أو إدارات الأقاليم والبلديات أو الإدارات المحلية أن تتدخل في حق الشعب العراقي في تطور مؤسسات مجتمع مدني سواء كان ذلك في التعاون مع منظمات المجتمع المدني الدولية بشكل او بأخر(١). ولذلك لا يجب آن يمس هذا القرار عند تشريع الدستور الدائم نظراً لأهمية هذه المنظمات. أن النظام الديمقراطي الذي ننشده إلى العراق الجديد ليس سلعة قابلة للاستيراد والتصدير مع الملابس والمعلبات انه وعي وثقافة ودستور واحساس آلا أنهم لا يضعونه الا بصياغة دستور والتأكيد على حقوق المرأة فيه كضمانة أساسية لمشاركة المرأة حاضراً ومستقبلاً في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فلقد طالبت المنظمات النسوية عن طريق عقد الندوات والاجتماعات في رفع نسبة مشاركة المرأة نحو (٤٠%) في كل مواضع صنع القرار في أجهزة الدولة ومؤسساتها(٢) . آما بالنسبة إلى قانون إدارة الدولة المؤقت فاهم المقترحات الخاص بالمرأة والتي تقدم بها القانون كانت المادة (١٥١) تخصص نسبة لا تقل عن (٢٥%) لمشاركة المرأة في الجمعية الوطنية(٣) وقد حققت نسبة (٣١ %) ، فتطور المجتمع لا يتم الا بصياغة دستور تدعمه إرادة قوية نابعة مما يعتقده الناس ويحسون فيه من قيم وحاجات(٤) . ولو راجعنا القانون العراقي لأدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الخاصة بفقرة المجتمع المدني لوجدنا أن المادة رقم (٢١) تسند عمل منظمات المجتمع المدني في العراق وتساعد على انتشار وحماية هذه المنظمات في الوقت الحالي .

---

(١) جريدة الصباح ، العدد (٢٠٢) ، الأحد آذار / ٢٠٠٤ .

(٢) د. زكية إسماعيل حقي ، ورقة قدمت ضمن المقترحات القيمة لندوة منظمة صوت المرأة المستقلة ، العراق ، نادي الصيد ، ٢٠٠٥.

(٣) جريدة الصباح ، آفاق دستورية ، العدد (٦٤١)، ٢٠٠٥.

(٤) سندس عباس حسين ، مؤسسات المجتمع المدني والدستور ، أوراق عمل لمؤتمر وزارة الدولة لشؤون المرأة ، بغداد ، ٢٠٠٥، ص٧.

لقد عجزت الديمقراطية في نواحي كثيرة عن الآتيان بمجالس تشريعية تخدم تطلعات المجتمع المدني ، ففي الكويت تحالف نواب العشائر مع نواب الأصوليين لحرمان المرأة من حقها في الانتخاب ، وفي عراق النظام السابق والأردن كان ما يزال قانون الثأر العشائري حانياً برأفة على القاتل الذي يقتل الام آو الأخت أو الزوجة لمجرد الاشتباه (١) . وباتت المرأة في العراق اليوم تشكل اكثر من نصف المجتمع وهذه حقيقة مؤكدة في ظل الخسائر الكبيرة التي تكبدها العراق

جراء الحروب الظالمة والتي فرضها النظام السابق أو عمليات الإبادة الجماعية والاعتقالات التعسفية والتعذيب مما أدى إلى نقص الرجال مقابل النساء ، وهذا يعني أنهن أصبحن اكثرية في المجتمع وتوجب أعطاءهن الدور الاساسي ليقمن بواجبهن ودورهن في بناء العراق ، حيث الحاجة الملحة لمشاركة كل الأطراف الفاعلة(٢) . مع الموازنة بين العمل والبيت والتي أصبحت من المهمات الضرورية والمفتاح لتطور سياسة العائلة(٣) .ومع سعي الإسلام لتهذيب عادات الجاهلية وانقاذ المرأة (كجنس مهدد بالانقراض) في هذه البيئة ، آلا أن الآمر ما يزال يصور لدى الكثيرين أن المرأة أدنى مرتبة من الرجل والواقع الاجتماعي يعكس ذلك انطلاقاً من البادية وصولاً إلى المدن الكبيرة ومروراً طبعاً بالأرياف. لقد تابعت المرأة خطى التطور الذي لازم الرجل في جهاده الشاق نحو الكمال والمدنية فأذا كان الرجل قد ضحى بالكثير من جهده العضلي والعقلي في بناء دعائم الحضارة وتوثيق روابط المجتمع ، فقد ضحت المرأة بجهد نفسي أسرفت في الأنفاق من روحها وانفعالاتها مما قد يتضائل أمامه ما انفقه الرجل من جهد العمل والإنتاج(٤) ولقد كان نصيب المرأة القسط الأوفر من المساوئ الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي بقيت على شكل ترسبات توارثها الآباء عن الأجداد ، فسعادة كل مجتمع ورقي كل أمة مصدرها المرأة لأن الرجل يستمد ثقافته وسلوكه منذ صغره منها كما أنها مبعث إلهامه ونقطة إنطلاقه إلى الحياة السعيدة لأن اهتمامه بالحياة من أهتمامها هي وحدها(٥).

---

(١) غسان الامام ، مصدر سابق ، ص ٢.

(٢) حميد الهاشمي ، مصدر سابق ، ص ٥ .

(2)Mara Bozini , working women, mothers in southern Europe, Reconciling Female Role in the Entieth century, May 2002, P.1.
2004/4/16 . www.is.ac.uk.com

(٤) اسماعيل مظهر ، المرأة في عصر الديمقراطية ، مكتبة النهضة ، مصر ، بلا تاريخ ، ص٥ .

(٥) عبد الرحمن سليمان الدربندري ، مصدر سابق ، ص ٢٣.

واليوم نشاهد المرأة العراقية على جانب جيد من الاطلاع والوعي على التغيرات التي تجري في العالم في الوقت الراهن وبعض المنجزات التي حققتها المرأة العراقية في الفترات السابقة ، ففرضت من خلالها نفسها في الكثير من المجالات العلمية والإدارية وايجاد أحزاب سياسية ذات توجهات مناصرة لحقوق المرأة لتكسر طوق العادات والتقاليد الجامدة (١) . ونستطيع القول أن دور المرأة قد تغير وبشكل تدريجي معتمداً على تطوير المجتمع والاقتصاد والتكنولوجيا(٢). فضلاً عن ظهور الحركات النسائية المستقلة والتي انتمت اليها المرأة بشكل أو بأخر والتي

تختلف من بلد إلى أخر ففي البحرين ومصر فرضت القيود القانونية على عمل المنظمات النسائية(٣) . آما في العراق شهدت الساحة العراقية بعد سقوط النظام السياسي في نيسان (٢٠٠٣م) ظاهرة عدت الأبرز على الصعيد الاجتماعي والمتمثلة بالأنتشارغير المسبوق لمنظمات المجتمع المدني التي تعني بمختلف القضايا وبمختلف الحقوق والاتجاهات. وعلى الرغم من حداثة تجربة العمل المدني ومؤسساته بالنسبة إلى العراقيين آلا أن عدداً كبيراً منهم انخرط في هذه المنظمات ، ولقد برزت من الكم الهائل العديد من المنظمات الفاعلة والتي تحاول أن ترسم لها اتجاهاً واضحاً ، آلا أن السمة الغالبة لهذه المنظمات ما تزال صعبة التحديد بسبب حداثة التجربة وطبيعة الحالة العراقية السياسية والأمنية والاقتصادية المعقدة وغير المستقرة . وخلاصة القول انه إذا أردنا أن نضرب بسهم هذه الحياة الجديدة علينا أن نتحرر من التقاليد والأفكار العتيقة التي أصابها الانحلال والفساد وان نتحرر من الأرث الذي ورثناه عن أزمان خالية مضى زمانها بعد ان ارضت نفوساً وأرضت مشاعر ونزعات الان تلك النفوس والمشاعر قد ماتت وتبدلت بنفوس جديدة ومشاعر تلائم روح العصر الذي نعيشه الان .

---

(١) حميد الهاشمي ، المجتمع العراقي وتأهيل المراة الى سدة الحكم ، العدد٧٨٥ ،٢٠٠٤، ص٥.
2004/4/16 www.rezgar.com

(٢) H.E.Mme.Tranngoc Binh , the women Role in the Ictsector Fpr the 21 century, 2001, p.1, 2.
2004/4/16 www.portia.ic.ac.uk

(٣) مصطفى السليمان ، الحركات النسائية والمجتمع المدني في العالم العربي ، ٢٠٠٣ ، ص٣ .
2004/4/16 www.women/gateway.com

خصائص العينة:

يشتمل هذا الفصل على الخصائص الاجتماعية ، الخصائص الاقتصادية والخصائص الثقافية لإفراد العينة المدروسة ، وسبب دراسة هذه الخصائص يعود الى عدة عوامل من أهمها أن هذه الخصائص والظروف تشكل متغيرات رئيسية يمكن من خلالها أن ينطلق الباحث الى معرفة البيانات والحقائق التي أدلى بها المبحوثون ، إضافة الى معرفة العلاقة العلمية بين الواقع الاجتماعي والمتمثل بالخصائص الاجتماعية للمبحوثين والفكر المتمثل بالوعي الاجتماعي للمبحوثين من خلال المعلومات والحقائق التي يحملونها عن واقع موضوع الدراسة وصور المرأة وما يمكن ان تؤديه من دور وأهمية في المجتمع المدني .

1 . الخصائص الاجتماعية:

(أ) العمر:

أظهرت نتائج الدراسة ان معظم افراد العينة من الفئة العمرية الشابة ، حيث بلغ الانحراف المعياري لأعمارهن (٨) ، اما الوسط الحسابي للعينة المدروسة فبلغ (٣٧) أي ان الحد الأدنى لأعمار افراد العينة(٢٠ سنة) والحد الأعلى لأعمارهن (٥٠ سنة) . وهذا يشير الى ان اغلب المبحوثات هن من الفئات الشبابية الفاعلة أو الناشطة اقتصادياً ، ولا يخفى ان أثر ذلك سيكون كبير في تقبلهن وتكيفهن مع القيم والمعايير الجديدة التي تفرضها مرحلة الحرية والانفتاح التي يمر بها العراق ، كل ذلك يساعد الباحث في تشخيص اهم المشكلات التي تعاني منها المراة في عملية مشاركتها في مؤسسات المجتمع المدني واهم السبل والمقترحات الكفيلة بمعالجة هذه المشكلات والجدول رقم (١) يوضح التركيب العمري لوحدات العينة .

جدول رقم (١)

التوزيع العمري لوحدات العينة

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
٢٠-٣٠	٧٦	٥٠,٦٧
٣١-٤٠	٤٢	٢٨
٤١- فما فوق	٣٢	٢١,٣٣
المجموع	١٥٠	١٠٠

(ب) الحالة الزوجية :

يقصد بالحالة الزوجية " الحالة الاجتماعية للفرد سواء كانت متزوجة او أرملة او مطلقة او عزباء ، وأرملة لم تتزوج مرة ثانية " ولهذا الاختلاف تأثير في تفكير وقيم وعادات وأنماط سلوك الإفراد ، وبناءاً على ذلك تهتم بحوث ودراسات علم الاجتماع بمعرفة الحالة الزوجية للإفراد والمبحوثين في محاولة منها لمعرفة العلاقة بين هذا المتغير والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية المتعلقة بالظاهرة المدروسة. وتشير نتائج الدراسة الى أن (٩٢) من إفراد العينة متزوجات وهن يمثلن نسبة (٦١,٣٣%) وان (٤٠) من العينة يمثلن نسبة (٢٦,٦٧%) عزباء لم يسبق لهن الزواج بينما بلغ مجموع المطلقات(٤) مبحوثات بنسبة (٢,٦٧%) وبلغ عدد الأرامل (١٤) مبحوثة بنسبة (٩,٣٣%) من إفراد العينة وكما هو موضح في الجدول (٢).

جدول رقم (٢)

الحالة الزوجية لوحدات العينة

الحالة الزوجية	التكرار	النسبة المئوية %
عزباء	٤٠	٢٦,٦٧
متزوجة	٩٢	٦١,٣٣
مطلقة	٤	٢,٦٧
أرملة	١٤	٩,٣٣
المجموع	١٥٠	١٠٠

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا تأثير الحالة الاجتماعية واستقرارها على عمل المرأة في مؤسسات المجتمع المدني ، حيث نلاحظ ان أعلى نسبه من المنتميات الى المنظمات النسوية هن المتزوجات واقل نسبة كانت من المطلقات .

(ج) الخلفية الاجتماعية (الانحدار الطبقي):

من خلال الدراسة الميدانية تبين أن عدد المبحوثات اللاتي ينحدرن من فئات اجتماعية مرفهة ١٨ مبحوثة حيث يشكلن ما نسبة (١٢%) من العينة المدروسة ، في حين بلغ عدد اللاتي ينحدرن من فئات اجتماعية وسطى (١٣٢) مبحوثة ويشكلن ما نسبته (٨٨%) من العينة ، وبلغ عدد المبحوثات اللاتي ينحدرن من فئات عمالية او فلاحية صفر ويشكلن نسبه (صفر%) وكما موضح في الجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣)

الخلفية الاجتماعية لوحدات العينة

المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
المرفهة	١٨	١٢
الوسطى	١٣٢	٨٨
عمالية او فلاحية	٠	٠
المجموع	١٥٠	١٠٠

ان لاختلاف تنشئة الإفراد وتجاربهم وقيمهم وأنماط السلوك التي يتبعونها تبعاً لاختلاف الفئات والطبقات الاجتماعية التي ينتمون اليها ، فاختلاف الطبقة الاجتماعية يؤثر في بناء نمط الشخصية مما يؤدي الى اختلاف المواقف والأفكار والآراء التي يحملونها عن الموضوع أو الظاهرة المدروسة ، ومن هنا جاء الاهتمام بدراسة الانحدار الطبقي او الخلفية الاجتماعية لإفراد العينة من قبل المختصين في علم الاجتماع.

(د) الخلفية الجغرافية :

من خلال الدراسة الميدانية قد تبين ان عدد المبحوثات اللاتي ينحدرن من فئة اجتماعية ريفية قد بلغت نسبتهن (صفر%) من العينة المدروسة في حين ان عدد المبحوثات اللاتي ينحدرن من فئة اجتماعية حضرية قد بلغت نسبتهن(١٠٠%) من عدد المبحوثات البالغ عددهن (١٥٠) مبحوثة مما يدل على ان المشتغلات في مؤسسات المجتمع المدني ينحدرن من فئة الطبقة الحضرية فقط وكما موضح في الجدول رقم (٤) .

جدول رقم (٤)

الخلفية الجغرافية لوحدات العينة

الخلفية الجغرافية	العدد	النسبة المئوية %
ريفية	٠	صفر
حضرية	١٥٠	١٠٠
المجموع	١٥٠	١٠٠

مما يثبت بأنه هناك اختلاف في تنشئة الإفراد وقيمهم وسلوكهم باختلاف الفئات والطبقات الاجتماعية التي ينتمون إليها ، فاختلاف الطبيعة الاجتماعية او الخلفية الاجتماعية سواء كانت

ريفية او حضرية تؤثر على بناء الشخصية ومن ثم اختلاف في المراتب الاجتماعية التي يحتلونها في المجتمع .

٢. الخصائص الإقتصادية:

(أ) المهنــة:

أهتم المختصون في علم الاجتماع عند دراستهم لأي ظاهرة او مشكلة اجتماعية بمعرفة التركيب المهني للإفراد المبحوثين ، اذ يؤثر متغير المهنة بشكل كبير على تحديد مكانة ومستوى معيشة الإفراد وأسرهم في المجتمع ويتعدى ذلك التأثير على طبيعة علاقات العمل الرسمية وغير الرسمية التي يقيمها الإفراد مع بعضهم البعض وكل ذلك يؤثر في طبيعة ونمط التفكير والإدراك الذي تحمله كل منهن عن مختلف الظواهر والمشكلات الاجتماعية ، وبناء عليه تشير نتائج الدراسة الميدانية الى ان عدد المبحوثات اللاتي يمتهنن العمل الحر قد بلغ(٦٠) مبحوثة مُشكلات بذلك نسبة (٤٠%) من إفراد العينة وان عدد المبحوثات اللاتي لا يمتهنن العمل الحر قد بلغ(٩٠) مبحوثة يشكلن نسبة(٦٠%) من أفراد العينة كما موضح في الجدول رقم (٥) :

جدول رقم (٥)

نسبة العمل الحر لوحدات العينة

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	٦٠	٤٠
لا	٩٠	٦٠
المجموع	١٥٠	١٠٠

فيما تشير نتائج الدراسة الميدانية الى ان عدد المبحوثات اللاتي يعملن عملاً حكومي قد بلغ (٤٨) مبحوثة تشكل نسبة (٣٢%) من أفراد العينة في حين بلغ عدد اللاتي لا يعملن بمهن حكومية (١٠٢) مبحوثة أي نسبة (٦٨%) من أفراد العينة وكما موضح في الجدول رقم (٦):

جدول رقم (٦)

نسبة العمل الحكومي لوحدات العينة

الإجابة	التكرار	النسبة

نعم	٤٨	٣٢
لا	١٠٢	٦٨
المجموع	١٥٠	١٠٠

في حين أكدت الدراسة ان جميع النساء العاملات في القطاع الحكومي قد اختلفت الدرجة الوظيفية التي تشغلها حيث بلغت أعلى نسبة لهن في الدرجة الثالثة حيث بلغت (٣٤,٧٨%) وبعدد (١٨) مبحوثة في حين شكلت الدرجة الأولى والرابعة والخامسة نسب متساوية بلغت(٢١,٧٤%) وبعدد (١٠) لكل درجة وكما موضح في الجدول رقم (٧).

جدول رقم (٧)

المراتب الوظيفية في القطاع الحكومي لوحدات العينة

الدرجة الوظيفية	التكرار	النسبة المئوية %
الدرجة الأولى	١٠	٢١,٧٤
الدرجة الثانية	٠	٠
الدرجة الثالثة	١٨	٣٤,٧٨
الدرجة الرابعة	١٠	٢١,٧٤
الدرجة الخامسة	١٠	٢١,٧٤
المجموع	٤٨	١٠٠

في حين أكدت الدراسة الى ان النساء اللواتي يحملن صفة ربة البيت قد بلغت نسبتها(٢٨%) بعدد (٤٢) مبحوثة في حين بلغت نسبة النساء اللاتي لا يحملن صفة ربة البيت يشكلن نسبة (٧٢%) بعدد(١٠٨) مبحوثة وكما موضح في الجدول رقم (٨).

جدول رقم (٨)

نسب اللاتي يحملن صفة ربة بيت من وحدات العينة

الإجابة	التكرار	النسبة

نعم	٤٢	٢٨
لا	١٠٨	٧٢
المجموع	١٥٠	١٠٠

(ب) الدخل:

يتأثر الدخل الشهري للمبحوثات قليلاً او كثيراً بتنوع المهنة التي يمتهنها بعضهن ، لذلك فقد اتضح من خلال الدراسة الميدانية ان حوالي(٣٢%) يحصلن على دخل يقل عن (١٠٠) الف دينار شهرياً ، ومن جهة اخرى نجد ان (٢٤%) من المبحوثات يحصلن على دخل من (١٠١) الى (٢٠٠) الف دينار شهرياً وهو دخل لا بأس فيه للعائلة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية التي يمر فيها البلد وكما موضح في الجدول رقم (٩).

جدول رقم (٩)

الدخل الشهري لوحدات العينة

ت	فئات الدخل	العدد	النسبة المئوية %
١	اقل من ١٠٠ الف دينار شهرياً	٤٨	٣٢
٢	١٠١-٢٠٠ الف دينار شهريا	٣٦	٢٤
٣	٢٠١-٣٠٠ الف دينار شهريا	٢٤	١٦
٤	٣٠١-٤٠٠ الف دينار شهريا	١٦	١٠,٦٧
٥	٤٠١-٥٠٠ الف دينار شهريا	١٦	١٠,٦٧
٦	٥٠١-١٩٩٩ الف دينار شهريا	٨	٥,٣٣
٧	من مليون فما فوق	٢	١,٣٣
	المجموع	١٥٠	١٠٠

(ج) سنوات الخبرة:

أثبتت الدراسة الميدانية ان سنوات الخبرة في مجال عمل المنظمات (١-٥) سنوات كانت الأعلى نسبة بين سنوات الخبرة الأخرى حيث بلغت (٦٤%) بواقع (٩٦ مبحوثة من مجموع ١٥٠) وكما موضح في الجدول رقم (١٠).

جدول رقم (١٠)

سنوات الخبرة في مجال عمل المنظمات

ت	سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية %
١	اقل من سنة	٣٦	٢٤
٢	١-٥ سنة	٩٦	٦٤
٣	٦-١٠ سنة	٨	٥,٣٣
٤	١١-١٥ سنة	٦	٤
٥	١٦-٢٠ سنة	٠	٠
٦	اكثر من ٢٠ سنة	٤	٢,٦٧
	المجموع	١٥٠	١٠٠

مما يثبت ان دراسة سنوات الخبرة للمبحوثات في مجال عمل المنظمات أصبح له أهمية لما يلقيه من ضوء على طبيعة الإطار الاجتماعي الذي تتحرك المرأة بداخله والذي يكون درجة جموده او مرونته عاملاً أساسيا يؤثر في فاعلية الدور الذي تقوم به المرأة الى جانب الرجل من اجل تنمية المجتمع .

٣. الخصائص التعليمية:

(أ) الحالة التعليمية :

من خلال الدراسة الميدانية تبين ان ما يقارب من(٧٠,٦٦%) من العينة حاصلات على مستوى تعليمي مرتفع نسبياً (جامعة – دبلوم عالي – ماجستير – دكتوراه) وقد بلغت نسبة الأميات (صفر %) ، ان انخفاض نسبة الأمية يساعد كثيراً على إنجاح خطوات تشكيل مجتمع مدني في العراق ، وهناك دلائل كثيرة تشير الى ان الدول التي تقل فيها نسبة الأمية تكون أسرع

في تحقيق التطور والتنمية عن تلك الدول التي تزداد فيها نسبة الأمية وكما موضح في الجدول رقم (١١).

جدول رقم (١١)

المستوى التعليمية لوحدات العينة

ت	المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية %
١	أمية	٠	٠
٢	تقرءا وتكتب	٢	١,٣٣
٣	ابتدائية	٠	٠
٤	متوسطة	١٤	٩,٣٤
٥	إعدادية	٢٨	١٨,٦٧
٦	جامعية	٩٨	٦٥,٣٣
٧	دبلوم عالي	٤	٢,٦٧
٨	ماجستير	٢	١,٣٣
٩	دكتوراه	٢	١,٣٣
	المجموع	١٥٠	١٠٠

مما يدل على ان التعليم له دور كبير في تطوير وتحديث المجتمعات الإنسانية حيث يساعد التعليم إفراد المجتمع في نقل القيم الجديدة وبالتالي سيكون الإفراد أكثر ايجابية وفاعلية في بناء المجتمع وتحقيق الحرية والتنمية(١).

---

1. The World Bank, world Development Report, 1990, p 37.

تمهيد:

سوف نستعرض في هذا الفصل النتائج التي توصلنا إليها في محاولة للإجابة عن أهم التساؤلات التي صيغت في مقدمة الدراسة لأجل الوصول إلى الهدف الأساسي الذي تضمن معرفة الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحيط بالمرأة والتي يمكن أن تؤثر على عملها في منظمات المجتمع المدني مما يساعدنا على الفهم الصحيح لتأثير هذه العوامل وكيفية مجابهتها والتصدي لها .

ويتألف هذا الفصل من اربعة مباحث :

١. المبحث الأول ويتضمن معرفة الظروف السياسية التي تؤثر في مشاركة المرأة في المنظمات.
٢. المبحث الثاني ويتضمن الظروف الاجتماعية التي تؤثر في مشاركة المرأة في المنظمات .
٣. المبحث الثالث ويتضمن الظروف الاقتصادية التي تؤثر في عمل المرأة في مجال المنظمات النسوية.
٤. المبحث الرابع ويتضمن الظروف الثقافية التي تؤثر في مشاركة المرأة في مجال المنظمات النسوية.

المبحث الأول

الظروف السياسية التي تؤثر في فاعلية المرأة في المنظمات النسوية

تتأثر المرأة في عملها في مجال المنظمات النسوية بالأوضاع السياسية التي يمر بها المجتمع ، حيث تشير نتائج دراستنا الميدانية إلى أن (١١٦ من مجموع ١٥٠) وبنسبة (٧٧,٣٣%) أجبن بنعم على أنهن يرين أن المنظمات اللاتي ينتمين أليها يمكن أن تكون قوة ضاغطة عامة على قرارات الدولة بينما إجابت (١٤ من مجموع ١٥٠) بنسبة (٩,٣٣%) من النساء (بلا) ، في حين كان عدد المبحوثات اللاتي لم يكن لهن رأي واضح (٢٠) واحدة وبنسبة (١٣,٣٤%) وهذا يشير إلى أن نسبة كبيرة من النساء يعتقدن بأن المنظمات اللاتي ينتمين أليها قد تشكل قوة ضاغطة عامة تؤثر على قرارات الدولة . والجدول رقم (١٢) يوضح ردود أفعال النساء عن احتمالية أن تكون هذه المنظمات قوة ضاغطة على قرارات الدولة.

جدول رقم (١٢)

ردود أفعال النساء عن احتمالية أن تكون

هذه المنظمات قوة ضاغطة على قرارات الدولة

الاجابات	العدد	النسبة المئوية %
نعم	١١٦	٧٧,٣٣
لا	١٤	٩,٣٣
لا ادري	٢٠	١٣,٣٤
المجموع	١٥٠	١٠٠

وعند اختبار أهمية الفرق المعنوي بين إجابات الفئات العمرية الثلاثة (نعم أو لا أو لا ادري) عن احتمالية أن تشكل هذه المنظمات قوة ضاغطة على قرارات الدولة .

كانت القيمة المحسوبة (٢٢,٠٧) وهي اكبر من قيمة مربع كاي * الجدولية البالغة (٩,٤٩) عند درجة حرية ٤ ومستوى دلالة (٠,٠٥) وعليه يوجد فرق معنوي بين إجابات

الفئات العمرية ولصالح الفئة العمرية الأكثر تكراراً من النساء عن ما يمكن أن تشكله منظمات المجتمع المدني من قوة ضاغطة على الدولة وعليه فأننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بفرضية البحث وكما موضح في الجدول رقم (١٣).

جدول رقم (١٣)

أراء وحدات العينة مصنفة بحسب متغير العمر

عن احتمالية أن تكون هذه المنظمات قوة ضاغطة عامة في قرارات الدولة

الفئة	نعم	لا	لا ادري	المجموع
٣٠-٢٠	٢٦	٩	١٢	٤٧
٤٠-٣١	٣٥	٣	٤	٤٢
من ٤١ فما فوق	٥٥	٢	٤	٦١
المجموع	١١٦	١٤	٢٠	١٥٠

درجة الحرية =٤

القيمة الجدولية= ٩,٤٩

درجة الدلالة الإحصائية =٠,٠٥

القيمة المحسوبة =٢٢,٠٧

---

* أن اختبار مربع كاي (كا)٢ يعتمد على الفرضية الصفرية (Nul Hypothesis) إذ أن الفرضية تدعي بأنه ليس هناك فرق معنوي في ظاهرة معينة وادعاء الفرضية الصفرية يحتاج إلى اختبار للتأكيد من صحته فإذا كانت نتيجة الاختبار مساوية أو أقل من درجات الدلالة الإحصائية فأنه ليس هناك فرقاً معنوياً وعليه نقبل الفرضية الصفرية على مستوى الثقة الذي تعتمد عليه الدراسة أما إذا كانت قيمة الاختبار أعلى من درجات الدلالة الإحصائية فأننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بفرضية البحث .

في ضوء بيانات الجدول السابق بالنسبة إلى النساء اللاتي أجابت بنعم حاولت الدراسة أن تتعرف على أهم المجالات التي يمكن أن تؤثر بها المرأة على قرارات الدولة فوجدنا بعد

القياس بأن (٨٢ من مجموع ١١٦) ونسبة(٥٤,٦٦ %) أجابن بالقرارات الخاصة بالمرأة ومما يثبت ذلك ما قامت به المنظمات النسائية من جهود حثيثة لأجل تغيير قرار مجلس الحكم المرقم ١٣٧ في ١٢/٣٠/ ٢٠٠٣ الخاص بقانون الأحوال الشخصية . بينما أجابت (٢٢ مبحوثة من مجموع ١١٦) وبنسبة (١٤,٦٧%) بالتشريعات والقوانين الخاصة بالمجتمع في حين كان مجموع من أبدين رأيهن بفقر القرارات العامة في المجتمع (١٢ من مجموع ١١٦) وبنسبة (٨%) وكما موضح في الجدول رقم (١٤) .

جدول رقم (١٤)

رأي وحدات العينة عن إمكانيةالمنظمات في أن تكون قوة ضاغطة على قرارات الدولة من خلال المجالات المذكورة في الجدول

المجالات	العدد	النسبة المئوية %
التشريعات والقوانين الخاصة بالمجتمع	٢٢	١٤,٦٧
القرارات العامة في المجتمع	١٢	٨
القرارات الخاصة بالمراة	٨٢	٥٤,٦٦
اخرى تذكر	٠	٠
المجموع	١١٦	٧٧,٣٣

فيما تناولت الدراسة الميدانية أن الظروف السياسية ومنذ تغير النظام السابق قد أثرت في مجال مشاركة المرأة في المنظمات غير الحكومية فكانت إجابات المبحوثات (١٠٨ من مجموع ١٥٠) قد كانت الإجابة بنعم وبنسبة (٧٢%) بينما (٣٢ من مجموع ١٥٠) كانت أجابتهن بـ (كلا) وبنسبة (٢١,٣٣%) في حين كانت إلاجابة بـ لا ادري (١٠ من مجموع ١٥٠) وبنسبة(٦,٦٧%) مما يثبت أن تغير الظروف السياسية ولا سيما بعد تغيير النظام السابق قد أعطى فرصة إلى المرأة العراقية بالمشاركة في المنظمات غير الحكومية وكما موضح في الجدول رقم (١٥) .

جدول رقم (١٥)

أراء وحدات العينة بتأثير الظروف السياسية في

مشاركة المرأة في المنظمات غير الحكومية

الاجابة	العدد	النسبة المئوية %
نعم	١٠٨	٧٢
لا	٣٢	٢١,٣٣
لا ادري	١٠	٦,٦٧
المجموع	١٥٠	١٠٠

وعند إجراء استطلاع أراء النساء اللاتي أجابن بنعم إلى أن تغير الظروف السياسية نتيجة تغير النظام السابق قد اثر في مشاركة المرأة في المنظمات غير الحكومية أثبت الاستطلاع أن (٦٠ من مجموع ١٥٠) وبنسبة(٤٠%) قد أجابن كلا فيما يخص مجال مشاركة المرأة السياسية ، و(٩٠ من مجموع ١٥٠) وبنسبة (٦٠%) قد أجابت بنعم على هذا السؤال ، مما يثبت أن الظروف السياسية التي يمر بها البلد تؤثر وبشكل كبير على مشاركة المرأة في السياسة بينما أثبتت الدراسة إن النساء اللاتي يشاركن في صنع القرار السياسي تكون نسبتهن كبيرة ومؤثرة وهذا ما أعتمدت علية الدراسة ، حيث كانت إجابة المبحوثات بلا في مجال مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي (٥٢ من مجموع١٥٠) وبنسبة (٣٤,٦٧%) بينما النساء اللاتي أجبن بنعم (٩٨ من مجموع ١٥٠) وبنسبة (٦٥,٣٣ %) مما يؤكد عدم ضعف مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي وكما موضح في جدول رقم (١٦) .

جدول رقم (١٦)

اراء وحدات العينة حول مدى مساهمة المرأة في المشاركة السياسية وعملية صنع القرار

المتغير	الاجابات	العدد	النسبة المئوية %
المشاركة السياسية	نعم	٩٠	٦٠
	لا	٦٠	٤٠
صنع القرار	نعم	٩٨	٦٥,٣٣
	لا	٥٢	٣٤,٦٧

وعند تساؤلنا عن طبيعة ارتباط المنظمة التي تنتمي أليها المرأة هل هي مرتبطة بحزب سياسي أو تنظيم مستقل أي لا ترتبط بأي حزب سياسي وجدنا ومن خلال إجابة المبحوثات

أن (١٤٦ من مجموع ١٥٠) وبنسبة (٩٧,٣٣) قد أجابن أن المنظمة اللاتي ينتمين أليها مرتبطة بحزب سياسي ، بينما كانت إجابة المبحوثات اللاتي يؤكدن أن المنظمة التي تنتمي أليها المبحوثة هي تنظيم مستقل (٤ من مجموع ١٥٠) وبنسبة (٢,٦٧%) وهذا ما يشير إليه الجدول رقم (١٧).

جدول رقم (١٧)

أراء وحدات العينة بشأن طبيعة ارتباط

المنظمة التي تنتمي أليها المرأة

المتغير	العدد	النسبة المئوية %
ترتبط بحزب سياسي	١٤٦	٩٧,٣٣
تنظيم مستقل	٤	٢,٦٧
المجموع	١٥٠	١٠٠

في حين أكدت الدراسة إلى أن معظم المنظمات النسوية في العراق تأسست بعد ٤/٩ أي بعد سقوط النظام السابق وما يؤكد ذلك أن (١١٤ من مجموع ١٥٠) من المبحوثات قد أجبن أن معظم المنظمات النسائية قد تأسست بعد ٤/٩ وبنسبة(٧٦%) أما (٣٦ من مجموع ١٥٠) قد أجابن قبل ٤/٩ وبنسبة (٢٤%) وهذا ما يشير أليه الجدول رقم (١٨).

جدول رقم (١٨)

موعد تأسيس المنظمات النسوية في العراق

المتغير	العدد	النسبة المئوية %
قبل ٤/٩	٣٦	٢٤
بعد ٤/٩	١١٤	٧٦
المجموع	١٥٠	١٠٠

ونلاحظ ايضاً من خلال الدراسة الميدانية التي أجريت على المبحوثات المنتميات إلى المنظمات النسوية أن (١٠٤ من مجموع ١٥٠) وبنسبة (٦٩,٣٣%) قد أجابن بنعم فيما يخص تساؤلنا عن مدى تأثير خطط المنظمات في سياسة التنمية فيما (٣٦ من مجموع

١٥٠) قد أجابت بكلا وبنسبة (٢٤%) وكانت إجابة (١٠ من مجموع ١٥٠) بلا ادري وبنسبة (٦,٦٧%) وكما موضح في الجدول رقم (١٩) .

جدول رقم (١٩)

راي وحدات العينة فيما يخص خطط

المنظمات وأثرها في سياسة التنمية

الاجابات	العدد	النسبة المئوية %
نعم	١٠٤	٦٩,٣٣
لا	٣٦	٢٤
لا ادري	١٠	٦,٦٧
المجموع	١٥٠	١٠٠

أن المنظمات النسوية عانت من عدم وجود دعم من قبل المجالس الاستشارية التي بدورها كانت قد تؤثر على سياستها في دعم سياسة التنمية وتوجيهها ، فنلاحظ أن هناك تقصيراً من جانب الدولة في مساندة ومساعدة هذه المنظمات بسبب عدم وجود دولة قائمة الأركان في العراق في ذلك الوقت (وقت إجراء الدراسة) ، فضلاً عن التخبط والتوتر السياسي الذي يعيشه البلد وهذا ما يؤكده جدول رقم (٢٠) إذ كانت إجابة المبحوثات (٨٢ من مجموع ١٥٠)بـ(كلا) فيما يخص تفاعل المنظمات مع المجالس الاستشارية المحلية وبنسبة (٥٤,٦٧%) . بينما كانت إجابة (٤٠) من مجموع (١٥٠) وبنسبة (٢٦,٦٧%) بـ(نعم) فيما كانت إجابة (٢٨من مجموع ١٥٠) وبنسبة (١٨,٦٦%) بـ (لا ادري) انظر الجدول رقم (٢٠).

جدول رقم (٢٠)

إجابات وحدات العينة حول تفاعل المنظمات

مع المجلس الاستشاري المحلي

الاجابات	العدد	النسبة المئوية %

نعم	٤٠	٢٦,٦٧
لا	٨٢	٥٤,٦٧
لا ادري	٢٨	١٨,٦٦
المجموع	١٥٠	١٠٠

تؤكد الدراسة الميدانية التي أجريت أن معظم المنظمات النسائية مجازة ، فكانت إجابة (١٤٤ من مجموع ١٥٠) من المبحوثات وبنسبة (٩٦%) أن المنظمات النسوية التي تنتمي أليها المبحوثة مجازة ، في حين لم تجب أي من المبحوثات بـ (لا) حول عدم وجود اجازة عمل لمنظماتهن فكانت اجابتهن(٠ من مجموع ١٥٠) وبنسبة (٠ %) ، أما المبحوثات اللاتي أجبن بـ (لا ادري)(٦ من مجموع ١٥٠) وبنسبة (٤%) وكما موضح في الجدول رقم (٢١).

جدول رقم (٢١)

إجابة وحدات العينة بخصوص إجازة المنظمة

التي ينتمين أليها

الاجابات	العدد	النسبة المئوية %
نعم	١٤٤	٩٦
لا	٠	٠
لا ادري	٦	٤
المجموع	١٥٠	١٠٠

المبحث الثاني

الظروف الاجتماعية التي تؤثر في مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني

نعني بالظروف الاجتماعية جملة الظروف البيئية المحيطة بالأفراد والجماعات وهذه الظروف قد تكون ظروفاً موضوعية أو ذاتية(١) . وتشمل الأوضاع الاجتماعية لأي فئة سكانية نظرة المجتمع إلى الفئة الاجتماعية ونظرة الفئة نحو المجتمع والعلاقة التفاعلية بين الفئة الاجتماعية والمجتمع(٢). فالظروف الاجتماعية لوحدات العينة توضح ايضاً ردود أفعالهم ومواقفهم وآرائهم حول ما يحيط بهم من مؤثرات وعوامل وقوى يمكن أن تؤثر أو تكون مسؤولة بصورة مباشرة عن طبيعة الإجابات التي تدلي بها المبحوثات عند مقابلتهن. إذ تشير الدراسة الميدانية إلى أن الظروف الاجتماعية ومن ضمنها العادات والتقاليد تؤثر بشكل كبير على دور المرأة في المجتمع من خلال عملها في مجال منظمات المجتمع المدني ، وهذه النتيجة توصلنا أليها من خلال إجابات المبحوثات إذ كانت إجابة(١٢٨من مجموع ١٥٠) مبحوثة وبنسبة (٨٥,٣٣%) (نعم) في حين أجابت (٦ من مجموع ١٥٠)مبحوثة وبنسبة (٤%) بـ(كلا) أما أجابت (لا ادري) فكانت (١٦ من مجموع ١٥٠) مبحوثة وبنسبة (١٠,٦٧%) . مما يؤكد على أن العادات والتقاليد التي تحيط بالمرأة تؤثر وبشكل كبير على عملها في مجال المنظمات النسوية لما يتطلب هذا العمل من جهد ووقت من قبل المرأة لتقديم الأفضل إلى هذه المنظمات .

وكما موضح في الجدول رقم (٢٢).

(1) Johnson, H.Socioloy.London, Roultedge and Kegan Paul, 1961,P.501
(2) Ginsberg.M, Sociology, London, Oxford University Press, 1950, p7.

جدول رقم (٢٢)

أراء وحدات العينة إزاء تأثير العادات والتقاليد

في دور المرأة في المنظمات

الاجابات	العدد	النسبة المئوية %
نعم	١٢٨	٨٥,٣٣
لا	٦	٤

لا ادري	١٦	١٠,٦٧
المجموع	١٥٠	١٠٠

وعند اختبار أهمية الفرق المعنوي بين إجابات الفئات العمرية الثلاثة (بنعم أو لا أو لا ادري) عن تأثير العادات والتقاليد على دور المرأة في المنظمات النسوية كانت القيمة المحسوبة (١٥,٧) وهي اكبر من قيمة مربع كآي الجدولية البالغة (٩,٤٩) عند درجة حرية (٤) ومستوى دلالية (٠,٠٥) وعلية فأننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية البحث وكما موضح في الجدول رقم (٢٣).

جدول رقم (٢٣)

آراء وحدات العينة مصنفة حسب متغير العمر عن احتمالية

تأثير العادات والتقاليد على دور المرأة في المنظمات النسوية

فئة	نعم	لا	لا ادري	
صغرى ٢٠-٣٠	٢٥	٢	٦	٣٣
وسط ٣١-٤٠	٨٥	٢	٤	٩١
كبرى ٤١-فما فوق	١٨	٢	٦	٢٦
المجموع	١٢٨	٦	١٦	١٥٠

القيمة المحسوبة =١٥,٧ درجة الحرية=٤

القيمة الجدولية =٩,٤٩ مستوى دلالية =٠,٠٥

كما أكدت الدراسة الميدانية التي أجريت على المبحوثات أن اغلب المنتميات إلى المنظمات النسوية قد أنتمين على أساس رغبة شخصية إلى هذه المنظمات ، إذا أجابت (١٣٠من مجموع ١٥٠) مبحوثة وبنسبة (٨٦,٦٧%) أما النساء اللاتي أجبن إلى أن انتمائهن إلى هذه المنظمات

جاء على أساس تأثير شخص معين أو منظمة معينة (٢٠ من مجموع ١٥٠) وبنسبة (١٣,٣٣%) .

لعل الأسباب الاجتماعية الأساسية التي دفعت معظم النساء للانتماء إلى هذه المنظمات رغبة النساء في مساعدة المجتمع الذي يعاني حالياً فوضى وتخبط اجتماعي وكما موضح في الجدول رقم (٢٤).

جدول رقم (٢٤)

يوضح طبيعة انتماء العضوات إلى المنظمات النسوية

المتغير	العدد	النسبة المئوية %
رغبة شخصية	١٣٠	٨٦,٦٧
تأثير منظمة او شخص معين	٢٠	١٣,٣٣
المجموع	١٥٠	١٠٠

وعند سؤالنا عن طبيعة عمل هذه المنظمات التي تنتمي أليها المبحوثات وجد أن أعلى نسبة موجودة في المجتمع العراقي هي المنظمات الإنسانية ، إذ كانت نسبتهن (٨٤%) وذلك للحاجة الماسة أليها في الوقت الحالي نظراً لما يعانيه المجتمع من تمزق اجتماعي ، فتقوم هذه المنظمات بتقديم المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين من أبناء شعبنا وان اقل نسبة حصلت عليها المنظمات هي المنظمات السياسية إذ وجد أن نسبتها (٠%) ، مما يدل على أن اغلب المنظمات الإنسانية هي منظمات إنسانية تابعة لأحزاب سياسية معينة ذات صيغة إنسانية وكما موضح في الجدول رقم (٢٥) .

جدول رقم (٢٥)

أراء وحدات العينة في طبيعة عمل المنظمات

المتغير	العدد	النسبة المئوية %
منظمات انسانية	١٢٦	٨٤
منظمات مهنية	٢	١,٣٣
منظمات الدفاع عن الحقوق	٢	١,٣٣

منظمات دينية	٢٠	١٣,٣٤
منظمات سياسية	٠	٠
المجموع	١٥٠	١٠٠

أن عدد العضوات المنتميات إلى هذه المنظمات كانت بنسب متفاوتة ، فوجد أن أعلى نسبة لعدد المنتميات تقع بين (٢٠١-٢٥٠) منتمية إذا كانت نسبتها تشكل (٤٥,٣٤%) ، أما اقل نسبة سجلت من خلال إجابات المبحوثات فكان العدد يتراوح بين (٠-٥٠ فأكثر) وبنسبة(٤%) وكما موضح في الجدول رقم(٢٦).

جدول رقم(٢٦) آراء وحدات العينة بشأن عدد العضوات المنتميات إلى المنظمة الواحدة

المتغير	العدد	النسبة المئوية %
٠-٥٠	٦	٤
٥١-١٠٠	٢٦	١٧,٣٣
١٠١-١٥٠	٣٩	٢٦
١٥١-٢٠٠	١١	٧,٣٣
٢٠١-٢٥٠	٦٨	٤٥,٣٤

ولمعرفة نشاط هذه المنظمات وما تقدمة إلى المجتمع من خلال إجابة المبحوثات وجدنا أن اغلب نشاط المنظمات النسوية هي نشاطات إنسانية تقدم المساعدات المباشرة إلى المواطنين المتضررين والإحسان إليهم وهذا ما تشير أليه الدراسة الميدانية التي أجريناها، التي تؤكد أن نسبة المساعدات الإنسانية التي كانت تقدمها بلغت(٨٢,٦٧%) وهذا ما يؤكده الجدول رقم (٢٧).

جدول رقم (٢٧)

أراء المبحوثات بشأن نشاط المنظمات النسوية

المتغير	العدد	النسبة المئوية %
المساعدات الانسانية	١٢٤	٨٢,٦٧
خدمات مدنية	١٦	١٠,٦٧
اخرى تذكر	١٠	٦,٦٦
المجموع	١٥٠	١٠٠

نلاحظ ايضاً أن اكبر المعوقات التي تواجه المنظمات في عملها هي عدم توفر الأمن لدى هذه المنظمات ، حيث كانت نسبة المبحوثات اللاتي أجبن بنعم (٧٨,٦٧%) اي (١١٨ من مجموع ١٥٠) ، أما العائق الذي جاء بالمرتبة الثانية عدم وجود مكان دائم للمكتب إذ تقدر نسبة المبحوثات اللاتي أجبن بنعم بـ (٦٦,٦٧%) أي ما يعادل (١٠٠ من مجموع ١٥٠ مبحوثة) ، أما العائق الذي جاء بالمرتبة الثالثة لا يوجد تلفون نقال إذ تقدر نسبة المبحوثات اللاتي أجبن بنعم (٥٦%) وهي (٨٤ من مجموع ١٥٠) مبحوثة ، أما اللاتي أجبن بكلا فتقدر نسبتهن بـ (٤٤%) أي ما يعادل (٦٦ من مجموع ١٥٠) مبحوثة ، أما العائق الذي جاء بالمرتبة الرابعة هو عدم وجود سيارات دائمة للنقل ، إذ تقدر نسبة المجيبات بنعم (٥٠,٦٧%) أي ما يعادل (٧٦ من مجموع ١٥٠) أما نسبة المجيبات بكلا فهي (٤٩,٣٣%) أي (٧٤ من مجموع ١٥٠) وكما موضح في الجدول رقم (٢٨).

جدول رقم (٢٨) جدول تسلسلي مرتبي

لاكبر المعوقات التي تواجه المنظمات النسوية

المعوقات التي تواجه عمل المنظمات	تسلسل مرتبي	العدد	النسبة المئوية %
عدم توفر الأمن	١	١١٨	٧٨,٦٧
لا يوجد مكان دائم للمكتب	٢	١٠٠	٦٦,٦٧
لا يوجد تلفون نقال	٣	٨٤	٥٦
عدم وجود سيارات دائمة للنقل	٤	٧٦	٥٠,٦٧

وعند تساؤلنا عن نسبة المرأة في البرامج المقدمة في هذه المنظمات وجدنا أن المرأة لم تاخذ نسبتها وهذا من خلال الإجابات التي وجدناها ، إذا كانت نسبة المبحوثات اللاتي أجبن بنعم

(٤٥,٣٣%) وبمعدل (٦٨ من مجموع ١٥٠) مبحوثة أما اللاتي أجبن بـ كلا فهو (٣٤,٦٧%) وبمعدل (٥٢ من مجموع ١٥٠) مبحوثة أما اللاتي أجبن بـ لا أدري فكانت نسبة المجيبات (٢٠%) أي ما يعادل (٣٠ من مجموع ١٥٠) مبحوثة . أذن فالبرامج الموجودة في هذه المنظمات لا تهتم كثيراً بالمرأة من خلال برامج تعليم المرأة الخياطة والمهن الأخرى التي يمكن أن تساعدها في الحياة وهذا ما يشير إليه الجدول رقم(٢٩).

جدول رقم (٢٩)

أراء وحدات العينة بشأن حصة المرأة في البرامج المقدمة في المنظمة

الاجابات	العدد	النسبة المئوية %
نعم	٦٨	٤٥,٣٣
لا	٥٢	٣٤,٦٧
لا ادري	٣٠	٢٠
المجموع	١٥٠	١٠٠

أما فيما يخص رأي المرأة بشأن المساواة بين الجنسين في مجال عمل ونشاط المنظمات غير الحكومية وجدنا أن نسبة (٦٨%) من المبحوثات قد أجبن بنعم أي ما يعادل (١٠٢ من مجموع ١٥٠) ، أما نسبة المجيبات بـ كلا فكانت (٢٤%) أي ما يعادل (٣٦ من مجموع ١٥٠) مبحوثة ، فيما كانت إجابة المبحوثات اللاتي أجبن بـ لا ادري تشكل نسبة (٨%) أي ما يعادل (١٢ من مجموع ١٥٠) مبحوثة وهذا ما يشير اليه الجدول رقم (٣٠).

جدول رقم (٣٠)

يوضح أراء وحدات العينة بشأن المساواة بين الجنسين

الاجابات	العدد	النسبة المئوية %
نعم	١٠٢	٦٨
لا	٣٦	٢٤
لا ادري	١٢	٨
المجموع	١٥٠	١٠٠

في حين عند تساؤلنا عن رأي المجتمع إلى عمل المرأة في مجال المنظمات وجد أن نسبة المبحوثات اللاتي أجبن بنعم كانت (٤٠%) أي ما يعادل (٦٠ من مجموع ١٥٠) ، أما نسبة

المجيبات بكلا فكانت (٦٠%) أي ما يعادل (٩٠ من مجموع ١٥٠) مبحوثة أي أن المجتمع يعارض عمل المرأة في مجال منظمات غير الحكومية حسب رأي المبحوثات ، وكما موضح في الجدول رقم(٣١).

جدول رقم (٣١)

نظرة المجتمع الى عمل المرأة

في مجال المنظمات

الاجابات	العدد	النسبة المئوية %
نعم	٦٠	٤٠
لا	٩٠	٦٠
المجموع	١٥٠	١٠٠

واخيراً عند تساؤلنا عن رغبة الأبناء في عمل أمهاتهم في مجال المنظمات غير الحكومية لاحظنا عدم وجود رغبة لدى الأبناء في عمل أمهاتهم في هذا المجال ، حيث كانت نسبة اللاتي أجبن بنعم (٧٣,٣٣%) وبمعدل (١١٠ من مجموع ١٥٠) مبحوثة حيث لاحظن أن أبناءهن لا توجد لديهم رغبة في عمل أمهاتهم أما اللاتي أجبن بكلا فكانت نسبة (٢٦,٦٧%) أي ما يعادل (٤٠ من مجموع ١٥٠) مبحوثة وهذا ما يشير أليه الجدول رقم (٣٢).

جدول رقم (٣٢)

أراء وحدات العينة بشأن رغبة الأبناء

في عمل أمهاتهم

الاجابات	العدد	النسبة المئوية %
نعم	١١٠	٧٣,٣٣
لا	٤٠	٢٦,٦٧
المجموع	١٥٠	١٠٠

المبحث الثالث

الظروف الثقافية التي تؤثر في عمل المرأة

في مجال المنظمات النسوية

تعاني معظم النساء مشكلات ثقافية قد تقف حائلاً دون أن تحقق المرأة في ظل الأوضاع الجديدة النجاح والتطور لديها ، وتظهر هذه المشكلات عندما تحاول المرأة التأقلم مع البيئة الثقافية والاجتماعية الجديدة والأسلوب الذي تحاول اتباعه في التعامل والاحتكاك المباشر مع الثقافة الجديدة ، إذ تشعر المرأة في خضم هذه البيئة عن حاجتها إلى الكثير من المعارف والمفاهيم والمعلومات ومن عمليات التكيف الثقافي. حيث تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن (١٢٦) مبحوثة من مجموع (١٥٠) مبحوثة وبنسبة (٨٤%) قد كانت أجابتهن كلا عند تساؤلنا عن مضمون البرامج الموجودة في المنظمة والمقدمة إلى المرأة يمكن أن تطور إمكانيات المرأة ، أما اللاتي أجبن بنعم فكانت نسبتهن (٦,٦٧%) وبمعدل (١٠ من مجموع ١٥٠) مبحوثة أما اللواتي أجبن بلا ادري فكانت نسبتهن (٩,٣٣%) وبمعدل (١٤ من مجموع ١٥٠) مبحوثة وهذا ما يشير أليه جدول رقم (٣٣).

جدول رقم (٣٣)

أراء وحدات العينة حول برامج المنظمات

وما يمكن أن تقوم به من تطوير للمرأة.

الاجابات	العدد	النسبة المئوية %
لا	١٢٦	٨٤
نعم	١٠	٦,٦٧
لا ادري	١٤	٩,٣٣
المجموع	١٥٠	١٠٠

عند اختبار أهمية الفرق المعنوي كانت أجابات الفئات العمرية الثلاثة (نعم أو لا أو لا ادري) عن إمكانية تطوير المرأة من خلال البرامج المقدمة إلى المرأة كانت القيمة المحسوبة (٣,٥)

وهي اصغر من قيمة مربع كآي الجدولية البالغة (٩,٤٩) عند درجة حرية (٤) ومستوى دلالية (٠,٠٥) ، وعليه لايوجد فرق معنوي بين إجابات الفئات العمرية ، وعليه فاننا نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية البحث.وهذا ما يوضحه جدول رقم (٣٤).

جدول رقم (٣٤)

أراء وحدات العينة مصنفة بحسب متغير العمرعن إمكانية

تطوير إمكانيات المرأة من خلال البرامج المقدمة فيها

فئة	نعم	لا	لا ادري	المجموع
صغرى ٢٠-٣٠	٤	٥٠	٥	٥٩
وسطى ٣١-٤٠	٣	٣٥	٧	٤٥
كبرى ٤١ فما فوق	٣	٤١	٢	٤٦
المجموع	١٠	١٢٦	١٤	١٥٠

درجة الحرية =٤ درجة الدلالة الإحصائية =٠,٠٥

القيمة الجدولية= ٩,٤٩ القيمة المحسوبة =٣,٥

في ضوء بيانات الجدول السابق بالنسبة إلى النساء اللاتي أجبن بنعم حاولت الدراسة أن تتعرف على أهم المجالات التي يمكن أن تساهم في تطويرالمراة حسي رأي المبحوثات ، فوجد بعد القياس أن (٥ من مجموع ١٠) ونسبة (٣,٣٤%) قد أجبن على مجال التعليم والتثقيف ، أما اللاتي أجبن على مجال التدبير المنزلي نسبتهن(٢%) وبمعدل(٣ مبحوثة من مجموع ١٠) .أما اللاتي أجبن على مجال تنشئة الأطفال فكانت نسبتهن (١,٣٣) وبمعدل(٢ من مجموع ١٠) مبحوثة وهذا ما يشير أليه جدول رقم (٣٥).

جدول رقم (٣٥)

أراء وحدات العينة بشأن المجالات التي

تساهم في تطوير المرأة

المجالات	العدد	النسبة المئوية %
التعليم والتثقيف	٥	٣,٣٤
التدبير المنزلي	٣	٢
تنشئة الاطفال	٢	١,٣٣
المجموع	١٠	٦,٦٧

المبحث الرابع

الظروف الاقتصادية التي تؤثر على عمل المرأة

في مجال المنظمات النسوية

تعد العوامل الاقتصادية من الأسباب المهمة والجوهرية في تحديد مكانة الفرد وطبقته الاجتماعية ، فهي تؤثر بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر في الأحوال الاجتماعية والثقافية والفكرية للمرأة في عدم تكيفها مع المجتمع الجديد بكل ظروفه الجديدة . وهذا ما تشير أليه الدراسة الميدانية ، فعندما وجهنا سؤالنا إلى المبحوثات حول سيطرة الدولة على ميادين الإنتاج المادي والثقافي في المجتمع العراقي أجبن (٩٢ من مجموع ١٥٠) مبحوثة بنعم ونسبة (٦١,٣٣) ، بينما أجبن (٤٠ من مجموع ١٥٠) مبحوثة بكلا وبنسبه (٢٦,٦٧) في حين كانت إجابة النساء بـ لا ادري تشكل نسبة (١٢%) أي بمعدل (١٨ من مجموع ١٥٠) مبحوثة وهذا ما يشير أليه جدول رقم (٣٦).

جدول رقم (٣٦)

أراء وحدات العينة حول سيطرة الدولة على ميادين الإنتاج المادي والثقافي وتأثيره على دور المرأة في منظمات المجتمع المدني العراقي

الاجابات	العدد	النسبة المئوية %
نعم	٩٢	٦١,٣٣
لا	٤٠	٢٦,٦٧
لا ادري	١٨	١٢
المجموع	١٥٠	١٠٠

وعند اختبار أهمية الفرق المعنوي بين إجابات الفئات العمرية الثلاثة (نعم أو لا أو لا ادري) عن سيطرة الدولة على ميادين الإنتاج المادي والمعنوي وتأثيره على دور المرأة في المنظمات النسوية كانت القيمة المحسوبة (٥٣,٨) وهي اكبر من قيمة مربع كآي الجدولية البالغة (٩,٤٩) عند درجة حرية (٤) ومستوى دلالية (٠,٠٥) وعليه يوجد هناك فرق معنوي بين إجابات الفئات العمرية ولصالح الفئة العمرية الاكثر تكرارا وعلية فاننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية البحث ، وهذا ما يوضحه جدول رقم (٣٧).

جدول رقم (٣٧)

أراء وحدات العينة مصنفة حسب متغير العمر عن تأثير

سيطرة الدولة على ميادين الإنتاج المادي والمعنوي

على دور المرأة في المنظمات النسوية.

فئة	نعم	لا	لا ادري	المجموع
صغرى ٢٠-٣٠	٢٢	٢٢	٤	٧٩
وسطى ٣١-٤٠	٤٥	٩	٢	٣٥
كبرى ٤١ فما فوق	٢٥	٩	١٢	٣٦
المجموع	٩٢	٤٠	١٨	١٥٠

درجة الحرية =٤ درجة الدلالة الإحصائية=٠,٠٥

القيمة الجدولية =٩,٤٩ القيمة المحسوبة =٥٣,٨

وعند تساؤلنا عن تاثير هذه المنظمات في سياسة التنمية إجابت (١٠٤ من مجموع ١٥٠) مبحوثة بكلا وبنسبة (٦٩,٣٣%) ، بينما أجابت (٣٦ من مجموع ١٥٠) بنعم وبنسبة (٢٤%) في حين كان عدد النساء اللاتي أجبن بلا ادري (١٠ من مجموع ١٥٠) مبحوثة وبنسبة (٦,٦٧%) وكما موضح في الجدول رقم (٣٨).

جدول رقم (٣٨)

أراء وحدات العينة بتأثير المنظمات النسوية في سياسة التنمية

الاجابات	العدد	النسبة المئوية %
لا	١٠٤	٦٩,٣٣

نعم	٣٦	٢٤
لا ادري	١٠	٦,٦٧
المجموع	١٥٠	١٠٠

وعند اختبار أهمية الفرق المعنوي بين إجابات الفئات العمرية الثلاثة (نعم أو لا أو لا ادري) حول تأثير المنظمات النسوية العراقية في سياسة التنمية المتبعة في العراق كانت القيمة المحسوبة (٦,٤) وهي اصغر من قيمة مربع كآي الجدولية البالغة (٩,٤٩) عند درجة حرية (٤) ومستوى دلالة (٠,٠٥) ، وعليه فأننا نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية البحث.وهذا ما يوضحه جدول رقم (٣٩).

جدول رقم (٣٩)

أراء وحدات العينة مصنفة بحسب متغير العمر

عن تأثير المنظمات النسوية في سياسة التنمية في العراق

فئة	نعم	لا	لا ادري	المجموع
صغرى ٢٠-٣٠	١٢	٣٢	٥	٤٩
وسطى ٣١-٤٠	١٥	٢٩	٣	٤٧
كبرى ٤١ فما فوق	٩	٤٣	٢	٥٤
المجموع	٣٦	١٠٤	١٠	١٥٠

درجة الحرية =٤ درجة الدلالة الإحصائية=٠،٠٥

القيمة الجدولية =٩,٤٩ القيمة المحسوبة =٦,٤

أما نسبة التمويل الداخلي والخارجي الذي تعتمد عليه المنظمة لديمومة عملها ، فوجد أن عدد المبحوثات اللاتي أجبن بنعم بخصوص التمويل الخارجي أي تعتمد اعتماداً كلياً على الهبات المقدمة من الخارج كانت (٥٠ من مجموع ١٥٠) وبنسبة (٣٣,٣٣%) بينما اللاتي أجابت بأنها تقدر (٧٥%) كانت (١٠ من مجموع ١٥٠) وبنسبة (٦,٦٧%)، بينما اللاتي أجابت بأنها تقدر (٥٠%) فكانت (١٠ من مجموع ١٥٠) وبنسبة (٦,٦٧%) ، في حين اللاتي أجابت على ٢٥% هي (٢٨ من مجموع ١٥٠) مبحوثة وبنسبة (١٨,٦٧%) .

أما اللاتي أجبن على أن التمويل الذاتي هو أساس عملهن في المنظمة فكانت الإجابة (٥٢ من مجموع ١٥٠) وبنسبة (٣٤,٦٦%) مما يؤكد أن عمل المنظمات يعتمد على التمويل الخارجي بشكل أساسي وهذا ما يوضحه جدول رقم (٤٠).

جدول رقم (٤٠)

أراء المبحوثات بخصوص نسبة التمويل

التي تعتمد عليها المنظمة في عملها

الفئة	العدد	النسبة المئوية %
جميعها	٥٠	٣٣,٣٣
%٧٥	١٠	٦,٦٧
%٥٠	١٠	٦,٦٧
%٢٥	٢٨	١٨,٦٧
تمويل ذاتي	٥٢	٣٤,٦٦
المجموع	١٥٠	١٠٠

في حين أكدت الدراسة التي أجريناها أن أهم المشكلات التي تعانيها المرأة في مجال عملها في المنظمات وحسب حدتها كانت المشكلات الاقتصادية التي جاءت بالمرتبة الأولى إذ بلغت نسبتها (٢٩,٣٤%) وبمعدل (٤٤ من مجموع ١٥٠) ، في حين جاءت المشكلات الأسرية بالمرتبة الثانية بنسبة (٢٦%) وبمعدل (٣٩ من مجموع ١٥٠) مبحوثة ، بينما جاءت المشكلات الثقافية بالمرتبة الثالثة فكانت النسبة (٢٤%) وبمعدل(٣٦ من مجموع

١٥٠) مبحوثة ، وبعد ذلك جاءت المشكلات الاجتماعية لتحتل المرتبة الرابعة حيث بلغت نسبتها (٨%) وبمعدل (١٢ من مجموع ١٥٠) مبحوثة ، بينما احتلت المشكلات التعليمية المرتبة الخامسة حيث بلغت نسبتها (٧,٣٣%) وبمعدل (١١ من مجموع ١٥٠) مبحوثة واخيراً جاءت المشكلات السياسية لتحتل المرتبة الأخيرة وبنسبة (٥,٣٣%) وبمعدل (٨ من مجموع ١٥٠) مبحوثة وهذا ما يؤكده الجدول رقم (٤١).

جدول رقم (٤١)
أهم المشكلات التي تعانيها المرأة العراقية في
عملها في مجال المنظمات غير الحكومية

الفئة	العدد	النسبة المئوية %
اقتصادية	٤٤	٢٩,٣٤
اسرية	٣٩	٢٦
ثقافية	٣٦	٢٤
اجتماعية	١٢	٨
تعليمية	١١	٧,٣٣
سياسية	٨	٥,٣٣
المجموع	١٥٠	١٠٠

أما بخصوص دخل الأسرة وأثره في عمل المرأة في المنظمة ، فوجد من خلال دراستنا التي أجريناها أن عدد المبحوثات اللاتي أجبن بنعم بخصوص تأثير دخل الأسرة على عمل المرأة كانت (١٣٤ من مجموع ١٥٠) وبنسبة (٨٩,٣٣%) ، بينما المبحوثات اللاتي أجبن بكلا كانت (١٦ من مجموع ١٥٠) وبنسبة (١٠,٦٧%) مما يؤكد أن مستوى الدخل الذي تحصل علية الأسرة يؤثر تأثيراً كبيراً على عمل المرأة وهذا ما يوضحة الجدول رقم (٤٢).

جدول رقم (٤٢)
أراء وحدات العينة بخصوص تأثير مستوى دخل الأسرة
على عمل المرأة في مجال منظمات غير الحكومية

الاجابة	العدد	النسبة المئوية %

نعم	١٣٤	٨٩,٣٣
لا	١٦	١٠,٦٧
المجموع	١٥٠	١٠٠

اولاً : الاستنتاجات

١. ظهر هذا المفهوم الى حيز الوجود في الغرب في حدود القرن التاسع عشر ، اما في الشرق فظهر في بداية القرن العشرين. فالمدنية صنعت الدولة في الغرب ، وان الدولة هي التي صنعت المجتمع الدولي في الشرق.

٢. هناك علاقة تبادلية ايجابية بين مستوى مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني النسوية وبين التحصيل الدراسي ، حيث وجد انه كل ما حصلت المرأة على شهادة تعليمة كلما كانت فرص العمل لديها أوسع وكلما كان مستوى تحصيلها العلمي منخفض كلما كانت فرص عملها قليلة في هذا المجال اذ تبين ان اكبر عدد من العاملات قد أكملن تعليمهن العالي ونسبة (٧٠,٦٦%) مقابل (٠%) لمن لن يكملن تعليمهن .

٣. هناك علاقة ايجابية بين مستوى مشاركة المرأة في مجال منظمات المجتمع المدني النسوية وبين الخلفية الجغرافية ، اذ تشير نتائج المسح الميداني الى انخفاض مستوى مشاركة النساء اللاتي ينحدرن من فئة اجتماعية ريفية اذ بلغت نسبتهن (٠%) في حين ارتفعت مشاركة النساء اللاتي ينحدرن من فئة اجتماعية حضرية اذ بلغت نسبتهن (١٠٠%) .

٤. لوحظ من خلال الدراسة الميدانية ان الظروف الاجتماعية والتي تتمثل بالعادات والتقاليد التي تحيط بالمرأة قد أثرت وبشكل كبير على دورها وعملها في مجال منظمات المجتمع المدني وبنسبة (٨٥,٣٣%) .

٥. تشير نتائج المسح الميداني ان اغلب المنظمات النسوية قد تأسست بعد ٢٠٠٣/٤/٩ اذ بلغت نسبتها (٧٦%) بالمقابل بلغت نسبة المنظمات النسوية الموجودة قبل ٢٠٠٣/٤/٩ (٢٤%).

٦. بما ان هذه الدراسة تحاول الكشف عن معوقات مشاركة المرأة في مجال عملها في المنظمات في العراق لوحظ من خلال الدراسة الميدانية ان اهم المعوقات هي عدم توفر الأمن اذ بلغت نسبتها (٧٨,٦٧%) لذ ترتبط مشاركة المرأة في المؤسسات بالانفراج السياسي للبلد .

٧. عدم كفاية البرامج الموجودة في هذه المنظمات والموجودة حاليا فيها للنهوض بواقع المرأة ، اذ تشير نتائج المسح الميداني ومن خلال أراء المبحوثات ان نسبة النساء اللاتي يؤكدن ذلك هي (٨٤%) .

٨. اما فيما يخص رأي المرأة بشان المساواة بين الجنسين في مجال عملها في المنظمات غير الحكومية فقد بلغت نسبة النساء اللاتي يطالبن بالمساواة في هذا المجال (٦٨%) وبالمقابل بلغت نسبة اللواتي يطالبن بعدم المساواة (٢٤%).

٩. اغلب المنظمات النسوية الموجودة في العراق ذات صيغة إنسانية مما يدل على الرغبة الشديدة لدى هذه المنظمات النسائية مساعدة أبناء الشعب العراقي الذي يعاني الأزمات في الوقت الحالي اذ بلغت نسبتها (٨٤%) .

١٠. اغلب المنظمات العاملة في مجال المرأة تتلقى التمويل اللازم لتسيير أنشطتها من الخارج فقد طغت قضية التمويل الخارجي على الأنشطة الحقيقة والفاعلة التي تمارسها تلك المنظمات اذ بلغت نسبة التمويل الخارجي (٦٥,٣٤%).

١١. من أسباب ضعف عمل الجمعيات والمنظمات غير الحكومية عدم وجود مراكز لهذه المنظمات لكي تمارس نشاطاتها اذ بلغت نسبة المنظمات التي ليس لها مكان دائم (٦٦,٦٧%).

١٢. استطاعت هذه المنظمات النسائية أن تؤثر في القرار السياسي للدولة عن طريق تشكيل رأي ضاغط عام على الدولة في العراق ونسبة(٧٧,٣٣%) ، وان تزيد نسبة النساء في التمثيل السياسي في الجمعية الوطنية التي تشكلت الى (٣٠%) واستطاعت أن تحصل على مقاعد وزارية بلغت نسبتها ٦ وزارات.

١٣. أن اغلب النساء المنتسبات إلى هذه المنظمات قد انتمين على أساس رغبة شخصية اذ بلغت نسبتهن (٨٦,٦٧%) مما يؤكد رغبة النساء ووعيهن في مساعدة المجتمع الذي يعاني حالياً الفوضى الاجتماعية مما يدل على الوعي العالي لدى المرأة العراقية.

١٤. تشير الدراسة الميدانية الى ان خطط منظمات المجتمع المدني لا تؤثر وبشكل كبير على سياسة التنمية اذ بلغت نسبة النساء اللاتي يؤكدن ذلك(٦٩,٣٣%).

١٥. تشير الدراسة الميدانية ان الدولة العراقية فاقدة لمعادلة التوازن بين الدولة والمجتمع المدني ، وإنها تهيمن على ميادين الإنتاج المادي والثقافي وبنسبة (٦١,٣٣%) لتنطلق منها للهيمنة على ميدان المنظمات المدنية مما حال دون فاعلية المجتمع المدني .

ثانياً : التوصـيات:

فـي ضـوء النتـائج التـي تمخضـت عـن هـذه الدراسـة اتضـح إن هنـاك جملـة مـن المعوقـات الجوهرية التي تقلل من مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني ، لذا تقترح الباحثة عدد من التوصيات التي من شانها آن تزيل تلك المعوقات أو تقللها ويمكن آن تصنف تلك التوصيات على النحو التالي:

١. إن قوانين العمل الذي يتعلق بمشاركة المرأة في الحياة العامة يعطي المساواة المطلقة للمرأة مع الرجل في يتعلق بممارسة العمل ، في حين إن مجموعة من العادات والتقاليد التي لا تنسجم مع الواقع تعيق هذا ، لذا لابد من إزالة الصورة النمطية للمرأة ورفع وعي المجتمع بأهمية عمل المرأة ودورها في منظمات المجتمع المدني من خلال التدريب والتوعية .

٢. توعية المرأة بحقوقها القانونية وإخراجها من اطر الجهل بالقوانين التي تسلب حقوقها والتي منحتها إياها الأديان والقوانين .

٣. بعد هذا النجاح النسبي الذي حققته المرأة في العراق خاصة المنظمات والمؤسسات المدنية العاملة في مجال المرأة في العراق لا تزال المرأة تعاني مشكلات تحد من قدرتها على أداء دورها المنوط بها وفي القلب من تلك المشكلات أو التحديات هي عدم القدرة على تحقيق استقلاليتها.

٤. يجب أن يتضمن الدستور العراقي فقرة خاصة بمنظمات المجتمع المدني .

٥. لأهمية دور المرأة في عمليات التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي والمشاركة السياسية أوجبت الدولة بزج طاقات المرأة في عمليات إجراء التحويلات الجذرية والاجتماعية والسياسية في مجتمعنا.

٦. توعية المجتمع بأهمية عمل المرأة وبمشاركتها في العملية السياسية .

٧. تخصيص نسبة بميزانية الدولة لتطوير عمل المنظمات .

٨. زيادة التمويل المخصص للبرامج والمشاريع الرامية إلى ترويج الأنشطة المستدامة في مجال تنظيم المشاريع من اجل توليد الدخل إلى النساء المحرومات والنساء اللاتي يعشن تحت وطأة الفقر.

٩. صياغة سياسات الحكومة المتعلقة بالمساواة بين المرأة والرجل ووضع استراتيجيات ومنهجيات ملائمة لتشجيع التنسيق والتعاون بين الحكومة ومراكز دراسات وبحوث المتعلقة بالمرأة مثل المعاهد التعليمية ووسائل الأعلام ومنظمات غير الحكومية ولاسيما منظمات المجتمع المدني النسائية.

١٠. إقامة الروابط المشتركة بين المنظمات والهيئات الوطنية الإقليمية والدولية العاملة في مجال النهوض بالمرأة .

١١. أن تحديث العراق فكرياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً هو هدف لا حياد عنه وبدون تطرف أو انتهاك للثوابت الأخلاقية للمجتمع العراقي.

١٢. تسعى المنظمات غير الحكومية إلى أن تكون نسبة النساء في كل مواقع صنع القرار في أجهزة الدولة ومؤسساتها (٤٠%).

١٣. تطوير آليات وبرامج منظمات المجتمع المدني للنهوض بواقع المرأة عن طريق إقامة الدورات التدريبية لاكتساب مهارات تمكنهن من الحصول على عمل .

أولا: المصادر العربيـة:

١. القران الكريم ، سورة النمل، الآية ٢٣.
٢. القران الكريم ، سورة النساء ،الآية ١.
٣. د. إبـراهيم العسـل ، الأسـس النظريـة والأسـاليب التطبيقيـة فـي علـم الاجتمـاع ، مؤسسـة الجامعة للدراسات والنشر ، ط١ ، بيروت ،١٩٩٧.
٤. د.إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي ، دار الطليعة للطباعة ، بيروت، ١٩٨٢.
٥. د.إحسـان محمـد الحسـن ، الأسـس العلميـة لمنـاهج البحـث الاجتمـاعي ، دار الطليعـة للطباعة ، بيروت ، ١٩٨٦.
٦. د.إحسان محمد الحسن و د.عبد المنعم الحسني ، طرق البحث الاجتماعي، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٨٢.
٧. د. احمد أبو زيد ، البناء الاجتماعي في الوطن العربي ، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر ، ١٩٨٣.
٨. د. أحمد شكر الصبحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسة الوحدة العربية ، بيروت ،٢٠٠٠.
٩. د. أديب خضور ، صور المرأة في الأعلام العربي ، مكتبة الإعلامية سوريا ، ١٩٩٧.
١٠. إسماعيل مظهر ، المرأة في عصر الديمقراطية ، مكتبة النهضة ، مصر بلا تاريخ.
١١. الطـاهر لبيـب ، حلقـة نقاشـية المجتمـع المـدني فـي الـوطن العربـي ودوره فـي تحقيـق الديمقراطية ، بيروت ، ٢٠٠١.
١٢. الأعمـال الكاملـة لقاسـم امـين، محمـد عمـارة ،ج ١،المؤسسـة العربيـة للدراسـات والنشـر، بيروت ، ١٩٧٦، ص١٣.
١٣. السيد يسين ، مفهوم العولمة ، العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨.
١٤. الطـاهر لبيـب ، حلقـة نقاشـية المجتمـع المـدني فـي الـوطن العربـي ودوره فـي تحقيـق الديمقراطية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١.
١٥. أمـاني قنـديل ، الجمعيـات الأهليـة والمجتمـع المـدني فـي العـالم العربـي القـاهرة ، مركـز دراسات التنمية السياسية والدولية ، ١٩٩٢.

١٦. ثناء فؤاد عبد الله ، آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٧.

١٧. ثناء فؤاد عبد الله ، تفعيل المجتمع المدني كآلية للتحول الديمقراطي في الوطن العربي مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٧.

١٨. جميل صدقي الزهاوي ، ديوانه المفقود ، المطبعة العربية ، القاهرة ،١٩٢٤.

١٩. جورج طرابيشي ، الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية المخاوف المتبادلة مركز دراسات الوحدة العربية ، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية ، بيروت ، ١٩٩٩.

٢٠. حسين امين، ملاحظات حول تحليل أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ورثة قدمت الى أزمة الديمقراطية قي الوطن العربي، بيروت ،٢٠٠١.

٢١. خضر العباس ، تحرير المرأة العربية بين شاعرين الزهاوي والرصافي ، منشورات دار المستنصرية ، ١٩٢٦.

٢٢. دلال البزري ، المرأة في العمل الأهلي العربي ، المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ١٩٩٠.

٢٣. رفاعه رافع الطهطاوي ومناهج الالباب المصرية في مناهج الاداب العصرية:في محمد عمارة ، الاعمال الكاملة ، القمة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٣.

٢٤.ساسين عساف ، النزاعات الأهلية العربية العوامل الداخلية والخارجية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٧.

٢٥. سامي الجميلي ، تاريخ الحركة النسائية في الوطن العربي ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الأمم المتحدة ، بغداد ، ١٩٨٥.

٢٦. سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات التنمية السياسية والدولية ، القاهرة ١٩٩١.

٢٧. سعيد بنسعيد العلوي ، الوطنية والتحديثية في المغرب العربي ، مجموعة دراسات حول الفكر الوطني بروز التحديث في الغرب المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٩٧.

٢٨. سلوى خماس ،المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف، دار الحقيقة ،ط١ ، بيروت ، ١٩٧٣

٢٩. د. سناء الخولي ، مدخل إلى علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٠.

٣٠. سيف الدين عبد الفتاح ، المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسات الإسلامية المعاصرة ، مراجعة منهجية ، ندوة المجتمع المدني ، بيروت ،٢٠٠١.

٣١. صبيحة الشيخ داود ، أول الطريق إلى النهضة النسوية في العراق، طبعت بمطابع الرابطة ، بغداد ، ١٩٥٨.

٣٢. صلاح مصطفى ، منهجية العلوم الاجتماعية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٢.

٣٣. عاطف عطية ، المثقف العربي وصدمة الحداثة ، دراسة في التطور الفكري عند هشام شرابي، قراءات في الفكر العربي ، بيروت ،٢٠٠٣.

٣٤. عبد الإله بلقزير ، دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهلية ، النزعات الأهلية العربية العوامل الداخلية والخارجية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٧.

٣٥. د.عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، مكتبة ألا نجلو المصرية ،القاهرة ، ط٤ ، ١٩٧٥.

٣٦. د.عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، مكتبة وهبه ،القاهرة ، ط٦ ، ١٩٧٧.

٣٧. د. عبد الباسط محمد حسن ، علم الاجتماع الصناعي ، مكتبة غريب ، القاهرة ، ١٩٧٨.

٣٨. عبد الخالق عبد الله ، بناء المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، حلقة نقاشية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١.

٣٩. عبد الرحمن الدربندي ، المرأة العراقية المعاصرة ، الجزء الأول ، المطبعة البصري ، بغداد ، ١٩٦٨.

٤٠. عمر محمد التومي الشيباني ، مناهج البحث الاجتماعي ، منشورات مجمع الفاتح للجامعات ، طرابلس ، ١٩٨٩.

٤١. عزمي بشارة ، مجتمع المدني ، دراسة نقدية ،مع إشارة للمجتمع المدني العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨.

٤٢. عزيز حنا داود ،انور حسين عبد الرحمن مناهج البحث التربوي ، جامعة بغداد ،١٩٩٠.

٤٣. علي الدين هلال ، نيفين سعد ، النظم السياسية العربية ، قضايا الاستمرار والتغير، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٠.

٤٤. علي نوح ، الكواكبي صوت النهضة العصروي في خطاب النهضة ، قراءات في الفكر العربي ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٣.

٤٥. غافر بن شرقي ، تجديد الوعي التاريخي العربي مهمة الجيل القادم ، قراءة في فكر قسطنطين زريق ، قراءات في الفكر العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٣.

٤٦. فادية احمد الفقير ، نساء ديمقراطيات بدون ديمقراطية ، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١.

٤٧. فالح عبد الجبار تقديم سعد الدين إبراهيم ، دولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ،القاهرة ، ١٩٩٠.

٤٨. فهد الفانك ،الدولة القطرية وامكانيات قيام دولة الوحدة العربية ، سلسلة دراسات الوطن العربي، منتدى الفكر العربي ، عمان ، ١٩٨٩.

٤٩. د. فوزية العطية ، المرأة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي ، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر ، الكويت ، ١٩٨٣.

٥٠. د.كامران الصالحي ، الديمقراطية والمجتمع المدني (دراسة تحليلة سياسية) ، مؤسسة موكرياتي للطباعة والنشر ، اربيل ، ٢٠٠٢.

٥١. د. كريم حلاوة ، إشكالية مفهوم المجتمع المدني ، الأهالي للطباعة والنشر ، سوريا ، ١٩٩٨.

٥٢. لويس عوض ، تاريخ الفكر المصري الحديث الخلفية التاريخية ، دار الهلال ، ط٣ ، التاريخ بلا.

٥٣. محمد الطيب بنكيران ، حول مسالة الدولة في الفكر العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،٢٠٠٣.

٥٤. محمد عابد الجابري ، اشكاليات الفكر العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠.

٥٥. محمد عابد الجابري ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٠.

٥٦. محمد عابد الجابري ، قراءات في الفكر العربي ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٣.

٥٧. محمد عاطف غيث ، التغير الاجتماعي والتخطيط ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦.

٥٨. محمد عبد الباقي الهرماسي ، المجتمع والدولة في المغرب العربي ، مشروع استشراقي مستقبل الوطن العربي محور المجتمع والدولة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧.

٥٩. معن خليل إبراهيم ، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي ، دار الآفاق الجديدة بيروت ، ١٩٨٣.

٦٠. متروك الفالح ، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية ، دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء ترييف المدن ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١، ٢٠٠٢.

٦١. ناهدة عبد الكريم ، مقدمة في قيم البحوث الاجتماعية ، مطبعة المعارف ، بغداد ،١٩٨١.

٦٢. وليد خدوري ، غياب الصراحة وعدم الاعتراف بالخطأ ، الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية المواقف والمخاوف المتبادلة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠.

ثانياً: المعاجم والموسوعات :

١. البروفسور دينكن ميشيل ، معجم الاجتماع ، ترجمه الأستاذ إحسان محمد الحسن ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٠.

٢.عبد الهادي الجوهري ، قاموس علم الاجتماع ، حرره وراجعه الدكتور محمد عاطف غيث ، التغير الاجتماعي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ .

٣. محمد محمود ربيع ، إسماعيل صبري ، موسوعة العلوم السياسية ، مقلد جامعة الكويت ، مؤسسة الكويت للتقديم العلمي ، الكويت ، ١٩٩٤.

ثالثاً : الكتب الترجمة :

١. بيتر ورسلي ، القومية الاشتراكية في العوالم الثلاثة ، ترجمة صلاح سعد الله ، مطبعة شفيق ، بغداد ، ١٩٩٠.
٢. جان توشار ، تاريخ الفكر السياسي ، الدار العالمية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٧.
٣. جون كينيت ، ستانسلاف متيشكوف ، ترجمة هشام متولي ، الرأسمالية والاشتراكية والتعايش السلمي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠.
٤. جيوفري نويل ، كنيين هور ، ترجمة فاضل جتكر ، غرامشي وقضايا المجتمع المدني مركز البحوث العربية ، دار كنعان للدراسات والنشر ، سوريا ، ١٩٩١.
٥. كارلوس نيلسون ، ترجمة معين الأمام ، الإدارة العامة والديمقراطية عند روسو وغرامشي ، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في الوطن العربي ، سوريا ، ٢٠٠٢.
٦. موريس ديفرجية ، سيولوجيا السياسية ومبادئ أولى في علم السياسية ، ترجمة هشام دياب ، ١٩٨٠.
٧. د. يوسف الصواني ، ترجمة سمير كرم ، القومية العربية في الفكر السياسي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٣.

رابعاً : رسائل الماجستير و اطاريح الدكتوراه

١. سعد محسن مولى ، دراسة في التطورات والمؤسسات السياسية المعاصرة منذ ١٩٩٠ ، رسالة ماجستير ، العلوم السياسية ، جامعة بغداد ،٢٠٠٢.
٢. فتحية هنيدس الشمري ، دور المرأة في بناء المجتمع من منظور تاريخي معاصر، رسالة دبلوم عالي ، معهد العالي للدراسات الدولية والسياسية ، بغداد ، ٢٠٠٣.

٣. د. فلاح حسن آل مانع ، المجتمع المدني في العراق ، دراسة نظرية تحليلية في علم الاجتماع السياسي ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، قسم علم الاجتماع ،٢٠٠٤.
٤. هيثم عبد الرزاق احمد الراجح، العلاقة الجدلية بين التغير الاجتماعي ووضع المراة الاجتماعي ، دراسة ميدانية مقارنة في مدينة البصرة وقرية حمدان، رسالة ماجستير، كلية الاداب ،جامعة بغداد ، ١٩٩٢

خامساً : المجلات والصحف :

١. إسماعيل الشطي ، تعقيب على بحث علي كواري ، نحو رؤية مستقبلية لتقرير مساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، مجلة المستقبل العربي العدد ٢٧٦ ، بيروت ، ٢٠٠٢.
٢. ألاسكوا ، المرأة العراقية والحروب ، ندوة مركز صفوف المرأة للدراسات والأبحاث ، ٢٠٠٣.
٣. أماني صالح ، المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، ٢٠٠٠.
٤. د. أمل هنيدي كاطع ، الديمقراطية الليبرالية ، دراسة نظرية في مفهومها وأسسها الفكرية ، مجلة العلوم السياسية ، دورية علمية موثقة صادرة عن كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ٧٤ ، ٢٠٠١.
٥. د. باقر سليمان النجار ، الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية ، مجلة المستقبل العربي العدد ١٢٠ ، بيروت ، ١٩٨٩.
٦. د. بثينة شعبان ، المرأة المسلمة في سوريا ، مجلة النهج ، العدد ٤١ ، سوريا ، ١٩٩٥.
٧. د. ثامر كامل محمد ، إشكالية المشاركة والمجتمع المدني في الوطن العربي ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي مركز دراسات وبحوث الوطن العربي في الجامعة المستنصرية ، العدد ١٠ ، ٢٠٠٠.
٨. ثناء فؤاد عبد الله ، قانون الجمعيات الاهلية الجديد والمسار الديمقراطي في مصر ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٣٩ ، بيروت ، ١٩٩٩.

٩. ثناء فؤاد عبد الله ، ممكنات التغير في المجتمع العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٧٦ ، بيروت ، ١٩٩٣.
١٠. جريدة الصباح ، قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ، العدد٢٠٢،٢٠٠٤.
١١. جمال علي حسين ، عن المجتمع المدني ، مجلة فكر حر ، تصدر عن التجمع الثقافي في شارع المتنبي ، التاريخ بلا.
١٢. حذام زهور عداي ، قضايا المرأة العربية المعاصرة ، مجلة المستقبل العربي العدد ٢٧٥ ، بيروت ، ٢٠٠٢.
١٣. حسين علوان الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة مجلة المستقبل العربي، بيروت ، العدد ٢٣٦ ، ١٩٩٨.
١٤. د.حليم بركات ، المجتمع العربي في القرن العشرين ، بحث تغير الأحوال والعلاقات ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي في الجامعة المستنصرية ، العدد ١٠ ، ٢٠٠٠.
١٥. رضوى عاشور ، هموم المرأة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١ ، بيروت ،١٩٧٥.
١٦. زكية اسماعيل حقي ، ورقة قدمت ضمن مقترحات ندوة منظمة صوت المرأة المستقلة ، نادي الصيد ، بغداد، ٢٠٠٥.
١٧. زهير كاظم عبود ، المرأة العراقية أفاق التحول الديمقراطي ، جريدة المدى ، العدد ٨٤، بغداد ، ٢٠٠٤.
١٨. سعد قاسم حمودي ، نحو رؤية عربية للمجتمع المدني ، مجلة الحكمة ، العدد ٣٣ ، بغداد ، ٢٠٠٣ .
١٩. سليمان خالة الخادمة ، قراءة في الأزمة الماركسية –اللينية ، دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية ، مجلد ٢٦ ، العدد ١ ، ١٩٩٩.
٢٠. سندس عباس حسين ، مؤسسات المجتمع المدني والدستور ، اوراق عمل لمؤتمر وزارة الدولة لشؤون المرأة ، بغداد ، ٢٠٠٥.
٢١. د.عباس مكي ، المرأة العربية مشاكلها الاجتماعية ودورها السياسي ، ندوة لمجلة المستقبل العربي ، العدد ٣ ، بيروت ،١٩٨١.
٢٢. عبد الحميد الأنصاري ، نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني ، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٧٢ ، بيروت ، ٢٠٠١ .

٢٣. عبد الله ساعف ، نحو انفتاح جامعة الدول العربية على المجتمع المدني العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٠١، بيروت ، ٢٠٠٤.

٢٤. عدنان عويد ، المجتمع المدني ودول ما قبل الدول ، مركز أبحاث والدراسات الاشتراكية في الوطن العربي ، مجلة النهج ، سوريا ، ٢٠٠١.

٢٥. عدنان مسلم ، الشباب والتغير الاجتماعي ، شؤون اجتماعية تصدر جمعية الاجتماعيين العدد ٦٣ ، الشارقة ،١٩٩٩ .

٢٦. علاء مصطفى أنور ، الفكر الاجتماعي عند رفاعة رافع الطهطاوي ، المجلة الاجتماعية ، العدد ٢ ، القاهرة ، ١٩٩٠.

٢٧. د.علي الحوباني، ضمانات حقوق الإنسان المدنية والسياسية وحمايتها وخطر الإرهاب الدولي عليها،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ،جامعة عدن،العدد٨، ٢٠٠١.

٢٨. عبد الوهاب شمسان ، حقوق المراة في التشريعات الوطنية والدولية ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة عدن ، العدد٧ ، ٢٠٠١.

٢٩. غادة علي موسى ، المرأة العربية الواقع والتطور ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٨٠ ، بيروت ، ١٩٩٦.

٣٠. فاروق أبو زيد ، الجذور التاريخية لحركة تحرير المرأة في مصر ، مجلة قضايا عربية ، العدد ٩ ، القاهرة ، ١٩٧٦.

٣١. فتحي أبو العينين ، المجتمع المدني في مصر في مطلع الألفية الجديدة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٧٣ ، بيروت ، ٢٠٠١.

٣٢. فريدة النقاش ، غياب الديمقراطية أثره المباشر على تقدم المرأة العربية ، مجلة قضايا عربية ، العدد ٤٠ ، ١٩٨١.

٣٣. فهيمه شرف الدين ، الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٧٨ ، بيروت ، ٢٠٠٢.

٣٤. د.فوزية العطية ، المرأة العراقية عبر التاريخ ، مجلة المعرفة ، بغداد ، ٢٠٠٤.

٣٥. د.فوزية العطية ، المرأة والعمل في الخليج العربي ، مجلة البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،العدد ١٣ ، بغداد ، ١٩٨٤.

٣٦. د.فوزية العطية ، المرأة والمنظمات النسوية ، مجلة المعرفة ، بغداد ، ٢٠٠٤.

٣٧. كامل جاسم المرياتي، سوسيولوجية المجتمع المدني ، مجلة الحكمة ، العدد ٢٦ ، بغداد ٢٠٠٤.

٣٨. كامل صالح أبو جابر ، المدخل إلى بعض مفاهيم المجتمع المدني ، قضايا استراتيجية ، مركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، العدد ١ ، ٢٠٠٠.
٣٩. محمد عابد الجابري ، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٦٧ ، بيروت ، ١٩٩٣.
٤٠. محمد فائق ، حقوق الإنسان والتنمية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٥١ ، بيروت ، ٢٠٠٠.
٤١. مصطفى الفيلالي ، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٢٣ بيروت ، لسنة ١٩٩٧
٤٢. مقالة جريدة الصباح ، العدد ٢٠٢ ، ٢٠٠٤.
٤٣. مهدي الحافظ ، تقديم د. علي اومليل ، التحول نحو الديمقراطية ، التنمية السياسية الخارجية الديمقراطية ، مجلة منتدى الفكر العربي ، ١٩٩٦.
٤٤. ميثاء سالم الشامسي ، المرأة الخليجية والمجتمع المدني ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٧٣ ، بيروت ، ٢٠٠١.
٤٥. ميخائيل وديع سليمان ، التوجيهات السياسية لدى الشباب التونسي ، تأثير الجنس ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٦٨ ، بيروت ، ١٩٩٣.
٤٦. نايف سلوم ، المجتمع المدني المفهوم وعودته ، مجلة النهج ، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في الوطن العربي العدد ٦٧ ، سوريا ، ٢٠٠١.
٤٧. د.نوري عبد الحميد العاني ، مؤسسات المجتمع المدني في العراق ، مجلة الحكمة ، العدد ٣٦ ، بغداد ، ٢٠٠

سادساً: البحوث والدراسات :

١. برهان غليون ، بناء المجتمع المدني العربي ، دور العوامل الداخلية والخارجية ورقة قدمت عن المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز بحوث ودراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١.
٢. جمال الخطيب ، الوضع الراهن للمرأة الأردنية (العوائق والفرص) ،إصدار المفوضية العليا لحقوق الإنسان ، مركز القدس للدراسات السياسية السنة ٢٠٠٣.

http. //www.electionsj.com

٣. حسنين توفيق إبراهيم ، بناء المجتمع المدني ، المؤثرات الكمية والكيفية ورقة قدمت إلى المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، ط١، ١٩٩٢.

٤. سعيد بنسعيد العلوي ، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث ، ندوة المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١.

٥. كرستين جودسي ، دور المنظمات الدولية في تنظيم المجتمع المدني النسائي في بلغاريا ، ٢٠٠١.

www.ksg.harvard.edu/kok kalis/Gsw3/Kristen Ghodse

٦. لاشين حسنوفا ، دور المنظمات الغير حكومية في تعزيز المساواة بين الجنسين، ٢٠٠١.

http://www.Hasonova.com

٧. ليندا مطر ، دور التنظيمات والجمعيات النسائية في الوطن العربي ، المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية ينظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١.

٨. معن زيادة ، المجتمع المدني والدولة في الفكر النهضة العربية الحديثة ورقة قدمت إلى مجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١.

٩. وجية كوثراني ، المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي ، ورقة قدمت إلى المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١.

سابعاً : المصادر الأجنبية:

1. Andrew Arato, civil Society Against the State, Poland, 1980.

2. Charles Scribners Sons,In Womeńs Role , the Education Women Prospects and Problem, New York 1975.
3. Daniel Chariot, Social Change the Social Science Encyclopedia, London, 1985
4. Earlil Sullivan , Women in Egyption Public Life, printed in Egypt by the American university in Cairo press, 1989.
5. Evelyn Sullerot , Women Society and Change , printed Librex, Italy, 1971.
6. Guy Rochey, John Wiley and Sons, Sociology on Introduction, Social Change, New York, 1973.
7. Ginsberg.M, Sociology, Oxford university press, London, 1950.
8. John Son, H.Sociology, Roultedge and Kegain Paul, London, 1961.
9. Kaula Mellos ,Development in Advanced Capitist Ideology, Canadian Journal of political science, December, 1978.
10. Michael Banton, the social science Encyclopedia, Role, London,1965.
11. Guy Rochey, Sociology on Introduction, Rde, New York, 1973.

ثامناً : مواقع الانترنيت :

١. السيدة العراقية ، حقوق المرأة العراقية، ٢٠٠٤.
http://www.geocities.com
٢. حسن حسن ، الدور الحقيقي والمفترض للمرأة ، مجلة العلوم الإنسانية ، استراليا، ٢٠٠٤.
http://www.uluminsania.com
٣.حميد الهاشمي ، المجتمع العراقي وتاهيل المراة الى سدة الحكم، العدد ٧٨٥، ٢٠٠٤.
http://www.rezgar.com

٤.حميد الهاشمي ، مسؤولية منظمات المجتمع المدني تجاه المرأة العراقية ، العدد ٧٣٥، ٢٠٠٤.

http://www.rezgar.com

٥. شذا فرزلي ، أيام عراقيات مثقلة بهموم الرغيف ، سوريا ٢٠٠٣ .

www.women Gateway.com

٦. شعلان احمد ، دور السياسي للعشائر في مستقبل العراق ، ٢٠٠٤.

http://www.ArabicXinhuanet.com.

٧. عربي الخميسي، منظمات المجتمع المدني أسقطت قرار ١٣٧، صادرة عن منظمة الوطنية من اجل المجتمع المدني وحقوق العراقيين .

http://www.Iraq of tommorrow.org

٨.علي حسن الفواز، مفهوم المجتمع المدني الخيارات والضرورات الاجتماعية ، ٢٠٠٤.

http://www.Iraq of tomorrow.org

٩. عماد مؤيد موسى، بناء مؤسسات المجتمع المدني يتطلب تجاوز المفاهيم التقليدية ، صادرة عن منظمة الوطنية من اجل المجتمع المدني وحقوق العراقيين ، ٢٠٠٤.

http://www.Iraq of tomorrow.org.

١٠. غسان الأمام، المجتمع المدني إشكالية تأسيس العشائر ، ٢٠٠٤.

http://www.Iraq of tommorrow.org

١١. مارثا وويش ، دور المنظمات النسوية في البوسنة والهرسك ، ٢٠٠٠.

http://www.edu.org

١٢. مصطفى السليمان، الحركات النسائية والمجتمع المدني في العالم العربي،٢٠٠٣.

www.women Gateway.com

١٣. ماري بوزانا، عمل الأمهات في أوربا الجنوبية ودورها في القرن العشرين ، ٢٠٠٢.

http://wwww.Is.ac.uk.com.

١٤. نزار حيدر ، دستور جديد لعراق جديد، ٢٠٠٤.

www.Nasarhaidar.com.

١٥. (H.E.M.Me ، فاعلية المرأة ودورها في القرن العشرين ، ٢٠٠١.

http://www.portia.ic.ac.uk

16. Rama.S.Melkote, Frameworks of Civil Society, Contextualizing Civil Society,2003
www.ids.as.uk

المصادر

١٢٩

((بسم الله الرحمن الرحيم))

جامعة بغداد
كلية الآداب
قسم الاجتماع

استمارة استبيان عن بحث

فاعلية المرأة في المجتمع المدني العراقي

"المنظمات النسوية"

((دراسة ميدانية في مدينة بغداد))

أعداد طالبة الماجستير / بانياس عدنان جلوب
بأشراف الدكتورة / فوزية العطية

تاريخ المقابلة :

رقم الاستمارة الاستبيانية:

مكان المقابلة :

ملاحظة:

أن المعلومات التي تحصل عليها الباحثة من المبحوث ستكون لأغراض البحث فقط وسوف لن تحرر إلى إي جهة اخرى مهما تكن الأسباب. يرجى عدم ذكر الاسم .

لقسم الأول / البيانات الأساسية عن وحدات العينة :

يرجى وضع علامة ( ) أمام الحالة التي تنطبق عليك

س١:

العمر :

س٢:

الحالة الزوجية :

أ.عزباء

ب. متزوجة

ج. مطلقة أو منفصلة

ء. أرملة

س٣ :

المستوى التعليمي :

أ. أمية

ب.تقرأ وتكتب

ج. ابتدائية

ء .متوسطة

هـ. إعدادية

و. جامعية

ز. شهادة عليا دبلوم عالي ( )/ماجستير ( )/دكتوراه ( ).

س٤:

الخلفية الجغرافية:

أ. حضرية

ب.ريفية

س٥ :

الخلفية الاجتماعية :

أ-مرفهــة

ب- الوسـطى

ج-عمالية فلاحية

س٦:

حجم الدخل الشهري للأسرة بالدينار العراقي:

أ. أقل من ١٠٠الف شـهرياً

ب. من ١٠١ آلف إلى ٢٠٠ آلف .

ج. من ٢٠١ آلف إلى ٣٠٠ آلف .

ء. من ٣٠١ آلف إلى ٤٠٠ آلف .

هـ .من ٤٠١ آلف إلى ٥٠٠ آلف .

و.من ٥٠١ الف الى ٩٩٩ آلف .

ز. من ملــيون فما فوق .

س٧:

سنوات الخبرة في مجال عمل المنظمات:

أ. اقل من سـنة

ب. (١-٥) سنة

ج. (٦-١٠) سنة

ء. (١١-١٥) سنة

هـ. (١٥-٢٠) سنة

و. أكثر من ٢٠ سنة.

س٨:

هل أنت ربة بيت ؟

أ.نعم

ب.كلا

س٩:

هل أنت موظفة في الدولة؟

أ.نعم

ب.كلا

س١٠:

اذا كان الجواب بنعم ..فما هي الدرجة الوظيفية؟

أ.

١.درجة أولى

٢.درجة ثانية

ب.

١. درجة ثالثة

٢. درجة رابعة

٣ .درجة خامسة

س١١:

هل لديك عمل حر؟

أ.نعم

ب.كلا

القسم الثاني/ البيانات الخاصة بموضوع الرسالة:

س١٢:

طبيعة ارتباط المنظمة التي تنتمي إليها المرأة :

أ. ترتبط بحزب سياسي

ب. تنظيم مستقل

س١٣:

أصبحتِ عضوه في هذه المنظمة بناء على :

أ. رغبة شخصية

ب.تأثير منظمة او شخص معين

ج. أخرى تذكر

س١٤:

تأسست هذه المنظمة :

أ.قبل ٢٠٠٣/٤/٩

ب.بعد ٢٠٠٣/٤/٩

س١٥:

من فضلك حددي قاعدة الدعم الأساسية لهذه المنظمة :

أ.اشتراكات

ب.دعم من حزب عراقي

ج.دعم من جهة دولية مانحة

ء. دعم من تبرعات عراقية

هـ . لا أدري.

س١٦:

كم عدد عضوات هذه المنظمة؟

أ.من ٥-١٩شخص

ب.٢٠-٤٩ شخص

ج.٥٠-٩٩ شخص

ء.١٠٠_٩٩٩ شخص

هـ. ١٠٠٠ فأكثر

س١٧:

يرجى تحديد طبيعة عمل هذه المنظمة:

أ.مؤسسة إنسانية

ب.جمعية مهنية.

ج.منظمة دفاع عن الحقوق.

ء.منظمة دينية

هـ.منظمة سياسية

س١٨:

يرجى تحديد نشاط هذه المنظمة:

أ.المساعدة المباشرة(الإحسان والنشاطات الإنسانية)

ب.خدمات مدنية .

ج. أخرى تذكر.

س١٩:

هل تخطط هذه المنظمة للتأثير في سياسة التنمية وتنفيذها ؟

أ. نعم ب.كلا ج. لا ادري

س٢٠:

هل حققت هذه المنظمة تفاعلاً مع المجلس الاستشاري المحلي؟

أ. نعم ب.كلا ج. لا ادري

س٢١:

هل هذه المنظمة مجازة ؟

أ.نعم مجازة

ب.لا غير مجازة

ج.لا ادري

س٢٢:

باستثناء التمويل ، ما هو في رأيك اكبر المعوقات التي تواجه منظمتكم بوصفها مؤسسة مجتمع مدني ناجحة في العراق (أجب عن كل الاحتمالات):

أ. يوجد مكان دائم للمكتب	**(١) نعم**	**(٢) كلا**
ب. تليفون نقال	**(١) نعم**	**(٢) كلا**
ج. توفير الأمن	**(١) نعم**	**(٢) كلا**
ء.سيارات دائمة	**(١) نعم**	**(٢) كلا**

س٢٣:

ما نسبة التمويل التي تعتمد عليها المنظمة من المصادر الخارجية لديمومة عملها مثل المنتج أو الهبات؟

أ. جميعها تقريباً

ب. نحو ٧٥%

ج. نحو ٥٠%

ء. نحو ٢٥%

هـ. تمويل ذاتي

س٢٤:

هل تعتقدين أن المرأة قد أخذت نسبتها في البرامج المقدمة في هذه المنظمة؟

أ. نعم ب. كلا ج. لا ادري

س٢٥:

فيما يلي مشكلات تعاني منها المرأة العراقية رتبيها بحسب حدتها اختاري ثلاثة فقط.

أ. مشكلات ثـقافية

ب.مشكلات أسـرية

ج. مشكلات سـياسية

ء. مشكلات اجتماعية

هـ. مشكلات اقتصادية

و. مشكلات تعليمية

س٢٦:

هل ترين أن الظروف السياسية منذ تغير النظام السابق قد أثرت على مجال مشاركة المرأة في المنظمات غير الحكومية ؟

أ.نعم ب.كلا ج. لا ادري

س٢٧:

إذا كان الجواب بنعم فهل تؤثر هذه الظروف على مشاركة المرأة السياسية ؟

١. نعم ٢. كلا

أم تؤثر على مشاركة المرأة في القرار السياسي

١. نعم ٢. كلا

س٢٨:

هل يمكن أن يحقق عمل المرأة في المنظمات غير الحكومية المساواة بين الجنسين في مجال العمل والنشاطات غير المركزية؟

أ. نعم ب.كلا ج. لا ادري

س٢٩:

هل تعتقدي أن الظروف الاجتماعية التي يمر بها البلد سوف تؤثر على عمل المرأة والتي تتمثل في :

أ.مستوى دخل الأسرة. ١. نعم ٢. كلا

ب.نظرة المجتمع الى عمل المرأة ١. نعم ٢. كلا

ج. رغبة الأبناء في عمل أمهاتهم ١. نعم ٢. كلا

ء. وجود العادات والتقاليد ١. نعم ٢. كلا

هـ. تأثيرها على المرأة ١. نعم ٢. كلا

س٣٠ :

هل تعتقدين أن سيطرة الدولة على ميادين الإنتاج المادي والثقافي في المجتمع العراقي يؤثر في دور المرأة في منظمات المجتمع المدني العراقي ؟

أ.نعم ب.كلا ج. لا ادري

س٣١:

هل ترين أن مضمون البرامج الموجودة في المنظمة والمقدمة للمرأة يمكن أن تطور إمكانيات المرأة ؟

أ. نعم ب. كلا ج. لا ادري

س٣٢:

اذا كان الجواب بنعم فما هي المجالات التي ساهمت في تطويرها :

أ. التعليم والتثقيف

ب. التدبير المنزلي

ج. تنشئة الأطفال ورعايتهم

س٣٣:

هل ترين أن بإمكان هذه المنظمات أن تكون قوة ضاغطة عامة في قرارات الدولة ؟

أ.نعم ب.كلا ج. لا ادري

س٣٤:

إذا كانت الإجابة نعم فما هي المجالات التي يمكن أن تؤثر بها ؟

أ. التشريعات والقوانين الخاصة بالمجتمع.

ب. القرارات العامة في المجتمع

ج. القرارات الخاصة بالمرأة

يرى د.كامل المراياتي عضو لجنة مناقشة هذه الرسالة ان تصميم العينة الاحصائة يتتطلب مراعاة الامور التالية:

١. تحديد حجم مجتمع البحث
٢. تحديد درجة تجانس مجتمع البحث من حيث بعض الخصائص والمتغيرات التي لها علاقة بموضوع البحث، كالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والديمغرافية.
٣. مراعات الوقت المخصص لانجاز البحث والموارد البشرية والمالية ، ثم دقة المعلومات التي يسعى الباحث للحصول عليها من حيث علاقتيها بهدف البحث ونتائجة.

ان حجم العينة المختاره لابد ان يتحدد في ضوء تعامل احصائي يستند الى المعادلة التالية:

$$\text{ن} = \frac{\text{مربع الانحراف المعياري لمجتمع البحث}}{\text{حد الثقة / درجة الثقة}}$$

وبعد تحديد حجم العينة احصائيا ، تحدد مسافة الاختيار بين وحدات العينة وذلك بتقسيم عدد وحدات مجتمع البحث على عدد وحدات العينة، او باستعمال طريقة الكيس المثالي في اختيار مفردات العينة. ولغرض التعرف على مصداقية العينة ومدى تمثيلها للمجتمع الكلي نستخدم المعادلة التالية:

$$\bar{\text{ي}} = \bar{\text{س}} + \text{مستوى الثقة} - \frac{\text{ع}}{\sqrt{\text{ن}}}$$

اما الانحراف المعياري والذي يعني الجذر التربيعي لمجموع مربعات انحرافات القيم عن وسطها الحسابي ، فانه يحتسب في حالة الجداول التكرارية عن طريق وسيلتين :

- يحسب عن طريق وسط فرضي باستخدام المعادلة التالية:

$$ع = \sqrt{١/ن\ (مج\ ك\ ح^2) - (مج\ ك\ ح)^2 / ن}$$

- يحتسب عن طريق المتوسط الحسابي باستخدام المعادلة التالية:

$$ع = \sqrt{مج\ (ك\ ح\ س)^2 / ن}$$

لمزيد من التفاصيل حول الموضوع ، راجع المصادر التالية:

1. Murray R. Piegal K, schaum outline series: statistic, Mc Graw-Hill book.co
2.Frederick E Croxton and others, Applied general statistic, pretice-hall,inc.
٣. احسان محمد الحسن وعبد الحسين زيني ، الإحصاء الاجتماعي ، جامعة بغداد .
٤. سليمان نور الدين ، التحليل الإحصائي ، دار النهضة العربية.
وغير ذلك من كتب الإحصاء

Abstract

Our study is a field study for the role of woman in civil society institutions in Iraq, in which we try to revile the nature of relationship between women and civil society through showing the concept of civil society and its development stages domestically in the world and Arabic zones and then in our country, and to know the role woman play in the institutions of this society which depended upon basic social, political, economical and cultural aspects.

The samples of this study have been taken from (15) of woman organizations registered in planning ministry out of (30) organization in a random manner. Information have been gathered from these samples in a survey way and then they were processed statically.

Many results have been reached which show the activity of women in civil society institutions in general and in a limited manner through many factors include state interference in the work of these institutions, the impact of community costumes, the presence of some obstacles such as the security situation and the non-existence of a fixed place for these organizations , in addition to the lack of sufficient programs represented to these organization in order to raise the fact of woman. Despite this limitation, woman civil society organizations managed to be a pressure force in important political decisions and to have a shown contribution in developing plans of the state.

The Active Role of Women In Civil Society

Filed Study of the Female Organization

Thesis submitted

By

Banyas Adnan Chaloob

To the council of College of Arts and the board of the higher studies in the University of Baghdad in partial Fulfillment of Master Degree of Arts

Supervised

By

Prf. Fawzia Al Attia

2005 AC 1426 H